



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الخامسة - الدورة الخريفية 2008 م - العدد: 08

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الإثنين 24 ذو الحجة 1429
الموافق 22 ديسمبر 2008 (صباحاً ومساءً)

فهرس

1. محضر الجلسة العلنية العاشرة ص 03

■ عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة.

2. محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة ص 35

■ مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة.

3. ملحق ص 69

■ تدخل كتابي.

**محضر الجلسة العلنية العاشرة
المنعقدة يوم الإثنين 24 ذو الحجة 1429
الموافق 22 ديسمبر 2008 (صباحاً)**

على القضايا المطروحة في الساحة الوطنية والدولية. ومن المؤكّد أيضاً أن هذا النقاش سيتم ذلك الذي وقع من أيام في المجلس الشعبي الوطني، الأمر الذي سيجعل الحوار ما بين الهيئة التنفيذية وممثلي الشعب في البرلمان يتواصل ويتعمق لما فيه المصلحة العامة للبلاد وترسيخ قواعد الممارسة الديمقراطية وتجسيد مبدأ الرقابة على أداء الحكومة.

والآن؛ وطبقاً لأحكام المادة 80 من الدستور، أدعوكم - السيد الوزير الأول - لتقديم العرض الخاص بمخطط عمل الحكومة، شكرًا لكم والكلمة لكم السيد الوزير الأول.

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، أيتها السيدات، أيها السادة. يسعدني أن أتوجه لكم - سيادة الرئيس - ومن خلالكم إلى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل بتحياتي وتحيات السيدات والسادة أعضاء الحكومة وتقديرنا الأخوي.

كما أستسمحكم بأن أتوجه أيضاً بتحية خاصة مشفوعة بأصدق مشاعر التقدير إلى المجاهدين والمجاهدات المتواجدين هنا بيننا في هذا المقام. بالفعل، إن الحكومة التي تتقدم أمامكم لتعرض عليكم مشاريعها ومساعدتها من أجل مواصلة إعادة البناء الوطني لتحرض على الانحناء بخشوع وإجلال على أرواح وذاكرة شهداء ثورتنا المجيدة وعلى التعبير عن عميق عرفانها لأولئك الأشاوس الذين حرّروا الوطن بحد السلاح.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن الحكومة التي أتوجه - لكم هنا - باسمها، لتتشرف بمواصلة تنفيذ برنامج السيد عبد العزيز

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أويحي، الوزير الأول والطاغم الحكومي المرافق له.

**إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخمسين صباحاً**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أيتها السيدات، أيها السادة.

إسمحوا لي - السيد الوزير الأول - قبل تمكينكم من أخذ الكلمة، أود باسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس الأمة أن أرحب بكم أنتم والفريق الوزاري المرافق لكم وأن أتقدم لكم بالتهنئة على الثقة المستحقة والمزدوجة التي حظيت بها خلال الأيام الأخيرة، ثقة السيد رئيس الجمهورية وهو يقلدكم هذه المسؤولية رفيعة المستوى في هرم الدولة ومصادقة نواب الشعب على مخطط عمل الحكومة الذي أصبحتم الآن مطالبين بتنفيذه، فهنيئاً لكم ولكافة فريقكم الحكومي القديم منهم والجديد.

من جهتنا، فإننا في مجلس الأمة، نود أن نعبر لكم عن كامل ارتياحنا لوجودكم بيننا لتقديم عرضكم الخاص بمخطط عمل الحكومة؛ وإننا نعتقد بأن هذا التقديم الذي سوف يتبع بالنقاش - ضمن هذه الهيئة - سوف يكون من دون شك ثرياً ومفيداً كونه سيمكن ممثلي الأمة من طرح انشغالات المواطنين وفي الوقت ذاته يبدون وجهة نظرهم في واقع البلاد والتحديات التي تواجهها.

ومن ثمة يعطيكم الفرصة لتسليط مزيد من الضوء

اتخذها السيد رئيس الجمهورية طوال قرابة عشرية وفي بعض الأحيان في اختلاف الرأي التام مع الخبراء، غير أنه يجب التأكيد هنا أننا إذا كنا في مأمن من ضربات الأزمة المالية في العالم، فهذا لا يجب أن يُنسبنا كون هذه الأزمة تشكل بالنسبة لنا في الجزائر إنذارا محمودا كي نتفطن أكثر إلى ضرورة بناء اقتصاد منتج يمكن له منافسة الآخرين ولنتفطن أكثر إلى مكافحة الفساد بطبيعة الحال وهو أمر يعاقب عليه القانون، لكن كذلك مكافحة التبذير الذي يستوقف ذهنيات كل المجتمع وبالدرجة الأولى مسيري شؤون الدولة على كل المستويات وأن نتفطن كذلك إلى كون واردات الجزائر ستصل في نهاية هذه السنة إلى قرابة 35 مليار دولار بعدما كانت 13 مليار دولار فقط في نهاية سنة 2003 وأنه إذا كان احتياطي الصرف مرتفعاً وحتى إذا كانت مداخل النفط مرتفعة، فإذا استمرنا في ارتفاع الواردات فسنبقى دائما نجري أو نصارع السحب ونبقى دائما كذلك لا نترك أي مجال كان للمنتوج الوطني.

إن وإضافة إلى ما هو متعلق بهذا الباب الخاص بالظروف المالية والاقتصادية العالمية وظروف الجزائر أود أن أعود إلى بعض المعطيات حول ما أنجز طوال عشرية من خلال برنامج السيد رئيس الجمهورية وهو البرنامج الذي نحن مكلفون بإتمام تطبيقه، ولا يمكن أن نخاطبكم على المشاريع والمحطات للأشهر الأربعة المتبقية في قطيعة مع ما أنجز أو في قطيعة مع ما هو مبرمج لأنه وتتفقون معي أننا لو نأتي أمامكم لنتحدث عن أي مشروع كان وهو قادم على الإنطلاق فسوف ربما تتفقون معي أننا إذا كنا ماهرين ننهي الدراسات في ظرف ثلاثة أو أربعة أشهر لا أكثر.

إن، هذا ما جعل - وقد قاله البعض في بعض التحليلات - الحكومة لم تأت بخطة عمل بل بحصيلة؛ نعم أتيت بحصيلة أقلقت البعض لأنها جاءت لتطفيء الخطاب المزمع طوال سنوات ولا يوجد شيء! يوجد، ويوجد بالأرقام.

أقول يوجد وبالأرقام وهذا يعزز جدية المحطات التي نعلن عليها كمشاريع أو كخطوات يعود للحكومة الشرف في أن تستمر في تجسيدها في الأشهر المقبلة.

بوتفليقة من خلال المهام المحددة في مخطط العمل الذي عرضناه عليكم، وعلى هامش ذلك وكما سبق وأكدناه في الأسبوع الفارط أمام المجلس الشعبي الوطني، فإننا سنسهر أيضا على الإعداد لتجسيد أحكام الدستور المعدل في الشهر الماضي سواء تعلق الأمر بترقية كتابة التاريخ الوطني وتلقيه للأجيال الصاعدة أو بالتحضير لمراجعة القانون من أجل الارتقاء بمكانة المرأة من خلال تعزيز تواجدتها في المجالس المنتخبة.

كما ستسهر الحكومة طبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية على معالجة الملفات التي لا تزال تنتظر التسوية في إطار تجسيد أحكام ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

وأخيرا، ستعكف الحكومة على القيام بتحضير دقيق للانتخابات الرئاسية المنتطرة في الربيع القادم على نحو يوفر لها كل الشروط الضرورية التي تكفل مجريات سير هادئ في ظل الشفافية وفي كنف الاحترام المطلق لاختيار الشعب السيد.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

سيداتي، سادتي،

لا أريد أن أدخل في قراءة النص كاملا عليكم وهو مهما حاولنا كونه يترجم نفس البرنامج فمن الطبيعي أن يبقى نفس النص، ونص الكلمة سيسلم لكم حرفيا ومن ثمة أريد أن أمر عبر بعض المحطات ولا أعود على سبيل المثال إلى كل المعطيات التي سبق لي وأن شرحتها أمام المجلس الشعبي الوطني والمتعلقة على سبيل المثال بالأسباب التي تجعل الجزائر في مأمن أمام الأزمة المالية الحالية والأسباب والمعطيات التي ستسمح لها باستمرار مسار التنمية وكذلك بالاستمرار في السياسة الاجتماعية القوية التي قررها السيد رئيس الجمهورية.

وكذلك كانت الفرصة أمامي في الأسبوع الماضي لأشرح أن هذا الظرف المريح أو بالأحرى المطمئن، يرجع أولا إلى وجود احتياطي صرف جاء من خلال الأسعار المرتفعة للبترول في السنوات الأخيرة وجاء كذلك من منطلق القرارات الشجاعة والحكيمة التي

فعلى سبيل المثال: تكلمنا عن التنمية الاقتصادية وعكس ما يقال هنا وهناك:

أولاً: التنمية الاقتصادية كانت موجودة وقوية طوال العشرية كلها،

ثانياً؛ تنمية اقتصادية ليست نتيجة قطاع المحروقات وأعطيكُم مثالا: قطاع المحروقات عرف في السنوات الأخيرة تراجعاً ونسبة نموّه أصبحت سلبية بسبب اضطرابات بما في ذلك الكارثة التي وقعت في مركب سكيكدة والذي شل إلى حد ما - على سبيل المثال - صادرات الغاز السائل، بطبيعة الحال. إذن عندما نتحدث عن النمو: فلو أخذ نسبة النمو

الشاملة فقد كانت في مستويات 03,5% - 04%، لكن عندما نخرج ونتحدث عن نسبة النمو خارج قطاع المحروقات فنلاحظ أنه في سنة 2007 كانت بنسبة 3,6% وهذه السنة ستصل إلى 06% إن شاء الله، والاحتمال أو التقديرات لسنة 2009، بالرغم من الأزمة المالية العالمية ستصل - إن شاء الله - إلى 06% من نسبة النمو خارج قطاع المحروقات وببطبيعة الحال إذا لم يأت النمو من قطاع المحروقات، فهذا معناه ترجمة للمجهودات الهامة التي وفرت خلال هذه السنوات سواء من خلال الاستثمارات العمومية للبرنامج المتتالية التي قررها رئيس الجمهورية وصادقتم على ميزانياتها عاماً بعد عام، أو كذلك الاستثمار الذي جاء من خلال القطاع الاقتصادي من طرف المستثمرين الخواص الجزائريين والأجانب.

ثانياً؛ إذا تطرقنا إلى التنمية البشرية خاصة ونحن في الجزائر نعطي أهمية كبيرة لأوضاع المواطنين، صحيح لم نصل إلى الكمال لكن الأرقام والنتائج هنا كذلك تتحدث بنفسها.

نبدأ على سبيل المثال بمجال الصحة وأقول إنّ المقياس العالمي عند الخبراء والذي هو نسبة الأمل في الحياة تحولّ من 72,5 سنة في بداية العشرية إلى 75,7 سنة في سنة 2007.

كذلك إذا أخذنا مقياساً هاماً آخر وهو المتعلق بنسبة وفيات الأطفال وهذا المقياس يحسب عند الأخصائيين بعدد/1000 فأقول إن هذه النسبة تحولّت من 36,9/1000 في سنة 1999 إلى 25,8/1000

في سنة 2008.

وإذا أخذنا كذلك مقياساً هاماً آخر - أعتقد - وهو نسبة الوفيات للأمهات عند الولادة؛ فهذا يحسب بحالة في المائة ألف، فأقول إن هذه النسبة كانت 117,4 وفيات في كل مائة ألف حالة، إلى 86,9 وفيات على 100 ألف في سنة 2008، هذا بطبيعة الحال لم يأت عفويا بل نتيجة لإنجازات ومجهودات أذكر منها ما أنجز منذ سنة 1999 إلى سنة 2007 وعلى سبيل المثال: 30 مستشفى و100 عيادة و150 مركزاً صحياً وأيضاً 1100 قاعة علاج التي نجدها في القرى والمداشر.

وهذا الإنجاز سيتم بمشاريع مستمرة حالياً وهي في طور الإنجاز، ولبعض الإشارات، هناك 30 مستشفى ورشاتها مفتوحة حالياً وستنجز 07 مستشفيات إضافية إلى نهاية شهر مارس المقبل وهناك 50 عيادة في طور الإنجاز وسيسلم قرابة الـ 30 منها في نهاية مارس المقبل.

هناك 100 مركز صحي في طور الإنجاز وينتظر استلام قرابة 60 منها في نهاية شهر مارس 2009.

إذا مررنا الآن إلى قطاع التكوين عموماً؛ نبدأ بمجال التربية الوطنية، نسجّل هنا كذلك أن نسبة التمدرس لأبناء وبنات الجزائر الذين تتراوح أعمارهم ما بين 06 سنوات و15 سنة، تطوّرت إلى مستوى 97% فيما يخص الأولاد ومستوى 95% فيما يخص البنات وهذا كذلك لم يأت عفويا، بل جاء نتيجة إنجازات ويمكنني أن أذكر لكم منها:

من سنة 1999 إلى جوان أو سبتمبر سنة 2008، تم إنجاز 3000 مدرسة ابتدائية، 1400 متوسطة و550 ثانوية. وحتى أعطيكُم المقياس - إخواني - فإن 550 ثانوية يساوي ثلث ما كان موجوداً في الجزائر في سنة 1999.

وهذا لم ينته هنا لأننا من الآن إلى نهاية شهر مارس 2009 إن شاء الله سنستلم كذلك 300 مدرسة ابتدائية و300 متوسطة و100 ثانوية أخرى.

إذا انتقلنا الآن إلى قطاع التكوين المهني الذي يعتبر هاماً لإعطاء اليد العاملة للبلاد ولبناء جسر لأبناء الجزائر حتى يكسبوا الحرفة ويندمجوا في سوق

أن أقول لكم إن نسبة ربط البيوت بشبكة مياه الشرب تطوّرت من 78% في سنة 1999 إلى 92% في سنة 2008 وهنا اسمحوالي أن أوضح:

هناك بعض البلدان، حين يدخلون الحنفية إلى القرية يقولون ربطنا القرية؛ في الجزائر، لا نسير على هذا المقياس، فنحن نحسب عدد البيوت التي أدخل إليها الماء فعندما أقول إن 92% من البيوت الجزائرية مربوطة بشبكة المياه؛ معناه أن الماء موجود داخل البيت.

كذلك في نفس المرحلة ما بين سنة 1999 وسنة 2008 فإن نسبة ربط السكنات في البلاد بشبكة صرف المياه تجاوزت 72% إلى 86%.

هذا كذلك كان نتيجة مجهودات وأذكر منها على سبيل المثال فقط:

– إنجاز واستلام 39 سدا جديدا منذ سنة 1999 ربما إلى سنة 2008،

– إنجاز 7000 مشروع حفر آبار عبر التراب الوطني،

– إتمام 1600 عملية ربط أو تزويد الحي أو القرية بالمياه الصالحة للشرب،

– إنجاز 47 محطة لتصفية المياه القذرة،

– وإنجاز 450 مشروعاً لتطهير المياه في القرى أو في الأحياء.

وننتظر إضافة إلى هذا كله، إستلام البلاد قبل نهاية شهر مارس 2009 إلى 08 سدود، 300 عملية متعلقة بالمياه الصالحة للشرب، 100 مشروع متعلق بصرف المياه، 08 محطات إضافية لتطهير المياه وكذا دخول محطتين إضافيتين لتحلية مياه البحر في طور الإنجاز قبل مارس المقبل.

إذا انتقلنا الآن إلى مجال السكن وقضية مليون سكن، أصبحت في الجزائر كهلال العيد لدى البعض وأصبحت أكبر وهم ما بين قوسين، كانوا يقولون من المستحيل أن يُنجز مليون سكن! إذن، الحمد لله ثم يرجع الفضل أولاً إلى رئيس الجمهورية الذي قرّر البرنامج وثانياً لأبناء وبنات الجزائر العاملين في الميدان والنتائج هي كالآتي:

أولاً أذكر بما أنجز منذ أول جانفي 1999 إلى 30 سبتمبر 2008: 1.440.000 سكن.

الشغل؛ فنجد أن عدد المتربّصين قد مرّ من 300.000 متربّص في سنة 2000 إلى 650.000 متربّص في سنة 2008 (أكثر من الضعف) وهذا كذلك جاء نتيجة إنجاز 350 مركز تكوين بمختلف الأصناف من المعاهد، إلى المراكز، إلى الإكماليات.

350 مؤسسة تكوينية في التكوين المهني أنجزت منذ سنة 1999 إلى سنة 2008 وكذلك 130 مركز إيواء. وستستلم البلاد في نهاية مارس 2009؛ 50 مؤسسة تكوينية إضافية و 20 مركز إيواء إضافي.

إذا انتقلنا إلى القطاع الجامعي؛ نسجّل أن عدد الطلبة في الطور الأول انتقل من 460.000 طالب في سنة 2000 إلى 1.100.000 طالب في الدخول الجامعي الأخير، وهذا كان بفضل مجهودات في جميع الواجهات وأذكر منها:

– إنجاز 560.000 مقعد بيداغوجي منذ سنة 1999 إلى سنة 2008؛

– إنجاز 270.000 سرير لإيواء الطلبة في نفس الفترة؛

– رفع عدد الأساتذة الجامعيين بمختلف المستويات من 18.000 أستاذ في سنة 1999 إلى 32.000 أستاذ في سنة 2008.

وهذا الجهد سيستمر، لأن البلاد قادمة على استقبال مليوني طالب في سنة 2015.

وهذه المرّة، أعتقد أنه لا يمكن لأحد أن يراهن ليقول إن هذا الرقم وهمي لأنه عندما أعلن السيد رئيس الجمهورية – في سنة 2002 أو في سنة 2003 – أننا قادمون على مليون طالب في سنة 2010، قال البعض إن هذا لا يعقل مع الاحترام الكامل للسيد رئيس الجمهورية فربما المعلومات التي أعطيت له لم تكن دقيقة؛ وصلنا إلى مليون طالب في سنة 2008 وسنصل إلى مليوني طالب في سنة 2015 أو ما قبل سنة 2015.

إذن كان هذا يحتاج إلى تدابير وإجراءات وهو ما ترك للبلاد حالياً 300.000 مقعد جامعي و 250.000 سرير للإيواء في طور الإنجاز إضافة إلى الإنجازات التي كملتمكم عنها.

إذا انتقلنا إلى موضوع آخر هام لدى الكل على ما أعتقد ويخص قضية التزويد بمياه الشرب؛ يمكنني

الإنتاج ولا الجديدة، أعتقد أنكم تتفقون معي أن الشيء الذي وقع في البلدان الأخرى يقع في الجزائر كذلك، إذن هذا النقاش وهذا النوع من الجدل يكمن في نوعية المناصب بحيث إن أطول مدة للمناصب هي مدة سنة - طيب - فإذا أمضى تعاقدًا لمدة سنة، فلماذا تأتي لتضرب الجزائر برقم البطالة وتقول بأنه عال؟ نستعمل رقم البطالة الخاص بالمكتب العالمي للتشغيل وهذا الرقم ماذا يقول؟ بطل كل من لم يعمل وقد تجاوز سن 15 سنة، أعتقد يا إخوان أننا نتفق بأن القانون الجزائري يمنع التشغيل قبل 16 أو 18 سنة فنحن نقبل هذا المعيار حين يقهرنا، فإذا كان يبلغ من العمر 15 سنة وشهراً ولا يعمل وللأسف توقف عن الدراسة فيجب أن يحسب بطالا، لكن حين نستعمل مقاييس الهيئة العالمية لكي نقول هناك نقص في البطالة، فالهيئة تقول: "من يعمل ثلاثة أشهر في العام لا يحسب بطالا".

اجتماعيا في الميدان، أنا أتفق على أن الذي عمل ثلاثة أشهر لم يعمل 12 شهرا؛ لكن نتكلم عن مقاييس موجودة في الجزائر وفي باقي الدول، إذا انطلقنا من هذه المقاييس، أذكر الوعد الذي قام به رئيس الجمهورية في أفريل 2004، كان وعدا بإنشاء مليوني منصب شغل وكان وعدا واضحا، مليون منصب شغل من خلال الاستثمارات في الفلاحة والصناعة والتوظيف في الإدارة... إلخ ومليون آخر مقابل منصب شغل سنوي من خلال برامج تشجيع التشغيل، ما هي النتيجة؟

إلى 31 ديسمبر 2007 معناه بقي عام ونصف منذ ذلك التاريخ إلى نهاية العهدة لأن أرقام 2008 لم تدخل بعد.

أنشئت في البلاد أكثر من ثلاثة ملايين منصب شغل بالمفهوم الذي كنت أشرحه وبالتدقيق: مليون و800 ألف منصب شغل في القطاع الإقتصادي المنتج (فلاحة، مصانع، في الإدارة وفي ورشات البناء... إلخ)؛

مليون و300 ألف مقابل منصب شغل سنوي من خلال برامج تشجيع التشغيل، لماذا نقول مقابل منصب شغل سنوي؟

والآن إذا أتينا لتجسيد وعد مليون سكن في مرحلة 2004/2009 من أول جانفي 2004 إلى 30 سبتمبر 2008؛ سلمت 750 ألف سكن، فما هي الآفاق؟

سيصل هذا العدد في نهاية شهر مارس 2009 إلى 900 ألف سكن، معنى هذا أن هناك 150 ألف سكن إضافي سيسلم من 30 سبتمبر إلى 30 مارس والعدد الكلي المليون يكتمل في 30 سبتمبر 2009.

ليس لدينا عقدة حين نقول إن المليون كله سوف يستغرق 06 أشهر أخرى، لكن يمكن لنا القول إن 900 ألف سكن جديد أنجز وسلم منذ أول جانفي 2004 إلى 30 سبتمبر 2008.

بل أضيف؛ إلى 30 سبتمبر 2008 بقيت قرابة 400 ألف سكن في طور الإنجاز، يعني أن هناك سكنات قد سلمت و 150 ألفا إضافية من نهاية مارس 2009 إلى نهاية سبتمبر 2009، لكن تبقى 300 ألف وحدة سكنية أخرى في طور الإنجاز، معناه أن الشعب الجزائري سوف يستلمها كذلك في الأشهر المقبلة.

وإذا رجعنا إلى موضوع البطالة؛ فلا نقول إن الدولة أو الحكومة قد قهرت البطالة نهائيا لا! هذا من الصعب على الجزائر فهي بلد في طريق النمو ولا ننسى أن أكثر من 60% من سكانها تقل أعمارهم عن 25 سنة أي في طور طلب الشغل ونبقى نقول إن هذا الرهان يبقى يتبع الجزائر لسنوات، لكن يمكن لنا أن نقول بكل قوة، إن البطالة عرفت تراجعا كبيرا في الجزائر وتراجعت من مستوى 29% في سنة 1999 إلى مستوى 11,8% في سنة 2007، هذا كانت له أسباب! وهي خلق مناصب شغل.

والآن هناك نقاش حول خلق مناصب شغل دائمة ومناصب شغل مؤقتة.

أولا - يا إخوان - لكي نواجه حقائق العالم وحقائقنا، حتى في المناصب الحقيقية والكلية باستثناء الوظيف العمومي، في المستقبل لن يبقى أي منصب دائم طوال العمر! تدخل أي مصنع عمومي أو خاص ولك عقد بثلاث سنوات أو سنتين ويجدد ويجدد فإذا كانت النجاعة للمؤسسة فتستطيع قضاء حياتك فيها حتى للتقاعد؛ أما إذا كانت هناك اضطرابات في هذه المؤسسة ولا توجد فيها لا نوعية

وبطبيعة الحال، ستسهر الحكومة كذلك على إتمام بعض مشاريع القوانين الهامة التي ستعرض على البرلمان ولكن ليس قبل الانتخابات لأسباب واضحة للجميع سأذكر منها:

- مشروع تعديل قانون البلديات،
- مشروع تعديل قانون الولاية،
- المشروع الخاص بالجباية المحلية،
- القانون الخاص بالرقابة على صرف الميزانية العمومية.

وهناك إضافة إلى القوانين، عمليات أخرى تستمر ميدانيا منها على سبيل المثال تحضير نظام التعاقد للعلاج في المستشفيات العمومية.

ومن خلال هذه الإجراءات كلّها، نسعى بعون الله إلى إضفاء المزيد من الترشيح في النفقات العمومية والمزيد من النجاعة في مكافحة مختلف أشكال التبذير واختلاس الأموال العمومية.

بطبيعة الحال هناك ورشة ثالثة والحكومة ساهرة على تحضيرها وهي المتعلقة بالتنظيم الإداري الجديد للبلاد والذي جاء في برنامج الحكومة السابقة والتي أخرجت حوله بعض المعطيات وسيقدم على ترقية عدد كبير من الدوائر إلى مستوى ولايات منتدبة تحضيراً لتقسيم إداري واضح من خلال القانون لترقية عدد من الولايات الجديدة في البلاد.

هذا لم يجسد إلى حدّ الآن، ليس من منطلق رغبة التعطيل لكن بعدما درست الحكومة الملف وصلت لقناعة أن القضية تحتاج إلى تجنيد كل الإمكانيات المالية اللازمة وإلى تجنيد كل القدرات البشرية الضرورية لكي لا نقع في تجارب عاشتها البلاد بكل صدق وأذكركم على سبيل المثال - السيدات والسادة أعضاء المجلس - أن التقسيم الإداري لسنة 1984 بل حتى لسنة 1974 الذي قرر تأسيس بعض الولايات من بينها ولايات عرفت اكتمال تأطيرها كل المديرية بعد أكثر من 25 سنة فلا نعتقد أن المواطن في حاجة إلى الإسراع بالإعلان وبإصدار المرسوم ثم تبقى العملية من منطلق الوقائع وليست قضية إرادة عاما بعد عام حتى ترى أن المصالح بدأت تتركب والإمكانيات تأتي؛ فهذا هو السبب الذي أدى إلى تعطيل الملف، لكن الحكومة

لأن في البرامج الموجودة في البلاد - كما تعلمون - هناك عقود ما قبل التشغيل (18 شهرا، تزيد عن عام)، وهناك برامج أخرى (UAIG) التي تنشطها البلديات والولايات، برامج بستة أشهر، إذن، يحسب المنصب باثنيين مقابل سنة شغل؛ يعني نحسب مستفيدين اثنين كي نحسب عاما من التشغيل.

السيد الرئيس،
بعد هذه الأمثلة حول ما أنجز إلى حدّ الآن، أستسمحك لأتطرق إلى الورشات التي ستسهر الحكومة على اكتمالها وهنا كذلك لا أدخل في كل التفاصيل، فهي في الوثيقة وسأخذ خمسة محاور من أجل تنوير هذا التصور وهذا عمل الحكومة في الأشهر الأربعة المقبلة.

المحور الأول متعلق باستمرار الإصلاحات: الإصلاحات لم تنطلق في شهر ديسمبر 2008 لكن الورشات عرفت تقدما هاما وتحتاج إلى استمرار من الآن إلى حين الانتخابات الرئاسية المقبلة وهي المرحلة الدستورية لهذه الحكومة ونستمر كذلك بعد هذه المواعيد.

ففي مجال العدالة، هناك إصلاحات - شرحناها في الوثيقة - ستستمر، منها ثلاثة مشاريع قوانين قادمة على البرلمان بغرفتيه وإنجاز هياكل وتكوين قضاة وإجراءات عديدة.

وهناك كذلك الإستمرار في إصلاح وتحسين الإدارة المحلية وكذلك السهر على تطوير مصالح الرقابة ومكافحة الغش بمختلف الأصناف سواء كانت في مجال التجارة أو في مجال هيئة رقابة سوق العمل أو في مجال الجمارك والضرائب وكذا في تطوير مصالح الشرطة في البلاد سواء تعلق الأمر بالشرطة الوطنية أو بالدرك الوطني.

وهذا كله يرمي إلى عدة أهداف منها: تطهير وتحسين الفضاء للنشاط الاقتصادي النزيه ومنها كذلك تحسين ظروف الأمن والطمأنينة للمواطنين عبر كل التراب الوطني وهذا ليس إشارة إلى قضية الإرهاب، بل إشارة إلى الأمراض والمشاكل التي ظهرت هنا وهناك من اعتداءات، إلى اختلاسات، إلى كل ما يمس بأمن وسلامة المواطنين.

الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية وبداية تنفيذها، أريد أن أشير إلى بداية دخول الجزائر في الصناعة البتروكيماوية، هذا كان حلم البلاد في السبعينات وعرف بداية تجسيده في السنوات الأخيرة من خلال ثلاث وحدات دخلت في طور الإنجاز في سنتي 2006 و2007 وهناك تسعة مشاريع أخرى: ثلاثة منها في طور الإنجاز والمعطيات موجودة في الوثيقة لديكم باسم المؤسسة أو نوعيتها ومكانها، وستة مشاريع أخرى في مرحلة إنهاء المفاوضات مع شركاء أجنب.

في مجال تطوير الهياكل القاعدية عرفت الجزائر كذلك تقدماً هاماً وسيستمر في الأشهر المقبلة؛ فأبدأ بشبكة الطرق لكي أقول إنه منذ سنة 1999 إلى سبتمبر 2008؛ إستلمت البلاد 13 ألف كلم طريق جديد، من طرق بلدية إلى طرق ولائية إلى طرق وطنية إلى جزء من الطريق السريع، كما عرفت الجزائر من سنة 1999 إلى صائفة 2008؛ إعادة تأهيل أو تصليح 45 ألف كلم من شبكة طرق البلاد وتنتظر الجزائر استلام المزيد من الإنجازات من الآن إلى نهاية مارس 2009، منها 1000 كلم إضافي من طرق وطنية وجزء آخر من الطريق السريع وطرق ولائية وكذلك استلام باقي الورشات المتعلقة بتحسين أو تصليح 5000 كلم أخرى من الطرق.

مجال السكك الحديدية، ربّما يمكن أن نقول بدون مبالغة إن العشرية هذه عرفت لأول مرة منذ الإستقلال - وأقول لأول مرة منذ الإستقلال - تحركاً حقيقياً في مجال السكة الحديدية كنا قد بقينا منذ الإستقلال إلى بداية العشرية الماضية في شبكة السكة الحديدية كما تركها الإستعمار وهي شبكة متوجهة للتصدير واستنزاف الإقتصاد الوطني لخدمة سوق المستعمر السابق، أنجزت بعض الكيلومترات عشرات هنا وخمسون هنا ... أول مرة كان هناك برنامج شامل انطلق وسمح بذلك للوصول إلى إنجاز أو تحديث أو كهربة 1300 كلم من 1999 إلى الصائفة الأخيرة.

وينتظر في المرحلة ما بين سبتمبر 2008 والسنوات المقبلة - مع الأسف هناك نوع من التأخر - إتمام إنجاز 1600 كلم من السكة الحديدية في برامج جديدة

ساهرة عليه تحت مراقبة السيد رئيس الجمهورية لاكتمال هذا الملف وإخراجه - إن شاء الله - في ظروف جد قصيرة.

المحور الثاني الذي أتطرق إليه هو المتعلق بترقية الإقتصاد الوطني وبعجالة أتطرق إلى مجال الفلاحة الذي عرف برنامجاً هاماً طوال ثماني سنوات وهو برنامج دعم النمو في الفلاحة، ثم عرف سنة 2008 سلسلة من الإجراءات جاءت في قانون المالية التكميلي 2008 وفي قانون المالية لسنة 2009 لتحفيز المنتج الإستراتيجي لأن مثل ما جاء في بيان الجلسة التي ترأسها السيد رئيس الجمهورية شخصياً في شهر سبتمبر الماضي حول قطاع الفلاحة، فالجزائر خصصت أموالاً كبيرة لدعم الفلاحة وقررت أن تجعل من هذا القطاع وخاصة المواد الأولية معركة وطنية إستراتيجية فجاءت تدابير جبائية وجاءت تدابير تحفيزية وستأتي - إن شاء الله - تدابير أخرى في الشهر المقبل ما دام الكل يعرف أن هناك ندوة وطنية ستعقد وهي مخصصة لقطاع الفلاحة.

مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي عرف خلق أكثر من 100 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما بين أول جانفي 2004 و30 جوان 2008، قادم كذلك على إجراءات تكميلية لتشجيع الدولة سواء في مجال التأهيل أو - ربّما - حتى لإيجاد حل لبعض المعضلات في مجال الحصول على القروض لهذه المؤسسات.

وهنا كذلك أعطيت تعليمة للحكومة من طرف السيد رئيس الجمهورية لإخراج ملف كامل في الأسابيع المقبلة وأستسمحكم عدم الدخول في التفاصيل قبل أن تصبح إجراءات؛ ولا يمكن أن تصبح إجراءات إلا بعد عرضها على مجلس الوزراء.

كذلك مجال السكن وإضافة للإجراءات والنتائج التي تحدثنا عنها سابقاً؛ فهناك ملف في طور الإتمام خاص بتحفيز البناء الترقوي وكذلك بتشجيع تأطير العمران لأنه لا يكفي أن نبني فقط وإنما حان الوقت أكثر من أمس لأن تكون الأمور - قليلاً - أكثر نظاماً وأكثر تأطيراً في بلادنا.

دائماً في المجال الاقتصادي وإضافة إلى إتمام

وتدخل فيها الكهرباء.

لماذا تعطلت المشاريع؟

يجب القول وبدون خجل، إذا قلت لكم إنه قبل سنة 1999 لم تكن للبلاد تقاليد لبناء سكك حديدية، معناه نقص في التجربة والتأطير.

وكذلك ورشات جد ثقيلة، فالمفاوضات والوصول إلى إبرام العقود من حين لآخر مع الأسف كان هناك تأخر والحقيقة تقال لمنخبي الشعب مع الأسف.

ستصل البلاد كذلك بعون الله في مجال السكة الحديدية والنقل بالسكك الحديدية لاستلام ميترو العاصمة في شهر جويلية المقبل، قيل الكثير عن تعطيل ميترو العاصمة واسمحوا لي لنكون صرحاء قليلا مع بعضنا البعض ونفكر قليلا مع بعضنا البعض.

فمشروع ميترو العاصمة انطلق في الثمانينات وخلال أول مرور لي على رأس الحكومة ما بين سنتي 96 و98 قررت إيقافه! لماذا؟

نسجل للمشروع 02 مليار دج في العام ونقول نحفر نفقا وأنت تتخبّط لضمان القمح للمواطن وتتخبّط كي ترقع الجسور التي قاموا بتهديمها وليس حتى لتبني جسورا أخرى.

إذن حتى يكون هذا المشروع مثله مثل مشروع مطار الجزائر، نرى مواصلة أشغال الميترو إلى نهايته بستة أشهر تأخير! لماذا التأخير لمدة 06 أشهر؟

سوف يأتي اليوم الذي يتقدم فيه السيد عمّار لكم وللإعلام بشرح تفاصيل أكثر حول الموضوع؛ فيه صعود مياه ودخول مياه، هل نغامر بالمواطنين لكي نقوم بالتدشين وتقطيع الشريط ونسمع الزغاريد والتبريكات والوعد قد تجسّد، وبعدها تقع الكارثة أم نقوم بتعطيل المشروع لنصلح الأمور ويوم نقوم بتسليمه للشعب - إن شاء الله - يفرح به ويخفف عنه المتاعب لأعوام وأعوام.

إذن إن كان المشروع قد عرف تعطيلاً لقرابة تسعة شهور أو سنة فسينطلق تشغيله في الصائفة المقبلة مثلما سنستمر في ورشات تراموي في العاصمة، في وهران وفي قسنطينة مع الوصول إلى إتمام الدراسات الخاصة بتراموي مدينة عنابة بدون

الدخول في التفاصيل.

هناك تسعة مشاريع للتراموي وقائمة المدن موجودة لديكم، وهناك عدد آخر من المدن سوف تتعرفون على مواعيد انطلاق الدراسات بها.

مكافحة البطالة كذلك المحور الرابع لاهتمام الحكومة وتلاحظون أن هذا هو الموضوع الوحيد الذي ذكرته سابقا وسأرجع له الآن من منطلق أهميته.

نحن على قناعة أن استمرار إنجاز البرنامج الخماسي وكذلك استمرار إعطاء الدفع للاستثمار في كل القطاعات سيسمح بخلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل الإضافية للأرقام التي قدمتها لكم، يعني خلال الثلاثة أشهر القادمة؛ ضف إلى ذلك مناصب الشغل التي ستنتج بعون الله من خلال الأجهزة المختلفة لدعم التشغيل سواء تعلق الأمر بالقرض المصغر أو ببرنامج التشغيل المؤقت، أو تعلق الأمر كذلك بهيكل جديد أو بجهاز جديد انطلق في شهر جوان الماضي فقط وهو جهاز تشجيع تشغيل خريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني من خلال التوظيف في القطاع الإقتصادي (Le DAIP). سيدي الرئيس،

في مجال التنمية البشرية، أذكر كذلك بعض القطاعات أو بعض الورشات، وأبدأ بتزويد السكنات الريفية بالطاقة وأقول إنه منذ سنة 99 إلى سنة 2008 في مجال الغاز ربطت بـ 110.000 سكن ريفي، الشيء الذي ترك نسبة تزويد السكنات بالغاز الطبيعي قد تطورت من 31% إلى 41% وستصل إلى نسبة 50% كنسبة في سنة 2011 وفي المرحلة التي بقيت إلى مارس 2009 ستربط 100 ألف بيت ريفي إضافي بالغاز الطبيعي لأن الورشات في طور الإنجاز.

أما فيما يتعلق بإدخال الكهرباء لسكنات الريف؛ فالجزائر كانت قد عرفت تقدما كبيرا طوال العشرية السابقة ومن ثمة نرى نسبة ربط السكنات الريفية بشبكة الغاز، انتقلت من 88% في سنة 1999 إلى 98% في سنة 2008 وذلك من خلال ربط 140 ألف سكن ريفي بشبكة الكهرباء والورشات الجارية حاليا والتي ينتظر إتمامها قبل نهاية مارس المقبل تتعلق بـ 80 ألف سكن ريفي إضافي.

ولا نبقى مكتوفي الأيدي، وزيادة إلى ذلك يجب اللجوء إلى مقاولين أجنبى لإنجاز ورشات كبرى في الجزائر.

كذلك لا نبقى فقط نحضر إخواننا اللأعبين من إفريقيا أو من بلد آخر لكي نعزز الأندية لأنه بهذه الطريقة لا نصل إلى تكوين نخبة وطنية قوية تمكننا من تحقيق نتائج في مستوى تطلعات الشعب الجزائري وفي هذا المجال بالذات هناك كذلك ورشة خاصة بتحسين دعم رياضة الطليعة.

تابعت مراسيم تنفيذية صدرت خلال الأشهر السابقة لفتح مراكز تكوين خاصة بهذه النخبة الرياضية في مختلف أماكن التراب الوطني؛ والميداليات كذلك لها ثمن - سيداتي، سادتي - عندما كانت عزة الجزائر في نتائج الرياضة، حتى لا ننسى الماضي.

ألعاب البحر الأبيض المتوسط التي عرفت حصدا كبيرا للميداليات من طرف الجزائر وليس فقط التي جرت في الجزائر يكثر خير الجيش الوطني الشعبي الذي كون آنذاك الطليعة وكانت لديه تدابير خاصة في إطار الخدمة الوطنية.

كان وقت رفعنا فيه مستوى الرياضة بربط الأندية بالشركات العمومية.

المرحلة انتهت، مجد سنة 1982 مازلنا نتغنى به ونصبر به قلوبنا أمام مأساة كرة القدم الجزائرية.

كذلك لو بحثتم لوجدتم أن الفريق الوطني العسكري كان العمود الفقري للفريق الوطني الذي حقق نتائج سنة 1982، بطبيعة الحال الجيش كعادته مازال يقدم يد المساعدة لكن لا يكفي أن نبني ملاعب! اليوم - سيداتي، سادتي - الجزائر يمكن لها هيكلية أن تستقبل دورتين لكأس كرة القدم العالمية فلدينا ملاعب لـ 30 ألفا، 35 ألفا، 40 ألفا أو 45 ألفا متفرج والحمد لله ففي الجزائر أكثر من 30 أو 35 ملعبا لكن قليل من الأكسجين لتكوين من سوف يملأ هذه الملاعب ومن سيحقق نتائج في هذه الملاعب ثم يحقق نتائج في المنافسات مع باقي الأجناس ورفع راية الجزائر هذا يحتاج إلى شيء من التصحيح في النفقات المالية الباهظة الموجهة للرياضة، والتي هي

مجال الشباب والرياضة: بطبيعة الحال، الشيء الذي كنا نتكلم عنه كله يهم الشباب من التكوين إلى السكن إلى التشغيل ... لكن هناك مجال خاص مباشرة بالأوضاع الترفيهية والرياضية للشباب، فيجب أن أشير إلى إنجازات المرحلة ما بين سنة 1999 إلى سنة 2008 وهي كالآتي:

- 44 ملعبا رياضيا متعدد الرياضات،
- 24 مركبا رياضيا جواريا،
- 850 أرضية رياضية جوارية في الأحياء والبلديات،
- 180 مسبحا،
- أكثر من 100 دار الشباب عبر التراب الوطني.

وستستلم الجزائر قبل نهاية مارس 2009 كذلك 07 ملاعب كبرى و100 مركب رياضي جواريا، 300 أرضية رياضية جوارية، 18 مسبحا، 60 دارا من دور الشباب وإضافة إلى ذلك وكما جاء في تعليمات السيد الرئيس في شهر سبتمبر الفارط؛ فإن زملائي أعضاء الحكومة في قطاعات التكوين سواء التربية الوطنية أو التعليم العالي أو التكوين المهني وكذا السيد وزير الشباب والرياضة؛ عاكفون حاليا على عدد من الملفات التي انطلقت ويتعلق الأول بتكثيف الرياضة في المنظومة التكوينية والهدف المسطر هو الوصول إلى 04 ملايين شاب وشابة ينتمون إلى أندية المدارس والجامعات لإعادة إحياء الظاهرة التي كانت موجودة قبل سنوات المحن وكذا فتح ملف دعم الرياضة (رياضة الأندية). وبكل وضوح يجب مراجعة هذا الدعم لإعطاء المزيد من الإمكانيات للصندوق الوطني لدعم الرياضة ولا نغطي الشمس بالغربال بل لابد من تدخل الميزانية العمومية، فالرسوم والرسوم شبه الجبائية لا تكفي وهذا ما جاء في تدخلات إخوانكم في المجلس الشعبي الوطني وبدون شك في تدخلاتكم.

فالمشاكل موجودة حاليا لدى شبابنا ورياضيينا الذين يمارسون الرياضة في الأندية سواء في الجنوب أو في الهضاب لكن في نفس الوقت يجب أن تكون قواعد اللعبة في تشجيع الأندية ويجب أن تعود هذه الأخيرة إلى تكوين الشباب وإلى البطولات الشبانية

تتمثل الأولى، في أننا سنتابع بكل سرور وعن كتب، النقاش في مجلسكم الموقر، لأنّ النقاش من شأنه أن يثري أفكارنا، وينمي الديمقراطية في بلادنا، وسوف أحرص، من جهتي، على الرد بكل صراحة على الأسئلة التي ستوجهونها لي شخصيا.

وتتمثل الملاحظة الثانية والأخيرة، في أنني أمل في الاستفادة من آرائكم وملاحظاتكم ونصائحكم الوجيهة، لأداء مهمتنا.

إنّ مجلسكم الموقر يضم في صفوفه، نخبة من الإخوة والأخوات ممن تقلدوا مناصب مسؤولية كمنتخبين محليين، وهم أدرى بحقائق الميدان، كما يضم عددا من الوجوه والشخصيات التي لها ماضٍ ثري ومتنوع، وتجربة طويلة وعميقة في ميادين مختلفة، لذا فإننا سنولي كل اهتمامنا للإصغاء إليكم، شاكرًا لكم إصغاءكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول على تقديمه للعرض الخاص بمخطط عمل الحكومة للفترة المتبقية من العهدة الرئاسية ومنتقل الآن إلى الجزء الثاني من عملنا في هذه الجلسة والخاص بالنقاش العام.

بعض المعلومات عن كيفية تنظيم النقاش، أودّ بداية أن أفيد الحضور علما بأن عدد المسجلين يقدر بـ 65 عضوا وحتى لا نضطر إلى مقاطعة الواحد تلو الآخر بودي أن يأخذ الزميلات والزملاء علما بأن المدة المخصصة لتدخلات الأعضاء تقدر بـ 07 دقائق وأن المجموعات البرلمانية قد اتفقت على أن تكون مدة تدخلاتها 15 دقيقة، النقاش سينطلق بعد لحظات، نستمع لكافة التدخلات، بعد ذلك نمكن رؤساء المجموعات البرلمانية لكي يقدموا عروضهم حول مضمون الوثيقة التي بين أيدينا وبعدها نتيح المجال للسيد الوزير الأول لكي يتولى الرد على الأسئلة والانشغالات وبداية أحيل الكلمة إلى المسجل الأول في القائمة وهو السيد شعبان بوعلاق.

السيد شعبان بوعلاق: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

ظاهرة، كذلك يجب أن تعالج بطبيعة الحال بقوة القانون وقوة الأمن، لكن هؤلاء أولادنا وما علينا سوى معالجة الأمر بجدية بتعاون السلطات العمومية والسلطات المحلية وبمشاركة مؤطري الأندية.

سيداتي، سادتي، في مجال التنمية الاجتماعية سأضيف بعض الكلمات حول حقل الثقافة ومع رجوع الأمن والعافية والهناء في البلاد والحمد لله عرفت الثقافة في الجزائر نهضة من خلال إجراءات وقوانين، هذه القوانين أثرت حقوق المؤلف وإجراءات شجعت من النشاط الثقافي وإجراءات أخرى عادت لإحياء مهرجانات ثقافية في مختلف الأسلاك وإن شاء الله سيكون هناك المزيد من مردود الاحتفالات كلها وكذلك الهياكل منها إنجاز 130 مكتبة، 23 دار ثقافة و70 مركزا ثقافيا عبر البلاد في السنوات الأخيرة ومنتظر استلام في الأشهر المقبلة من هنا إلى نهاية شهر مارس 40 مكتبة أخرى و7 مراكز ثقافية إضافية، على هامش هذه الإنجازات المادية والقانونية وتفعيل الحياة الثقافية عرفت بلادنا والحمد لله في سنة 2007 احتفالا ثقافيا تحت عنوان "الجزائر عاصمة الثقافة العربية" وكانت فرصة للجزائر لكي تثبت لباقي عائلتنا العربية مكاسبها وكانت فرصة أيضا لتحفيز النشاط الثقافي في الجزائر وكما تعلمون ستحتضن بلادنا إن شاء الله في شهر جويلية 2008 المهرجان الإفريقي للثقافة وهو الثاني الذي تحتضنه الجزائر بعد سنة 1968 والجزائر قادمة كذلك إن شاء الله في سنة 2011 على احتضان احتفال ثقافي في الفضاء الإسلامي تحت عنوان "تلمسان عاصمة الحضارة الإسلامية" وهي تظاهرة تنظمها منظمة دول المؤتمر الإسلامي كل سنة في بلد معين ولعلمكم فقد انطلقت التحضيرات لهذه الاحتفالية.

السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة، إسمحوا لي أن أختتم هذا العرض الوجيه لخطة عمل الحكومة بملاحظتين أخيرتين الآتيتين.

المشاريع، إذن لابد من إنجاز كل المشاريع في آجالها المحددة مسبقا وهذه مسؤولية الحكومة والبرلمان ومؤسسات الإنجاز، فبتضافر جهود الجميع نستطيع تحقيق البرنامج الواعد خدمة للمواطن واستجابة لتطلعاته، وفي عجلة أريد أن أتطرق إلى بعض الانشغالات:

1- أقترح إنشاء هيئة عليا تتكون من اختصاصيين، مهمتها الرئيسية دراسة طلبات الاستثمار، لنتمكن من معرفة الاستثمارات الحقيقية المولدة للثروة، والاستثمارات الخيالية المضرة بالاقتصاد الوطني.

2- محاربة ظاهرة التهرب الجبائي بأكثر صرامة للقضاء على هذا الداء الذي مافتئ ينخر الاقتصاد الوطني.

3- إلى متى نظل نعتمد على المحروقات فقط في اقتصادنا؟ وهي ثروة زائلة غير متجددة، إن البدائل موجودة وتتمثل في الفلاحة، الصيد البحري، وكذلك قطاع السياحة، إذ تتوفر بلادنا على منتج سياحي راق يمكن أن يوفر لنا موارد مالية إضافية إذا ما استغل استغلالا عقلانيا.

4- إن هم المواطن ينصب بالأساس على منصب شغل يقات منه وسكن لائق يكفل له العيش الكريم، ولتكن هذه الهموم من أولوية الأولويات.

5- إعادة النظر في قانون البلدية والولاية، مع إعطاء صلاحيات أكثر للمنتخبين المحليين، فـقانون 1990 والذي جاء في ظرف استثنائي، كان عليه أن يزول بزوال الظرف، وتستعيد المجالس المنتخبة صلاحيتها، أيعقل أن يتقاضى رئيس البلدية 20 ألف دينار كراتب شهري وهو يعمل أحيانا أكثر من 12 ساعة في اليوم، ناهيك عن المسؤوليات الجسام التي يتحملها لأداء مهامه وتصريف شؤون المواطن، تلك هي بعض الملاحظات التي وددت ذكرها، وسوف تكون لي اقتراحات أكثر دقة عند تعيين الحكومة الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة والتي تعتبر منعرجا حاسما في مسيرة البلاد التنموية.

وأعتمد هذه الفرصة ومن هذا المنبر، لأوجه نداء للشعب الجزائري للتجند والتعبئة من أجل إنجاز هذا الموعد الهام بمشاركته الواسعة وعن طريق اختياره

معالي السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،
معالي السيد المحترم الوزير الأول،
أصحاب المعالي، السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي الفضليات زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد عرض علينا بالأمس القريب برنامج الحكومة وهو في الحقيقة برنامج فخامة رئيس الجمهورية، ولقد جاء التعديل الدستوري الأخير لرفع هذا الغموض وأصبحنا نتكلم عن برنامج واحد، وقد قلنا حينها إنه برنامج طموح كامل وشامل جاء ليكرس مبادئ الحكم الراشد.

وها نحن اليوم بصدد مناقشة مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، ويظهر جليا من خلال ما ورد في المخطط وكذلك العرض الذي تفضل بتقديمه السيد الوزير الأول وكذلك الجداول المرفقة به، تلك الإنجازات الكبيرة التي تحققت من إصلاحات شاملة ومشاريع كبرى مست مختلف قطاعات الحياة، وكذلك أعادت التوازنات المالية للاقتصاد الوطني، كما أريد في هذا الشأن أن أنوه بالاختيارات الصائبة والحكيمة التي اعتمدت في تسيير الموارد المالية، كتقليص المديونية إلى أقصى حد وادخار 130 مليار دولار كاحتياطي صرف مما جعلنا بمنأى عن ارتدادات وانعكاسات الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي مؤخرا، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد قوي، وهذا لم يكن صدفة وإنما يرجع إلى السياسات الحكيمة والرشيده للدولة الجزائرية وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية. إن هذه الحصيلة تعد إيجابية للغاية ونأمل أن تتواصل مجهودات الحكومة بوتيرة أسرع حتى نحقق الإنجازات والمشاريع المتبقية خلال الثلاثي الأول من سنة 2009 وننتقل فيما بعد في برنامج خماسي آخر يعزز تلك الإنجازات ويتطلع إلى تحقيق ما هو أفضل.

كما أريد التركيز على آليات تنفيذ البرامج وتجسيدها ميدانيا وممارسة رقابة صارمة لتفادي التأخر في الإنجاز وما يترتب عنه من إعادة تقييم

الحر والسيد لمن يتولى منصب القاضي الأول للبلاد
للخمس سنوات القادمة، للدفع بعجلة النمو نحو
الازدهار والرقى من أجل غد أفضل.

أتمنى النجاح والتوفيق للحكومة الحالية في إتمام
إنجاز ما تبقى من مشاريع تنموية.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة
الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلاق والكلمة الآن
للسيد نور الدين بلعرج.

السيد نور الدين بلعرج: بسم الله الرحمن
الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أردت أن أتدخل من آخر نقطة تفضل بها معالي
الوزير الأول وهي العنف في الملاعب والفوضى التي
تحدث هنا وهناك وأعمال الشغب في بعض الولايات
السيد الوزير الأول، على الدولة تطبيق القوانين فمن
يخطئ يعاقب فهم شبابنا وأولادنا ولكن إذا قاموا
بالتكسير يجب عليهم دخول السجن.

النقطة التي أردت التوصل إليها وهي لا وجود للنار
دون دخان، فالفوضى تحدث هنا وهناك وعلى سبيل
المثال الشلف، وهران، بريان، فهناك أناس يعملون
على التحريض حتى تكون الفوضى وبالتالي يتجه
أولادنا للحرق فمنهم من يتم مسهم كمسؤولين أو مس
حسانتهم أو مركزه في الدولة وعليه يجب على الدولة
أن تكون صارمة في هذا الأمر، تبحث عن المتسببات
التي أدت بالأشخاص لكسر أملاك الدولة وأملاك
الشعب، فهذه النقطة الأولى.

لقد اطلعت على مخطط عمل تنفيذ برنامج السيد
رئيس الجمهورية، واستمعت باهتمام للعرض القيم
الذي قدمه أماننا الوزير الأول، وهي فرصة سانحة لي

لإبداء موقف وتسجيل بعض الملاحظات.
السيد الرئيس،

لقد كان لكل برنامج حكومة ظرف معين، والظرف
الذي يقدم فيه السيد الوزير الأول مخطط العمل يعد
ظرفا خاصا وميزته أنه جاء والجزائر تعرف ثلاث
حالات أي ثلاث محطات:

النقطة الأولى: الاستقرار الذي تعيشه الجزائر
بفضل السياسة الرشيدة التي أطلقها فخامة رئيس
الجمهورية بداية بقانون الوئام المدني ووصولاً
للمصالحة الوطنية.

هنا وعندما نتحدث عن المصالحة الوطنية والوئام
المدني نجد هناك من ينسى بأن الجزائر عاشت
مرحلتين: التسعينات و سنة 1999 عهدة السيد رئيس
الجمهورية.

ففي عهد التسعينيات وولايات الإرهاب كنا نتمنى
أن نهنا فقط وعندما توفر الأمن نريد الآن العيش في
الرفاهية ولأن سعر البترول وصل إلى 150 دولارا كنا
نتمنى العيش أحسن.

النقطة الثانية وهي: التواصل والاستمرارية حيث
إنه منذ سنة 1999 قد خرجنا من دوامة المراحل
الانتقالية إلى نظام وطني مستقر هدفه الأسمى خدمة
البلاد وتجسيد برنامج طموح في جميع مناحي
الحياة.

المحطة الثالثة: الاستقرار المالي الذي تنعم به
البلاد ومارافقه من ظروف اقتصادية وطبيعية.

إن هذه العناصر إذا ما أضفنا لها الالتفاف الشعبي
حول قيادته ووجود فريق حكومي منسجم مصحوبة
بالإرادة القوية والصدق التام في خدمة الجزائر، فإنها
ستؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأهداف الكبرى التي
رسمها برنامج فخامة رئيس الجمهورية والمتمثلة في:

1 - ترسيخ المصالحة الوطنية،

2 - النهوض باقتصاد وطني مستدام ومنتج
ومتجدد.

المحطة الرابعة: الاستجابة إلى المتطلبات الاجتماعية
المشروعة من أجل حياة كريمة وعزيزة.

المحطة الخامسة: عودة الجزائر للعب دورها
الريادي في محيطها الجهوي والقاري والدولي كما

إلا أننا نجد بعض النقائص والبيروقراطية في بعض الملفات التي يكونها الفلاح للحصول على القرض وعلى سبيل المثال فالقرض الرفيق له صعوبات كبيرة فحتى يتمكن الفلاح من الحصول على القرض عليه إحضار أكثر من 45 ورقة.

يمثل للجزائر البديل الأنجع للاستمرار في طموحات التنمية التي أطلقها رئيس الجمهورية ونتمنى نجاح الحكومة وكما أتمنى النجاح للسيد الوزير الأول في هذا البرنامج.

علما بأن السيد الذي تدخل قبلي تساءل عن سيكون رئيسا للجمهورية؟ فنحن نقول بأن رئيس الجمهورية سيكون السيد عبد العزيز بوتفليقة والصلاة والسلام على رسول الله والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بلعرج والكلمة الآن للسيد كريم عباوي.

السيد كريم عباوي: شكرا للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي الفضليات زملائي الأفاضل أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لكم مني السيد الوزير الأول وإلى كل الوزراء أحر التهاني متمنيا للجميع مزيد النجاح والتوفيق في مهامكم النبيلة.

السيد الرئيس، كشفت الأزمة المالية العالمية عن امتلاك السيد رئيس الجمهورية لرؤية اقتصادية ثاقبة وصائبة متمثلة في:

– تحرير بلادنا من التبعية المالية،

– ترجيحه لمعيار الأمن على معيار الربح،

يقتضيه تاريخها ومكانتها.

السيد الرئيس، إن النتائج الملموسة التي لا يستطيع أحد إنكارها والتي كانت ثمرة البرنامج الخماسي الأول ومن بعده البرنامج التكميلي لدعم النمو حولت الجزائر من بيئة استثمارية مهجورة إلى ورشة مفتوحة على أكثر من مشروع فشهدنا انطلاق مشروع الطريق السيار شرق - غرب، وانطلاق مشروع مليون مسكن، ومشروع جلب الماء الشروب من عين صالح إلى تمنراست على مسافة 700 كلم كذلك جلب الماء من الشلف إلى المرسى بمئات الكيلومترات بالإضافة للعديد من المشاريع الإنمائية الكبرى كل هذا يرافقه وضع مالي مريح.

السيد الرئيس، إن رئيس الجمهورية إذ التزم بكل تعهداته التي قطعها للشعب فإنه استطاع أن يعيد عربة التنمية إلى سكتها وأن يقود الجزائر إلى عهد جديد، باستدراكه التأخر المتراكم خلال السنين الأخيرة.

السيد الرئيس، إن النتائج المشجعة والمسجلة في الميدان الاقتصادي يجب أن تتواصل وذلك من خلال تحديث القطاع المصرفي العمومي وتأهيله، وكذا القضاء على العراقيل البيروقراطية التي لاتزال العائق الأكبر في وجه الاستثمار.

كما يجب على الحكومة بذل المزيد في سبيل القضاء على الاقتصاد غير الرسمي.

السيد الرئيس، لا يزال أمام الحكومة الكثير من الجهد الذي ينبغي أن تبذله حتى يلمس المواطن البسيط ثمرة القفزة التنموية التي تعيشها الجزائر، وذلك من خلال تنمية محلية جوارية تساهم فيها الإدارة المحلية، وهنا أجد أن الإسراع في تحديث قانون البلدية والولاية والذي تطرقت له منذ قليل.

السيد الرئيس، إن الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما تبعها من عدم استقرار سوق النفط تجعل الرهان أكبر في سبيل تحرير اقتصادنا من التبعية لقطاع المحروقات، والتفكير في اقتصاد ما بعد النفط، ورغم الجهد المبذول في سبيل تطوير القطاع الزراعي، إلا أن النتائج لاتزال بعيدة عن المستوى المطلوب فالجزائر تحتوي على مليونين و 400 هكتار إلا أن الفلاحة وفي رأيي الخاص والشخصي رغم ماقدمته من دعم ودعم

– إنشائه لصندوق ضبط الإيرادات الجباية النفطية،
– إمتناعه عن إنشاء صناديق سيادية،
هذه الرؤية الثاقبة والصائبة عبّر عنها بالمراتب
المنشورة في تقرير دافوس لسنة 2008–2009
الصادر عن مؤسّسة منتدى الاقتصاد العالمي الذي
يعطي مؤشر التنافسية العالمية:
– المرتبة 4 من حيث معدل المدخرات الوطنية،
– المرتبة 8 من حيث الفائض الحكومي،
– المرتبة 23 من حيث الدين الحكومي، من أصل
134 بلداً،

كما كشفت الأزمة أن كل نظام اقتصادي يقوم على
مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الإنسان وسجيته
و قيمه وأخلاقه ومع أحكام ومبادئ الشريعة
الإسلامية مآله الانهيار والزوال .

إن جذور الأزمة العالمية الراهنة وأسبابها أعمق
وأعقد مما يعتقد البعض، فلا يجب التعامل معها
كأنها سحابة عابرة تنقشع في القريب العاجل فتوحي
بعض التقديرات باستمرارها لعدة سنوات، حيث
ستهمل المشكلات البيئية كظاهرة الاحتباس الحراري
و ذلك لمتابعة الآثار الاجتماعية الناجمة عن هذه
الأزمة، وخاصة البطالة التي ستضرب بقوة في هذه
البلدان مما يوحي بانهايار العولمة بصيغتها السلبية.
الأخطر، السيد الرئيس، هو أن نواة الأزمة العالمية
متمثلة في فقدان الثقة بين الجميع، مؤسسات مالية أو
صناعية وحكومات ومستثمرين ومواطنين عاديين.

السيد الرئيس، إن وضع أموالنا العمومية، ومنه
وضع اقتصادنا ورفاه مواطنينا، ما تزال كلها رهينة
الصادرات من المحروقات لا غير ولترجع أسعار
النفط والتضخم انعكاسات خطيرة على الوضعية
الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في المرحلة القادمة.
ولهذا الغرض و تفاديا لكل ما أشرت إليه ولمسايرة
الأزمة، نحبد:

- الاعتماد على مبدأ التحكم الأمثل والحد الأمثل،
بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام.

- إضافة إلى بناء اقتصاد بديل متنوع قبل نفاذ
احتياطياتنا الطاقوية وعقلنة وترشيد الاحتياطي
الطاقوي الحالي، واللجوء وبسرعة إلى استغلال

الطاقات المتجددة والطاقات الكهرونووية.
- الإسراع في وضع ميكانزمات حيوية وفعالة
لمحاربة الإشكالات المعرقلة للأعمال التجارية
والمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين و المتمثلة في:
البيروقراطية، الفساد والرشوة التي تفشت بشكل
كبير، هذه الإشكالات أُكّدت في تقرير دافوس؛ للتذكير
وحسب التقرير نفسه، لم يعد الأمن والاستقرار
هاجسين أمام الاستثمار الأجنبي وهذا بفضل
سياسة المصالحة الوطنية التي اقراها السيد رئيس
الجمهورية.

- مراجعة الكيفية التي تتم بها عملية دعم الأسعار
والتي ستستفيد منها أيضا الدول الحدودية،
السيد الرئيس، إن مخطط العمل لاستكمال برنامج
السيد رئيس الجمهورية، المقدم من طرف السيد
الوزير الأول، يبرز حجم المشاريع الضخمة في
مختلف الميادين والتي لم تشهدها البلاد منذ
الاستقلال.

إن ما تم إنجازه في أغلبية الميادين في العشر
سنوات الأخيرة أي من 1999 إلى 2008 يساوي تقريبا
ما تم إنجازه من 1962 إلى 1999، هذا ما سمح بتدارك
التأخر المسجل.

وبهدف –السيد الرئيس– تقوية فعالية الأداء
الحكومي وتطوير عمله واستيفاء آفة نقص الصرامة
في التسيير كما جاء في رسالة السيد رئيس
الجمهورية الموجهة إلى الكفاءات الوطنية المقيمة
بالخارج، وجب التفكير في تأسيس وحدة الأداء
الحكومي لرصد استراتيجيات تطوير الأداء وضرورة
التغيير في منهج الإدارة للوصول إلى جهاز حكومي
أقل تكلفة وأكثر فعالية، يتصدى لمشاكل الأداء و
يكشف ويحلل مواطن إخفاقه لرصد الآليات الفعالة
لمعالجته في الوقت الراهن وتجنب حدوثه مستقبلا.

فلم يعد مقبولا، السيد الرئيس، التركيز في العمل
الحكومي على المنظور المالي فقط الذي يتوقف على
المعلومات التي تظهرها التقارير المالية كونها تخفي
الكثير من الحقائق بقصد أو بدون قصد أقول بقصد
أو بدون قصد من القائمين على تخطيط وتنفيذ
البرامج والأنشطة الحكومية، ولكن يجب الاعتماد على

يوضع تحت وصايتكم وهذا زيادة على محافظة التخطيط والاستشراف التي سيتم تفعيلها، لـ:
- ترشيد النفقات العمومية بشكل أكبر ووضع حد للتبذير،

- تكريس مبدأ تعزيز متابعة إنجاز المشاريع وتفادي المراجعة المستمرة للتكاليف،
و في المدى المتوسط، التفكير في مرصد حضري ومرصد تنافسي على المستوى الوطني والمحلي لجمع وتحليل...

السيد الرئيس: شكرا للسيد كريم عباوي والكلمة الآن للسيد مسعود قمامة.

السيد مسعود قمامة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء،
زملائي الحضور،
الصحافة،

عيدكم مبارك وكل عام وأنتم بخير إن شاء الله.
في البداية نشكر كل ما وعد به السيد رئيس الجمهورية لولاية تامنراست، فكل ما وعد به نفتخر به وكما وعدنا تم تطبيقه بالحرف الواحد.

مشكلة التنمية، ففي الحقيقة هذا المشكل معاش، ولكن السيد الرئيس ليس المشكل في إنجازات الدولة فهذه الأخيرة تبذل مجهودها، فالمشكل في تسيير بعض الرجال "حاشا لله" ليس كل الرجال بل البعض منهم.

فنحن سيدي الرئيس والشيء الذي نوده في المستقبل إعطاءنا أناسا في الجنوب الكبير لهم تجربة يجب أن يتكثروا هنا حتى لا يضيع لنا فرصة أربع أو خمس أوست سنوات أو سنتين اثنتين وهو خائف، فياحبذا لو يأتينا شخص له تجربة سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس، النقطة الثانية، نتمنى من الحكومة والدولة أن تفرضا احترام الإداريين للمنتخبين بالتنسيق لخدمة مصلحة الشعب فأنا أظن بأن هذا

مفهوم إدارة الأداء الحكومي بشكل متوازن كرد فعل للمستجدات الدولية المعاصرة في كشف حقيقة الأداء.

المبتغى، السيد الرئيس، هو الوصول إلى حكومة تضع لنفسها إطار تقويم أدائها وتحقيق أهدافها وتطوير أساليبها وطريقة عملها، حكومة تُعَرَفُ بإنجازاتها الضخمة كما تُحدِّدُ لنفسها أسلوب تقديرها لتصحيح نفسها بنفسها، و تُحدِّدُ معايير نجاحها من تلقاء أدائها وتحسن مراتبها في مؤشر التنافسية العالمية، حكومة مُنظَّمة ومراقبة لأداء الخدمات بدلاً من تقديمها فقط، تعتمد على اللامركزية في اتخاذ القرارات وتنقل مسؤولية تحقيق النتائج، ما أمكن، إلى المستويات التنفيذية الدنيا، إلى المستوى المحلي بتحرير المبادرات المحلية، بتحرير مبادرات الولاية والمنتخبين وإعطائهم صلاحيات أكبر للعمل، حكومة تُحول التحديات إلى إجراءات قابلة للقياس، حكومة صارمة في تطبيق القوانين، يكون فيها السؤال الدوري للمواطن ورأيه معيارا لقياس مستوى الخدمة المقدمة إليه.

لا شك، السيد الرئيس، أن للوزير الأول وكل الطاقم الوزاري ما يكفي من تجارب ورؤى سديدة لإعداد الآليات المناسبة، السالفة الذكر للوصول إلى حكومة ترفع التحديات وتستبق الأحداث.

السيد الرئيس، إن برنامج الحكومة الإلكترونية الذي كنت قد تطرقت إليه السنة الماضية لسد الفجوة الرقمية هو دليل إدارة التغيير، وما إصدار بطاقة التعريف وجواز السفر البيوميترين بداية 2009 وما تم إعداده في هذا الشأن ولا سيما في قطاع العدالة، البنوك والضمان الاجتماعي لأكثر دليل عن نية هذا التغيير، بالمناسبة أقدم خالص اعترافاتي إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية على وفائها بوعودها على أن تعجل تحديث الحالة المدنية الذي يبقى أحد انشغالات مواطنينا عبر الوطن.

وإننا لنعترف بحجم المشاكل التي ينطوي عليها سد الفجوة الرقمية.

من الناحية التطبيقية وعاجلا، نلح السيد الوزير الأول على إنشاء مرصد وطني للصفقات العمومية،

معالي السيد الوزير الأول،
معالي السادة الوزراء،
أيها السيدات والسادة النواب،
أسرة الاعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني استثناء أن أنقل إليكم تحيات إخوانكم في ولاية غرداية المنكوبة، هذه الولاية التي عاشت مأساة ومحنة مؤلمة ومنطقة وادي ميزاب على الخصوص جراء فيضانات عيد الفطر الأخير.

وبالمناسبة يطيب لي، أصالة عن نفسي ونيابة عن السادة أعيان المنطقة وكل مواطني الولاية أن أتقدم بعبارات الشكر والإمتنان والعرفان بالجميل لكل من ساهم من قريب أو بعيد للتخفيف من وطأة تلك الفاجعة وأخص بالذكر فخامة رئيس الجمهورية الذي سارع في إصدار التعليمات المناسبة لتتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة والمستعجلة لمعالجة الوضع الكارثي الذي ألم بالمنطقة، والشكر والثناء موصولان كذلك للفريق الحكومي وعلى رأسهم السيد الوزير الأول وكذا مختلف السلطات الإدارية والعسكرية والأمنية والحماية المدنية والمنظمات المختلفة ووسائل الإعلام وعلى مشاعر التراحم الذي ميز أبناء الوطن في مختلف الولايات ثم أبناء المنطقة بمختلف طوائفها.

إلا أن الوضع الذي يعيشه المنكوبون لا يزال يحتاج إلى مزيد من الجهود وإلى تصحيح بعض الغلطات والسلبات التي واكبت التعامل مع الوضع مع الأسف، كقضية تصنيف البناءات المتضررة وتوزيع المساحات وتغيب دور الأعوان والمعنيين.

سيدى الرئيس، هذا وإنني لأدعو حكومتنا لاستخلاص العبر مما وقع في غرداية وبشار وغيرهما لاتخاذ الإجراءات الوقائية والحكيمة للحيلولة دون وقوع كارثة مماثلة في مناطق أخرى من الوطن علما أن غالبية مدننا موجودة في حواف الأودية وذلك بإعادة إسكان مواطنيها في أماكن آمنة شريطة الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الثقافية والاجتماعية والعرفية الخاصة بتلك المنطقة تفاديا لتفكك نسيج ذلك المجتمع وضياع معالمه مع ما ينجر عن ذلك من

المنتخب عندما جاء لم يدخل من النافذة بل دخل من الباب فالشعب انتخبه، كيف ذلك سيدى الرئيس؟ تصور أنت وبصفتي عضو مجلس الأمة ومعى رئيس البلدية عندما نذهب إلى مدير التربية لا يقوم باستقبالنا فهذا شيء جميل، فهذه حقرة! كنت أود قولها وها قد جاء اليوم لفعل ذلك لماذا؟ فالحقرة لا تخدم البلاد بل بالتنسيق تقنعني، فإذا جئتك من أجل مصلحة الشعب فما عليك أخي إلا أن تسير وفق القانون وأنا أقنع شعبي وأقول للمواطن ليس لك الحق، هذا هو القانون ونحن نصادق عليه ولا أحد يحررنا.

سيدى الرئيس، النقطة الثالثة، بودنا القنصليات في كل من كلال والرليط لأن شعبنا الرحل يعانون من مشاكل في بلديات الجنوب وعلى سبيل المثال؛ تميادين، تينزوطين، عين قزام والبرج، فعندما تكون هناك قنصليات في كلال سيتم الحد من المشاكل.

المشكل الثاني، يتعلق بالرحل نجد إنسانا يقوم بتربية المواشي فمادام قانون الجمارك لم يتم تغييره فهذا الإنسان مهدد، فإذا أخذ فقط برميلا من البنزين وقنطارا من الدقيق فقد أهلك سيارته فعلى ماذا نعتمد؟ فالإنسان الذي يبعد ب 700 أو 800 كيلو متر لا يستطيع المجيء يوميا فما عليك إلا أن تترك مصالحك وتذهب للبلدية أو الولاية لقضاء حاجتك تستغرق مدة شهر لذلك.

سيدى الرئيس،

(حديث باللهجة الترقية)

هناك مشاريع تتطلب المتابعة.

في الأخير فليسمح لي الحضور، ربما أكون قد أخرجت البعض منكم فأنا لا أحسن العربية جيدا، إسمحوا لي والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود قمامة والكلمة الآن للسيد محمد زكرياء.

السيد محمد زكرياء: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.

سيدى رئيس المجلس،

السيد الرئيس: شكرا للسيد زكرياء والكلمة الآن للسيد محمد أخاموخ.

السيد محمد أخاموخ: شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السادة الوزراء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي ونحن نناقش هذا البرنامج الهام الذي يأتي بعد جملة من الإصلاحات التي عزز بها فخامة رئيس الجمهورية مسار العزة والكرامة الذي بدأ مع بداية الفترة الرئاسية الأولى واليوم نرى الكثير والكثير من مكتسباته على أرض الواقع، وبهذه المناسبة الكريمة لا يفوتني التنويه وشكر فخامة رئيس الجمهورية على الإنجازات العظيمة التي لمسناها في ولايتنا مثل توصيل المياه على مسافة 700 كلم من عين صالح إلى تمنراست وإنجاز الطرق وخاصة استكمال طريق الوحدة الإفريقية حتى دائرة عين قزام، حدود النيجر بالإضافة إلى كل المنجزات التنموية الهامة والتي كانت ضمن البرنامج العام وضمن الزيارات الميدانية، لكن المعروف أن كل خطوات التنمية تسجل انشغالات عديدة تستحق الذكر بها.

أولا: الطرق، وفرة الأشغال المنجزة آفاق طيبة لو تستكمل بإنجاز طريق تمنراست، إدلس، تازروف بدءاً من عين مقل والذي يفتح آفاقاً عالمية للتنمية، كما نقترح بناء سكنات الصيانة على امتداد الطريق الوطني رقم 01 الوحدة الإفريقية واستكمال إنجاز الطريق المتبقي من عين صالح إلى تمنراست.

ثانياً: العقار، يطرح انشغالات عديدة للمواطن الذي يملك عقوداً أو حيازة عرفية متوارثة وفي غياب الإجراءات التسهيلية ويطرح تناقضات عدة وعلينا مراجعتها وتصفيتها لصالح أصحابها.

ثالثاً: الصحة، الولاية بحكم تقديم وتيرة التنمية ومجاورتها للحدود والتراكم فهي تعداد سكاني هام أصبحت في حاجة إلى تطوير وتعزيز القطاع الصحي على مستوى الدوائر والتحسين الموجود على مستوى مقر الولاية ودائرة عين صالح باعتماد حوافز

تداعيات خطيرة.

كما أنني أرجو أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار الطابع الخاص لمدننا - والتاريخية منها بالتحديد - للمحافظة على رونقها وخاصيتها كما هو الحال في البلدان المتقدمة وإلا فالحديث عن ترقية السياحة والثقافة والمحافظة على التراث يعتبر حلماً.

وإلى جانب ذلك أصبح من الضروري إعادة هيكلة مدننا التي تشكو من الضغط البشري ومن الأعداد الهائلة من السيارات بتحويل المقرات الإدارية والمنشآت القاعدية أو بعضها بالقرب من هذه المدن لتفادي الاكتظاظ والاختناق.

سيدي الرئيس، إن حصيلة الإنجازات التي حققت تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية مشكوراً وموفقاً وقدمها معالي الوزير الأول بتألق لتبعث على الأمل والاطمئنان على أن الجزائر بخير وأنها تسير نحو غد أفضل إن شاء الله، وستكون أحسن متى استطاعت الدولة أن تكسب ثقة المواطنين ورضاهم.

ومن واجبنا أن نقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

وعليه فإن تعديل الدستور الذي صادقنا عليه مؤخراً قد جسد هذا الاعتراف بالجميل لفخامة رئيس الجمهورية ويعتبر تشجيعاً لسيادته لمواصلته هذه المسيرة المظفرة لمصلحة الوطن واستقراره وأمنه ولمزيد من الإنجازات.

هذا وإن الشعب الجزائري الأصيل يدرك أن أي مخطط لا يأخذ بعين الاعتبار التكوين البشري الواعي مع استرجاع إطاراتنا في الخارج والمبادئ الأخلاقية السامية التي جاء بها ديننا الحنيف والقيم التي ميزت الثورة التحريرية ودون معالجة الانحرافات التي نشاهدها كالمحاباة والمحسوبية والفساد سوف تعثره مختلف العقبات ونتائجها غير مضمونة لأن السلوك السوي والإخلاص في العمل وحب الوطن هم ضمان عزة الشعوب ورفي أهلها مصداقاً لقول الشاعر:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا
وشكراً والسلام عليكم.

تشجع الأطباء المتخصصين وكل الأطباء حتى تنفادي حالة التحويل التي تكلف الدولة مصاريف باهظة وكذلك العائلات.

رابعا: التشغيل والشباب، حصيلة التعليم وأطواره وقلة الاستثمار جعلت الكثير من الحاصلين على الشهادات العليا بدون عمل مما يدعو إلى تحديد إطار قانوني، محلي يعطى الاعتبارات لبعده وحاجات الولاية إلى تشغيل الشباب للحصول على وظائف مطمئنة وامتصاص كثافة البطالة والحد منها وبالتالي تفادي مشاكل عويصة مثل الاستقرار وتجاوب الإطارات مع محيطهم، فهذه الملاحظات نود أن تكون ضمن البرنامج الشامل الذي نعتز به وبمنجزاته الخيرة لصالح الولاية والوطن ولن ندخر جهدا لتقديم الدعم الذي يعمل على تسهيل كل مبادرات إنجاح المساعي المبذولة من طرف فخامة رئيس الجمهورية والحكومة.

أخيرا، إن منطقة تامنرست، أهفار تزكي المجاهد عبد العزيز بوتفليقة وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد أخاموخ والكلمة الآن للسيد عبد الله بوسنان.

السيد عبد الله بوسنان: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، السيد الوزير الأول المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون، السيدات والسادة ممثلو الصحافة الوطنية المحترمون، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل.

يطيب لي أن أساهم من خلال مداخلة هذه المتواضعة في مناقشة مخطط عمل من أجل تنفيذ برنامج عمل رئيس الجمهورية الذي تفضل بعرضه السيد الوزير الأول، المتضمن خمسة فصول وهي:

- تعزيز دولة القانون وتحسين الحكم الرشيد،
- مواصلة التنمية الاقتصادية وترقية التشغيل،

- مواصلة التنمية البشرية،

- تنفيذ السياسة الخارجية والتعاون الدولي،
- وأخيرا تطوير قدرات الدفاع الوطني.

علاوة على مقدمة تضمنت الظرف المالي للحكومة، بناء على المحاور المذكورة أسجل مايلي:

أود أن أنوه وأشيد بالمجهودات المبذولة في مختلف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وفي هذا السياق يبدو جليا أن بلادنا وبعد فترة طويلة اتسمت بالعنف الإرهابي الهجمي، مما أدى إلى نوع من الهشاشة المقلقة لمؤسسة الدولة، قد بدأت تسترجع معالمها تدريجيا وأستطيع القول على جميع الأصعدة، وكلنا يدرك أن الأزمة قد استفحلت وتفاقت، لكن بفضل الله وإرادة المسؤولين المخلصين والقوى الحية لشعبنا في الدولة من قوى اجتماعية وطبقة سياسية، وفي طليعتها أسلاك الأمن وعلى رأسهم الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير، وبصورة أوسع من كافة المواطنين، وتقديرا للتضحيات الجسام سيعرف الشعب الجزائري بدون شك كيف يتذكر الجميل الذي صنعه قاداته ومواطنوه والتضحيات الكبرى التي سجلها أولئك الذين وهبوا أرواحهم من أجله.

ومما لا ريب فيه فإن التاريخ سيسجل بأحرف من ذهب ومن نور أن روح الدفاع وروح الوطنية التحريرية قد حققتا انتصار قيم الجمهورية والديمقراطية والتقدم والرقي.

وفي هذا الإطار تواصل بلادنا منذ عام 1999 تحت قيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مجهوداتها لضمان أفضل ظروف الاستقرار والأمن والتطور، واسمحو لي أن أفتح قوسا حول عنصري الأمن والاستقرار والتطور لأذكر بما جاء في القرآن الكريم بشأن العرب في الجاهلية الذين كانوا يعبدون رب الكعبة من أجل تحقيق عنصريين هاميين وهما الاقتصاد والأمن حيث قال تعالى: (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) "من سورة قريش".

إن الموضوعية تقتضي الاعتراف بالمكتسبات التي حققها شعبنا بدء من الحركة الوطنية إلى اندلاع ثورة التحرير والتي لاشك ستبقى مصانة ومدعمة

للهانات الدولية في ظل العولمة كل هذا يشكل ضمانا للمحافظة على الاستقلال الوطني وعلى حرية واستقرار بلادنا.

إن أفراد المجتمع الجزائري من منظمات جماهيرية ومجتمع مدني الذين يشاطرون هذا الرأي مقتنعون بضرورة مواصلة السيد عبد العزيز بوتفليقة مهمته من أجل تدعيم الدولة وتقوية الأمة وذلك على أسس نأمل تقويتها وترسيخها كالحكم الراشد وأخلاقه الدولة والمصالحة الوطنية، التي أعطت ثمارها وتساهم لا محالة في إنجاز وتحقيق المهام المقبلة.

السيد الوزير الأول المحترم، اسمحو لي أن أعلق بإيجاز فيما يتعلق بالظرف المالي ويجرني الحديث إلى صرف المال العام في مختلف البرامج الإنمائية في إطار المخططات المستقبلية أو كما عبرتم عنها في إطار الخطة الخماسية، في هذا الصدد ومن وجهة نظري المتواضعة أرى ضرورة اتخاذ تدابير صارمة مع إضفاء الشفافية الكاملة على كل دينار يصرف من أجل التنمية الشاملة للبلاد وذلك بانتهاج - السيد الوزير الأول المحترم - صرامة دقيقة واتخاذ إجراءات من شأنها تفعيل الرقابة القبلية ثم الرقابة البعدية لكل مشروع سواء كان ضمن المخططات البلدية أو القطاعية أو المخططات الوطنية الكبرى.

كما يجب أن تسلط العقوبات على كل من تسول له نفسه المساس بالمال العام، ومن هذا المنطلق وأكد على ضرورة اتباع سياسة التقشف والتصدي للتبذير وإهدار المال العام من غير جدوى اقتصادية واجتماعية.

وأمام استفحال بعض الظواهر المسيئة إلى المؤسسات العمومية نأمل أن تتخذ تدابير وقائية قبل أن تكون ردعية لمحاربة كل ما من شأنه الإخلال بالمنظومة القانونية أو إحداث تجاوزات قد تكون على حساب مصالح المواطنين، وهنا أيضا وجب التذكير بتطبيق سياسة اجتماعية تضمن التكافل الوطني والمواساة بين أفراد المجتمع حتى يشعر المواطن بأن جميع مؤسسات الدولة وضعت من أجله وفي خدمته.

وفي الأخير أتمنى أن تعرف بلادنا بإذن الله في

وتفرض علينا الاعتراف دون التقليل من إنجازات الفترات السابقة.

إن بلادنا اليوم تظهر بمظهر جديد وبوادر وآفاق واعدة، ومن بين هذه البوادر تلکم الورشات الكبرى الخاصة بإصلاح الدولة والقضاء والمنظومة التربوية وإنعاش الاقتصاد التي أعطت كلها نتائج مشجعة.

فالحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية أضحت أكثر نشاطا، وبلادنا بإشعاعها الدولي استرجعت مكانتها المستحقة بفضل تاريخها المجيد ووعي وحنكة قادتها.

وفي هذا المقام يجدر التذكير بما شكلته سياسة المصالحة الوطنية، أقول المصالحة الوطنية كعنصر حاسم فيما حدث من تطورات ولا يمكن بأي حال من الأحوال إنكار الحصيلة الإيجابية للإنجازات التي حققتها البلاد خلال عهدتي الرئيس بوتفليقة وكما هو معلوم فإن أي حصيلة إيجابية تولد دوما الرغبة في تجديد الثقة، وبالفعل فهناك شعور يتقاسمه السواد الأعظم من الرأي العام أن الأخ عبد العزيز بوتفليقة هو القائد السياسي الأكثر قدرة على تولى أمور البلاد في المرحلة القادمة.

وفضلا على حصيلة العهدين التي تشكل دون ريب أحد العناصر المولدة لهذا الشغف الجماهيري فإن أنصار التيار الذي هو في تزايد يناضل من أجل منح الأخ عبد العزيز بوتفليقة الثقة لمواصلة وتدعيم وتحسين العمل الذي يقوم به خدمة للشعب الجزائري وصونا لعزته وكرامته في ظل دولة الحق والقانون.

وبدون غلو إذا قلنا إن هذا التيار على قناعة تامة أن مشوار السيد عبد العزيز بوتفليقة في صفوف جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني ومساره كرجل دولة وخبرته السياسية يجعلان منه قائدا باستطاعته مواصلة بناء الدولة الديمقراطية وتوفير الظروف المواتية للتطور الاقتصادي والاجتماعي القادر على تقليص الفوارق الاجتماعية وضمان التوازن الجهوي وتلبية الحاجيات لمختلف فئات المجتمع.

إن التصور الواضح للأخ الرئيس للأهداف السياسية لبرنامجنا وخبرته الطويلة ومعرفته الدقيقة

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله بوسنان. طبعاً، الإخوة الذين لم يكفهم الوقت لقراءة كاملة لمداخلاتهم بإمكانهم تقديم مضمون المداخلة للسيد الوزير الأول وسيسعى للرد عليها عندما يتم موعد التعقيب والرد على أسئلة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، والكلمة الآن للسيد محمد خوجة.

السيد محمد خوجة: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.
معالي السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام والصحافة،
الحضور،
السلام عليكم.

لقد اطلعنا على الوثيقة المتضمنة مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية واستمعنا إلى العرض القيم المقدم من طرف السيد الوزير الأول الذي أفادنا بمعلومات ومؤشرات وتحليل مستفيضة وبتصورات مريحة تبعث كلها على الإطمئنان والأمل بما تم إنجازه من مشاريع مكنت بلادنا من تحقيق تحسن معتبر وملموس وتقدم مستمر في مختلف الميادين السياسية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وجاءت هذه النتائج الإيجابية بفضل الإصلاحات المفيدة والخطة التنموية الحكيمة والقرارات الجريئة لفخامة رئيس الجمهورية التي سمحت للجزائر من استرجاع مكانتها وقوتها وأن تواجه بكل حزم وشجاعة تحديات العصر والعولمة والأزمة المالية العالمية الراهنة لتجنب عواقبها الخطيرة، ولا تفوتنا هذه المناسبة دون أن نعبر عن ارتياحنا للخطوات التي قطعها إنجاز البرنامج الرئاسي في مختلف مناحي الحياة التي ظهرت ثمارها للعيان ويجب أن يكون هذا الارتياح حافزا للحكومة ولحرصها الدائم على بلوغ الأهداف المسطرة.

لا يخفى علينا أن الأزمة العالمية المتعددة الجوانب قد وضعت الكثير من الدول المتقدمة في حيرة والعديد من الدول النامية مثل الجزائر في وضع

إطار الآفاق المستقبلية الواعدة حرصا كبيرا في مجال تنفيذ استراتيجية صناعية ودعم إنعاش القطاعات الواعدة.

وأعتقد جازما أنه من أجل القضاء بصورة إيجابية على البطالة وفي الوقت نفسه من أجل إحداث مناصب شغل دائمة فإن التوجه نحو قطاع الصناعة أصبح ضرورة حتمية وهو المسعى الذي كثيرا ما تحدث عنه فخامة رئيس الجمهورية.

إن دعم الاقتصاد المنتج هو الرهان الأسمى بالنسبة لتطور البلاد في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

إن التخلص الكامل من فكرة أو ظاهرة اقتصاد التوزيع أمر لا مناص منه وأن يعمل بدون هوادة من أجل عدم الوقوع في هذا النمط من الاقتصاد.

إن تماسك وتكافل المجتمع الجزائري مرهون بتجسيد عنصرين اثنين في الواقع العملي وعلى جميع الأصعدة هما:

- العدل،

- المساواة.

وهذان العنصران يشكلان ضمانا أساسية لتجسيد دولة الحق والقانون.

وقبل أن أختتم مداخلتني هذه، اسمحوا لي السيد الوزير الأول المحترم، أن أنقل إلى مقامكم الرفيع تساؤلات وانشغالات سكان ولاية جيجل حول النقاط التالية:

- إلى أين وصلت منطقة بلارة من حيث استغلالها والاستثمار فيها؟

- لماذا توقف القطار الرابط بين ولاية سكيكدة وجيجل وهذا ما يقرب من ثلاثة سنوات؟

- هل من مساعي إيجابية بشأن تفعيل ميناء جنجن الذي يشغل بطاقة ضعيفة جدا؟

- إلى أين وصل مشروع الطريق الوطني رقم 77 الذي نعلق عليه آمالا كبيرة؟

- إلى أين وصل مشروع توسيع الطريق الوطني رقم 43 فيما يتعلق بالشطر التابع لولاية بجاية؟

وفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه خير للبلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بسيكولوجي مخيف للغاية حيث لا يمكن لأحد في الوقت الحالي تحديد مدتها ولا نهايتها وهذا ما يتطلب التفاعل الجدي والمسؤول لجميع مؤسسات الدولة المكلفة بالتجسيد الفعلي والميداني لمخطط عمل الحكومة وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أتطرق إلى جملة من الانشغالات والاقتراحات:

فعلى المستوى الوطني، نؤكد على ضرورة الشروع فورا في وضع مخطط بناء اقتصاد بديل للمحروقات الذي يعتبر حتمية لا مفر منها ولهذا الغرض أقترح كبدائية تخصيص اعتماد مالي معتبر لا يقل عن خمسة ملايين دولار وتكليف وزارة أو هيئة لإنجاز هذه المهمة ويتعلق الأمر هنا بالتركيز على تطوير قطاعات الفلاحة، الصناعة، السياحة وتنمية المواد البشرية وتجنيد شبابنا في المعركة الاقتصادية والتنموية وهذا إلى جانب إلزامية خلق آليات اقتصاد المعرفة المبني على التنمية البشرية القائمة على الوعي الثقافي والتكوين والبحث العلمي والتطور التكنولوجي والتحكم في التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال.

كما يجب على البرنامج الخماسي للبحث العلمي أن يعتني بحل واستفادة من الكفاءات الجزائرية المتواجدة في الخارج وتكليفها بإنجاز مشاريع نموذجية في القطاعات التي نحن بحاجة إليها.

- إعادة الاعتبار للحكم المحلي بتفعيل دور المنتخبين البلدية والولاية وفرض نمط التسيير بالعقود والأهداف وتشجيع المبادرات المحلية التي تلبي الاحتياجات وكذا إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها خلق موارد مالية مستدامة لتدعيم الجباية المحلية وتوفير فرص عمل حقيقية ودائمة لشبابنا ويمكننا أن نستفيد من تجارب غيرنا مثل الصين الشعبية وكوريا الجنوبية حيث تمثل المنتجات المحلية لهذه البلدان أكثر من 50% من قدراتها في التصدير.

- ترشيد المال العام بوضع آليات جديدة في إعداد المشاريع وتسييرها وفرض المتابعة والرقابة الصارمة لتفادي إعادة تقييم المشاريع التي أصبحت تشكل في كل سنة عبئا ماليا ثقيلا على ميزانية الدولة

وتكثيف الجهود لمحاربة الفساد والتحايل.
- تدعيم القدرة الشرائية للمواطن وذلك من خلال تحيين سياسة الأجور ومحاربة البطالة والتحكم من طرف الحكومة في آليات ضبط وتنظيم السوق حيث نضمن استفادة المواطن من مجهودات الدولة.
- عصرنة المنظومة المصرفية وتوجيه السيولة المتوفرة الآن لدى البنوك العمومية لدعم الاستثمار وتسييل الرقابة وتشديد العقوبات الصارمة على المتلاعبين.

- فرض الشروط على البنوك الأجنبية للمساهمة في تمويل عملية الاستثمار وإجبارها على احترام وتطبيق القوانين الجزائرية، أما على المستوى المحلي أكتفي هنا بطرح بعض الانشغالات التي تخص ولاية الجزائر وبداية أتساءل عن التنظيم الخاص لولاية الجزائر الذي لم ير النور لحد الآن بالرغم من عودة الجزائر العاصمة إلى النظام القديم كالولاية بعدما كانت محافظة القصبه التي تعتبر جزءا هاما من تراثنا الحضاري والثقافي وتشهد اليوم مع الأسف الشديد تدهورا مستمرا مما يجعلني أتساءل أيضا أين وصل تطبيق مخطط انقاذ وترميم القصبه وكذلك الإسراع في تنفيذ المخطط العمراني الجديد للعاصمة وإعادة هيكلة الواجهة البحرية للعاصمة؟

وفي الختام نثمن كل الإنجازات والمكاسب التي تحققت ونتمنى كل التوفيق والنجاح للسيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي وكل الخير والازدهار لشعبنا الأبي، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خوجة والكلمة الآن للسيد محمد لزرق.

السيد محمد لزرق: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس المحترم،

سيدي الوزير الأول السيد أحمد أويحي،
السيد وزير الدولة ورئيس الحكومة الأسبق السيد عبد العزيز بلخادم،
السادة الوزراء،

في تجسيد مشروع الوثام المدني والمصالحة الوطنية وصلنا إلى بر الأمان في البناء والتشييد والإعمار والمكانة المرموقة في الساحة الدولية التي غابت عنها الجزائر طيلة عشرين سنة، وبعد هذه الشهادة التذكيرية وبعد رفع انشغالي في السنة الماضية لإعادة النظر في بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر أمام رئيس الحكومة الأسبق السيد عبد العزيز بلخادم، وطاغمه الحكومي وهو مشكور على رده في هذه القاعة وفي جلسة رسمية بالتزامه ومتابعته لهذا المشروع، وهو الآن في طريق الإنجاز حسب ما صرح به السيد الوزير الأول السيد أحمد أويحي واليوم أيها السيدات والسادة الكرام أريد أن أرفع انشغاليين هاميين أمام السيد الوزير الأول السيد أحمد أويحي وطاغمه الحكومي، وهو مشكور ونتمنى له التوفيق في هذه المهمة الصعبة في خدمة الجزائر والجزائريين.

أولا، حقيقة بذلت الدولة جهدا كبيرا في إنجاز المنشآت الرياضية عبر كل الولايات ولكن في الحقيقة المشكل يكمن في كيفية تمويل وتسيير النوادي الرياضية والتي تساهم فيها الصناديق الولائية بـ 4% والبلدية بـ 3% من ميزانياتها، وليكن في علم الجميع أن معظم البلديات وخاصة النائبة ميزانياتها ضعيفة ولا دخل لها ولا في استطاعتها توفير الإمكانيات اللازمة في مد يد المساعدة للنوادي الرياضية وخاصة في الولايات التي تتعدد فيها ممارسة الرياضة، وتكون ولايات أخرى كولايات الجنوب لا تتعدد فيها ممارسة الرياضة وهي شبه منعدمة فيها، وصناديقها تتوفر على أموال كبيرة.

أيها السادة والسيدات، بعد التجربة كرئيس لمجلس شعبي ولائي في ولاية مستغانم، وتسييري لفريق ترجي مستغانم لعدة سنوات وبعد الانشغال الكبير لقطاع الشبيبة والرياضة، أقترح إنشاء صندوق وطني موحد بدلا عن صناديق ولائية تحت وصاية وزارة الشبيبة، ومن خلاله نوزع على الفرق الرياضية حسب أقسام وأصناف مثل (Le F.C.C.L) وكذلك (Le sponsor de l'Etat) الذي يتمثل في شركات كبرى كسوناطراك وسونلغاز ونعزز بهما هذا الصندوق

زميلاتي زملائي أعضاء المجلس الموقر، السادة رجال الصحافة والإعلام.

في البداية أتمنى أن أجد آذانا صاغية للتذكير لأن الذكرى تنفع المؤمنين، إن الجزائر في الحقيقة عرفت جيلين وهما جيل الثورة الذي حرر البلاد، «منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا»، الجيل الثاني وهو جيل الاستقلال الذي تعاقبت عليه عدة ثورات الاقتصادية منها والزراعية والثقافية وغيرها، الخدمة الوطنية، السد الأخضر، البناء والتشييد وهذا كله في فترة الراحل الزعيم هواري بومدين الذي علق كل الجزائريين آنذاك آمالا كبيرة فيه ووافته المنية أواخر 1978 والكل يعلم هذا وقد احتار شعبنا برمته فيمن يقود البلاد بعده واستمعنا كلنا يوم تشييع جنازته إلى ذلك الخطاب الذي ألقاه فخامة الرئيس وهو وزير للخارجية وقال: «نبكيك يا بومدين تبكيك القارة السمراء حيفا والجولان، كيف تغادرنا على عجل ونحن في حاجة إليك؟»

أيها البطل المغوار أنت الذي علمتنا كيف تموت الرجال»، حقيقة ماتت الرجال وغابت الجزائر من الساحة الديبلوماسية ومنذ وفاته وغياب السيد عبد العزيز بوتفليقة ومن طبيعة الإنسان النسيان والإنسان خلق للنسيان وللتذكير مرة أخرى كلنا فرحنا ومرحنا بالسياسة من أجل العيش الأفضل في بداية الثمانينيات ولم تدم هذه طويلا ودخلنا أيها الإخوة والأخوات في سياسة التقشف وهنا كانت بداية انهيار الاقتصاد الجزائري ومن منكم لا يتذكر هاته الفترة التي كان فيها المواطن الجزائري يوميا يخلط قهوته بالحمص وهذا خير دليل على ما توصلت إليه الأزمة في تسيير البلاد والعباد، أحداث أكتوبر 88، تعدد السياسات تحت راية الديمقراطية، العشرية السوداء، تعدد الحكام والحكومات ولم نجد من يكون في مستوى هذا الشعب العظيم إلى غاية سنة 1999 حين ظهر الإبن البار السيد عبد العزيز بوتفليقة رفيق الدرب للراحل هواري بومدين وترشح لرئاسة الجمهورية وتنافس مع الأشقاء لقيادة هذا الوطن العزيز، وكانت الكلمة الأخيرة للشعب، وفي الحقيقة ورث دولة منهارة، وبفضل حنكته وتجربته السياسية

فخلال السنوات الفارطة، وتحديدًا منذ العهدة الأولى لفخامته، فإن حصيلة المنجزات تضاعفت مرات عدة، وإن حجم الاعتمادات المالية المرصدة لتجسيد برنامج الرئيس قد فاقت كل التوقعات إن لم نقل لم يسبق لها مثيل منذ فجر الاستقلال.

وإن حجم المديونية الخارجية أو الداخلية الذي كان بمثابة الغول الذي يربع نظامنا الاقتصادي ويشكل عبئًا ثقيلاً على كاهل المجتمع الجزائري برمته قد ولى وأصبح من الماضي.

لا يمكن كذلك القول بأن نسبة الأيدي العاملة على مختلف المستويات وبمختلف الرتب والأصناف هي نفسها تلك التي كانت من قبل ولا كتلة الأجور لتغطية نفقاتها هي ذاتها.

وإذا أردنا التحقق والتدقيق بأمثلة ربما أكثر واقعية من باب التأثير الإيجابي على معيشة المواطن وما ترتب عن برنامج الرئيس من فوائد للمواطن بمختلف شرائح المجتمع، فما علينا سوى أن نلقي نظرة على عدد الجامعات والمدارس والمستشفيات والهياكل والمنشآت القاعدية والمرافق العمومية والأمثلة لا تعد ولا تحصى.

سيدي الرئيس، هاهنا لا توجد إلا حقيقة واحدة وهي أن ما أنجز كما يستحق الانتقاد والنقاش، فهو أيضاً يستحق الإقرار والاعتراف.

ومن هنا فإن موضوع تدخلني ليس دفاعاً عن برنامج الرئيس أو عن مخطط عمل الحكومة بقدر ما هو التحلي بالموضوعية في النقاش، وحتى هذه الحكومة بفخر واعتزاز هي حكومة الجزائر والجزائريين وإن البرنامج الذي تسهر على تنفيذه هو برنامج رئيس كل الجزائريين كذلك، الذي بناه بحكمته وحنكته ورشاده واهتمامه بالمواطنين بعيداً عن أي تمييز أو استثناء.

سيدي الرئيس، إسمحوا لي بأن أتقدم بجملة من الملاحظات كما يلي:

1 - كلنا يعلم أن طاقة البترول تنفذ ولا تتجدد، وأن اقتصادنا ونظامنا المالي، بل معيشتنا تعتمد بشكل أساسي إن لم نقل أحادي على هذا المورد، وعليه يجب التنوع من جهة والتركيز على قطاعات استراتيجية من جهة أخرى، ولعل قطاع الفلاحة هو الأكثر ترشيحاً

وتستفيد منه كل الفرق الجزائرية بطريقة عادلة، ونخلق توازناً وتوافقاً بين كل الأندية المتواجدة عبر 48 ولاية.

النقطة الثانية، سيدي الرئيس، هناك مراجعة القوانين التي تسيّر الغرف التجارية. إن هذه الأخيرة مازالت مسيرة بقوانين 1967 أي القوانين الاشتراكية ورغم أننا انتقلنا من الاقتصاد المسير إلى الاقتصاد الحر ورغم أن هذه المؤسسات هي القلب النابض للاقتصاد العالمي وهي التي تشرف على تسيير الموانئ والمطارات وتنظم سير المناطق التجارية والصناعية في الدول الغربية والعربية إلا أن هذه الأخيرة همشت في بلادنا - بعدم مراجعة القوانين - من المساهمة في التنمية الوطنية التي لا تعترف ولا تتعامل إلا مع هذه المؤسسات الاقتصادية، وهنا يجب تفعيلها خاصة ونحن على أبواب الانضمام - سيدي الرئيس - إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما كان بوذي أن أقوله وشكراً للجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد لزرق والكلمة الآن للسيد عبد الله بن التومي.

السيد عبد الله بن التومي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،
إخواني أخواتي،
السلام عليكم.

إن المنطق والموضوعية في أي مناقشة أو تحليل أو حتى في أي انتقاد اقتراح أو تعديل، يلزمنا ويحتم علينا، بل أكثر من ذلك يقودنا مباشرة إلى الواقعية التي تستند على الموجود المادي والذي لا يختلف فيه اثنان، ومن باب اعتماد هذا المعيار، فإن مخطط العمل المعروف علينا من طرف الحكومة على لسان وزيرها الأول، والهادف إلى تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، يحمل مغزى هاماً وهو أن الإنجازات على أرض الميدان تختلف بالتأكيد إيجابياً وتضاعف عما كانت عليه من قبل.

يوجب العمل على إيجاد الآليات اللازمة لحماية صحة المستهلك ونظام معيشتته.

11 - إعطاء الأولوية، وحشد جميع الإمكانيات لانتهاء من عملية المسح العام للأراضي لعلاقة ذلك بموضوع التنمية بالرغم من الأشواط المعتبرة المحققة إلى غاية اليوم.

12 - إن قطاعات التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، تتطلب المزيد من الجهود التي تصب في ترقية الحياة المدرسية والجامعية وتشجيع التعليم وتفتح الشخصية وزيادة الثقافة والعلوم من جهة، وتحقق الوعي والحس المدني والوطني من جهة أخرى، وإن الاهتمام بالنخبة من مواطنينا ومن أفراد جاليتنا في الخارج أضحى أمرا ضروريا وحتميا.

سيدي الرئيس، إضافة إلى هذه الملاحظات العامة، لدي خمس ملاحظات خاصة كما يلي:

1 - إن أحد الحلول التي من شأنها تسهيل حياة المواطن ووظيفة مؤسسات الدولة، هو الوعي والحس المدني والوطني، والثقافة والفكر الحضاري وتغيير الذهنيات السلبية، وإرساء دولة القانون، فعلى كل سياسات الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل في دراساتها واختيار وسائلها وآلياتها.

2 - إنها مقولة قديمة «الرجل المناسب في المكان المناسب»، إذ لعل في الكثير من الأحيان لا تكفي الاعتمادات المالية الممنوحة ولا السياسات المدروسة لتحقيق النتائج المرجوة، ما لم يشرف عليها الإطار البشري المؤهل، مهما كان الموقع، ودرجة المسؤولية.

3 - إذ أحيي من هذا المنبر عناصر الأمن بمختلف أسلاكهم وفي مقدمتهم الجيش الوطني الشعبي، والتأكيد على ضرورة مواصلة دعم هذا القطاع لاحترافية جيشنا وضمان أمننا واستقرارنا حتى تنمويا، فإنه أيضا يجب العناية بعناصر الدفاع الذاتي وأفراد الحرس البلدي الذين ظلوا واقفين حين كانت تمر بلادنا بالمحن والشدائد.

4 - رغم النداءات الموجهة من طرف فخامة الرئيس للعناية بمشاريع الشباب، ورغم اهتمام الحكومة ووزيرها الأول شخصيا بالملف، إلا أن استجابة البنوك لملفات ومشاريع الشباب لا ترقى

للعيب هذا الدور فمن واجب الحكومة تدعيم هذا الخيار بلا حدود، خاصة وأن الأزمة العالمية الراهنة تلوح بمخاطرها على اقتصاد جميع دول المعمورة بلارحمة وبدون استثناء.

2 - ترقية قطاع السياحة وضرورة استغلال جميع الموارد الطبيعية المتاحة والتنقيب عن أخرى، وكذا الخصوصيات الجغرافية والثقافية التي تزخر بها بلادنا والتي قد تدر على الجزائر ما يغيها عن سوى ذلك.

3 - إرساء مبدأ التنوع الاقتصادي وترقية الاستثمار بأنواعه، وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين الخواص والعموميين، الوطنيين والأجانبين، وكسر جميع الحواجز البيروقراطية التي قد تثني من عزائمهم أو تجعلهم يتراجعون.

4 - تدعيم التوجه نحو الاستثمار بكثرة وقوة، في المنشآت القاعدية المثمرة والمنتجة التي تشجع على التنمية الاقتصادية وهي تلك الموصوفة بالاستراتيجية.

5 - الحرص على آجال الإنجاز ونوعيته، والتي يجب أن تحترم المعايير التقنية والعلمية من جهة وأن ترقى إلى الأذواق الفنية والجمالية من جهة أخرى.

6 - إنهاء سياسة التكوين والاستثمار في العنصر البشري باعتباره المحور الفاعل في كل عملية تنموية، وضامنا لفعاليتها وسلامتها.

7 - تفضي المشاريع الهشة وغير المجدية وترشيد النفقات العمومية، وتجنب التبذير.

8 - وضع الآليات اللازمة وإيجاد الصيغ المناسبة للعناية بفئة الشباب والعمل على إدماجهم مهنيا واجتماعيا ومساعدتهم ومرافقتهم للتغلب على المشاكل والصعاب.

9 - لقد ورد في مخطط العمل في الباب المتعلق بالجماعات المحلية، الاهتمام بالتأطير، كما ونوعا، وهنا فقط أود أن أتساءل عن وضعية فئة المستشارين التقنيين الذين استعانت بهم الدولة في التسعينات ولم يدمجوا إلى يومنا هذا، من جهة أخرى لا ضير في التذكير بجدوى الإسراع في مراجعة قانوني الولاية والبلدية والسياسة الجبائية المحلية.

10 - إن تفتح السوق وتوسع الفضاء التجاري،

وعملا متبوعا مكانة عالية من حيث التوفيق والانسجام، لأن التجارب أثبتت وهذا عبر العصور لا استغناء عن التكامل والتآزر والتعاون لأن المرحلة الراهنة تفرض علينا النجاعة في التسيير والموضوعية في التفكير لتوحيد الجهود وتضافرها الذي يمليه علينا الواجب الوطني لأجل تنمية شاملة بدأت تتضح معالمها منذ مجيء فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

كما تحتاج منا دفعا جديدا لإحقاق المزيد من المكاسب والسعي منا جنبا إلى جنب في رفع وتيرة التنمية لرفع التحديات وتجاوز الصعوبات وتحقيق الأهداف وحل جميع المعضلات المطروحة أداء للأمانة بصدق وإخلاص.

سيدي الرئيس المحترم،

من خلال قراءتنا وتصفحنا لمخطط الحكومة هذا الذي بين أيدينا، يتضح لنا ولأول وهلة أن هذا المخطط غني في أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية مستمد من البرنامج الخماسي الحالي لفخامة رئيس الجمهورية، ونحن بدورنا نسجل بارتياح واعتزاز كبيرين ما بلغ إليه هذا البرنامج في مجمله من مرحلة متقدمة جدا من الإنجازات الكبيرة كما ونوعا والدليل على ذلك أن كل الورشات والأهداف المرسومة فيه قد قطعت شوطا كبيرا في سائر كل المجالات.

ويرتكز أيضا هذا المخطط على إتمام تنفيذ ما تبقى من برنامج فخامة رئيس الجمهورية خلال الأشهر المقبلة لتفادي أي تأخر في مجرى الإصلاحات المتخذة البرامج المعتمدة، فالحكومة - بدون شك - ستسهر جادة بالدفع قدما بمختلف الإصلاحات والتغييرات الموجهة لتعزيز دولة الحق والقانون وترشيد الحكم في القطاعات وتعزيز الاتصال وترقية الحوار ومواصلة الجهود في التنمية الاقتصادية وإنجاز المنشآت القاعدية وترقية التشغيل والاهتمام بالتربية البشرية التي تشمل في مجملها التربية والتكوين والتعليم العالي والصحة وتحسين ظروف معيشة المواطن والملفات المتصلة بالهوية والذاكرة الوطنية وعرقان الأمة للمجاهدين وذوي الحقوق

إلى المستوى المطلوب.

5 - أختتم تدخلتي بنقطة عن ولاية برج بوعريريج، حيث إنها تسيير بثبات وبوتيرة جيدة، نحو التنمية الشاملة، ولا أرى خوفا على تنوعها وثرائها، لكن فقط كباقي سكان الولاية أنقل إلى سيادتكم إنشغالا يتعلق بمستشفى العظام الذي استفادت منه الولاية نظرا لموقعها في الطريق الوطني رقم 45 وما تقع به من حوادث مرور أليمة، فأملنا أن يرى هذا الهيكل النور...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله والكلمة الآن للسيد أحمد بلعالية.

السيد أحمد بلعالية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل؛

السيد الوزير الأول المحترم؛

سيداتي سادتي الوزراء المحترمون؛

سيداتي الفضليات وسادتي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر؛

سيداتي سادتي ممثلي الصحافة الوطنية المقروءة والمرئية؛

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني في مداخلتى هاته المتواضعة أن أتقدم بأخلص التهاني إلى السيد الوزير الأول على الثقة التي منحت فيكم وفي طاقمكم من قبل فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ولا يسعني أيضا إلا أن أقدم رسالة شكر وعرقان إلى السيد المحترم عبد العزيز بلخادم على روح المسؤولية التي تحلوا بها وللمجهودات الجبارات المبذولة من طرفهم حينما ترأس هذه الهيئة الموقرة فلکم منا تحية شكر وعرقان. سيدي الرئيس الفاضل،

كما أنا جد سعيد في رحاب هذه الجلسة التي أراها بصدق وإخلاص فضاء للأفكار النيرة والاقتراحات البناءة، لقاء يسوده التعاون وتوحيد الرؤى وصدق النية والجدية في العمل مما يمكننا القول وبقوة إننا لسان حال صادق وأمين قولاً

الحركة التنموية في ولايتنا على كافة الأصعدة في ظروف قياسية ونوعية رفيعة لجدير بالتقدير والاحترام وإن شواهد الإنجازات المختلفة لم تكن وليدة كمن فيكون وإنما هي ناتج أذهان دبرت وسواعد شمرت ومن باب وضع الأمور في نصابها واعتماد الموضوعية كأداة للتقييم ولا يسعني إلا أن أهنئ وأشكر كل القائمين على تنفيذ هذه البرامج التنموية من منتخبين وهيئة تنفيذية وعلى رأسهم السيد والي الولاية.

وختاماً لكلمتي هاته أقول تحيا الجزائر المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد أحمد بلعالية، والكلمة الآن للسيد محمد رحالي.

السيد محمد رحالي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي الوزير الأول المحترم،
سعادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي زملائي، أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السيدات والسادة أسرة الإعلام.
إن مداخلتني هذه تندرج في ثلاثة محاور اجتماعية: (1) وضعية الشباب الجزائري، لقد عانت شبيبتنا في السنوات الماضية ما عانت من التهميش والإقصاء وبفضل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية استعادت هذه الشريحة مكانتها في المجتمع ولكن مازالت الرؤى لم تتضح في هذا الشأن وخاصة خريجي المعاهد والجامعات لذا يجب على الدولة الجزائرية أن تخلق مناصب إضافية تحمي الشباب من الانحرافات بما في ذلك الهجرة السرية ولا يقوم ذلك إلا بتوفير الشغل لضمان حياة كريمة لكل شاب في ظل دولة قوية بقوة مؤسساتها.

(2) الموالون، وأخص بالذكر مربّي الماشية، الكل يعرف جيداً أن معظم سكان الهضاب والجنوب الجزائري يعيشون على تربية المواشي كالأغنام

والثقافة والتضامن الوطني والأعمال لفائدة الشبيبة والمرأة والأسرة وجاليتنا المقيمة بالخارج. كما يتمثل كذلك في وضع حد للظلمية والعنف والتقتيل والعداوة بين الإخوة الجزائريين.
سيدي الرئيس،

إننا إذا استرجعنا ذاكرة العشرية السوداء وتذكرنا المعاناة والدمار والمأساة والضحايا، لقد استبشرنا خيراً بمسعى كان الشعب يراه حلماً أو أملاً بعيداً ألا وهو مسعى المصالحة الوطنية الذي جاء به فخامة رئيس الجمهورية لإنقاذ البلاد والعباد والبدء بصفحة جديدة تضمن لكل أبناء الوطن حقوقهم في جو التعايش السلمي والأخوي والأمني، فالشعب كان سنداً لهذا المسعى النبيل الذي أعاد التلاحم بين أفراد الجزائر وأعاد السلم والسلام، فخرجت الجزائر من أزمتها الدامية وأمنها المهدد واستقرارها المفقود وأذنت لميلاد جزائر تتسع لكل الجزائريين بمختلف شرائحهم ومستوياتهم وانتماءات الإيديولوجية وصدق الله العظيم حين امتن على قريش فقال: بسم الله الرحمن الرحيم «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف» صدق الله العظيم.
سيدي الرئيس،

يشير كذلك هذا المخطط على مواصلة الجهود المبذولة في إطار الإصلاح الاقتصادي، اقتصاد قوي يكون متنوعاً ومنتجاً حاجزاً في وجه كافة محاولات الغش والمضاربة على حساب المصالح الوطنية.

في ختام كلمتي هذه وعلى سبيل المثال عرفت ولاية غليزان ككل ولايات الجزائر خلال هذه السنين مسارا تنمويا جادا وانتعاشا ملحوظا سمح بتحقيق نتائج يعتبرها المواطن جد مرضية وذلك بالنظر لأهمية المشاريع المنجزة على مختلف الأصعدة يدركها المواطن في معاشه ويوميته وذلك بتوفير كل الضروريات والمرافق الأساسية لمعيشاتهم كالسكن والماء الصالح للشرب والكهرباء والغاز والصحة والتدريس والطرق وإعادة الاعتبار للمناطق المهجورة وفك العزلة والخدمات العمومية المختلفة.

لا أحد ينكر القفزة النوعية التي تعرفها هذه الولاية كسائر الولايات في مسارها التنموي فالمتتبع لهذه

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة أعضاء وسائل الإعلام،
السلام عليكم.

بعد اطلاعنا واستماعنا إلى مخطط العمل الذي
استعرض فيه مسعى الحكومة، واعتزامها على
مواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية إلى
غاية الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في ربيع سنة
2009.

يعتبر هذا العرض حوصلة إيجابية وطموحة لما
أنجز وتحقق من مشاريع لغد أفضل للشعب
الجزائري وما نفذ من برامج فخامة رئيس الجمهورية
في كل الجوانب من إصلاحات والتنمية الاقتصادية،
وترقية للتنمية البشرية.

إن التطور والتقدم اللذين وصلنا إليهما في ميادين
مختلفة من منشآت اقتصادية واجتماعية أنجزت
وتحققت تنفيذا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، وما
انجز عن ذلك من مناصب شغل مستحدثة وإنجاز
استثمارات وتحسين الظروف المعيشية للمواطن،
وغيرها من الإنجازات أود أن أهنئ أنفسنا على كل ما
أنجز، وخاصة في ولاية وهران التي عرفت في هذه
السنين الأخيرة قفزة نوعية في كل الميادين، حيث
أنجز الكثير في السكن ومرافق علمية كإنجاز جامعة
ومستشفى وعدة منشآت، وبالخصوص إيصال الماء
الصالح للشرب إلى كافة المواطنين والمواطنات،
ولكن بقيت بعض الهياكل عاطلة ولا تتماشى مع ما
يتطلبه العصر، وأخص بذلك المصالح التي لها صلة
يومية مع المواطن، وأذكر بالذات حالة الحالة المدنية
بوهران، حيث إن هذه المنشآت كانت صالحة لخدمة
200.000 ساكن اليوم وهران أصبح فيها مليون
ونصف ساكن، ضف إلى ذلك الولايات المجاورة،
بحيث بفضل وجود عدة عيادات للولادة عصرية
بعاصمة الغرب، وتوافد المواطنات للولادة والكل
يسجل في مدينة وهران، وأصبحت الشبابيك مكتظة
والأخطاء وجر المواطنين إلى العدالة لتصحيحها
وكذلك نتج بعض التصرفات، ولا أتهم بها الموظفين
العزل لأن غالبيتهم من الشبكة الاجتماعية ولكن بعض

والإبل وأن هذه الثروة مهددة بالزوال تحت وطأة
السنوات العجاف التي تسببت في نزوح الكثير من
مربي الماشية ليستقر بهم الحال على مشارف المدن
تحت أكواخ من القش وصفائح الحديد وذلك في
مدينتي بوقطب وعاصمة الولاية البيض وغيرها من
مدننا في الجنوب لذا نطلب من الدولة ومن الجهة
المعنية توفير الحماية اللازمة لهذه الثروة بتوفير
الأعلاف ومساعدة المربين ماديا وخاصة الذين
تضرروا من الفيضانات الأخيرة في كل من ولاية
بشار، البيض، النعامة، الأغواط، المسيلة وغيرها من
ولايات الجنوب والهضاب.

(3) المسلحون، إن هذه الشريحة الاجتماعية لم
تدخر جهدا إبان سنوات الإرهاب بحيث إنها هبت إلى
جانب أسلاك أعوان الأمن والجيش الوطني الشعبي
والمخلصين لهذا الوطن وساهمت في دحر فلول
الإرهاب الغاشم إلى أن جاء مشروع الوئام المدني
وقانون المصالحة الوطنية بفضل الرجل الذي لم
يدخر جهدا لمسح دموع اليتامى وتضميد جراح
الأرامل والثكالي جزاه الله أحسن الجزاء وهو فخامة
رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلا أن
المسلحين أصبحوا اليوم أقل من يذكرهم بالخير وهم
في حاجة ماسة لمن يساعدهم ماديا ومعنويا
ويعترف بالخصال الحميدة والوقففة التاريخية
الشجاعة دفاعا عن الجزائر وطانا وشعبا، وهم لا شك
في ذلك سليلو جيش التحرير الوطني،
وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رحالي، الكلمة الآن
للسيد جلول براهمة خضرة.

السيد جلول براهمة خضرة: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،
سيدي الوزير الأول المحترم،
سيدي وزير الدولة الممثل الشخصي لرئيس
الجمهورية،

الوصوليين الذين يسمسون عند الأبواب، فلا بد من عصرنة هذه الهيئة، حتى تتماشى مع ما تطمح إليه بلادنا ومدينة وهران، هذا الجانب الأول.

الجانب الثاني في وهران 530 كلم من الطرقات لم تصلح منذ الاستقلال، ورغم التطور الذي تعرضه الولاية، وعصرنتها وتحسين كل قنوات صرف المياه وتجديد قنوات مياه الشرب وتجديد كذلك كوابل الهاتف وغيرها... يعني أثر على المنشآت القاعدية وهذا في غياب هيئة تنسيق وكان قد طرح في السابق إنشاء هيئة للتعمير أو فيما يسمى (La charte d'aménageur) التي نحن في حاجة إليها، حتى تنسق سير الأشغال لما طرح على الهيئات المحلية للبدء في تصليح هذه الطرقات، 530 كلم تتطلب 530 مليار سنتيم وهذا فوق طاقة البلدية.

الجانب الثالث، وهران خلال العشرية التي عرفتھا البلاد المأساة الوطنية، زحف إليها حوالي عشرة آلاف مواطن من الولايات المجاورة المختلفة وأنجز 10.000 بيت قصديري - هذا بعد الإحصاء الأخير - وسمي الحزام حزام البؤس الذي يحيط وهران من مداخلها الأربعة والزوار الذين يأتون بالطائرة ينظرون ما هو في الأسفل في مداخل مدينة وهران وعليه نطالب بجعل حد لهذا السلوك وتسطير برنامج لإنجاز سكنات طارئة حتى نقضي على هذه البيوت القصديرية نهائيا، وتصبح مدينة وهران بحق عاصمة أورو متوسطة وفي الأخير، صدرت قوانين فيما يخص الشاطئ وحتى في ميدان الفلاحة، والعدالة - وهي مشكورة - أخذت كل الإجراءات إلا أن التطبيق بقي حبرا على ورق وهنا أخص بالذكر المدن الساحلية لمدينة وهران، حيث لا تزال البنايات موجودة بالشاطئ ولا حياة لمن تنادي، وللفلاحة عدة قرارات اتخذت لطرده المحتلين...

السيد الرئيس: شكرا للسيد جلول براهمة، الكلمة الآن للسيد مصطفى بودينة.

السيد مصطفى بودينة: شكرا للسيد الرئيس. بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم،
سيدي الوزير الأول المحترم،
سيداتي وسادتي أعضاء الحكومة،
زميلاتي زملائي، أعضاء الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله.

في البداية وددت أن أؤكد بأن برنامج فخامة رئيس الجمهورية هو مشروع مجتمع في الواقع، ويحتاج برامج متتالية ومخططات عمل متتالية على المديين القصير والمتوسط وكذلك الطويل، ويحتاج أكثر من عهدتين لكي يتحقق، الأمر الذي وددت قوله في البداية وليس من عاداتي التنويه، دعوني اليوم أقوم باستثناء، وددت التنويه بتدخل السيد الوزير خاصة عند رده أمام المناقشة في المجلس الشعبي الوطني، أنه بهذه الإرادة والشجاعة السياسية وهذا الوضوح والمنطق الذي دعمه بالأرقام فلم يترك للمغرضين ما يمكنهم أن يشوهوا أكثر مما شوهوا منذ أن صادق البرلمان على تعديل الدستور، سمعنا أصواتا والناس عندما يبدأون بالكتابة ينصبون أنفسهم مدافعين عن الديمقراطية، هنا أفتح قوسا: أنا من الناس أو من الجيل الذي حرر البلاد ولم أوقف نضالي طيلة مسار بناء الدولة الجزائرية والتنمية الوطنية، المدرسة النضالية علمتنا أمرا، علمتنا حسن التقييم، الشيء الإيجابي نقول إنه إيجابي، والسلبي ننبه أنه سلبي، هؤلاء الناس الذين يرفعون الأصوات بالأمس نعرفهم فقد كانوا زعماء للديمقراطية، كانوا أبطال اللاديمقراطية ومع هذا يجرون تقييما ويقارنوننا مع الهند والصين وبلدان أوروبا، لماذا لا يجرون تقييما بين هذا العهد وبين ذلك الذين كانوا هم مسؤولين فيه؟ ماذا بنوا هم، ماذا أنجزوا، ماذا تركوا من بعدهم؟ يغطون إنجازات الجبال بشجرة، شجرة الزقوم دعوهم يملؤون بها بطونهم، نقول - السيد الرئيس - كانوا مسؤولين فماذا تركوا؟ بعد وفاة الأخ الرئيس الراحل هواري بومدين رحمه الله بدأوا بإزالة إنجازات بومدين!

هذا أولا، ثانيا أوقفوا الاستثمار والمصانع وبدأت تظهر البطالة ثم كبرت وكثرت وتراكت واليوم أثقلت برنامج رئيس الجمهورية الذي

كان بودي التطرق لعشرات الملفات إن لم أقل
المئات من القضايا التي تؤرق المواطنين الجزائريين
من أبعاد الولايات إلى أدناها لكن إثارة زملائي النواب
في المجلس الشعبي الوطني منذ أيام وفي مجلسنا
اليوم من القضايا التي تؤرقني وزملائي مثلما تؤرقكم
دفعني إلى تجنب بعض التكرار والتعرض إلى نقطة
واحدة أراها في غاية الأهمية سيدي الرئيس وهي
الدور المنوط والمنتظر من بعض سفارات بلادنا في
الخارج.

سيدي الرئيس،

أثار استغرابي ذلك الاندفاع والتفاني بمختلف
ممثلات السفارات وممثلي البعثات الدبلوماسية
الأجنبية في بلادنا لخدمة مصالح وسمعة بلادهم...
وبالمقابل استفزني وأقلقني وأزعجني ذلك التقاعس
المخيف الذي يطبع سلوك العاملين بمختلف سفاراتنا
ومثلي بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج.

سيدي الرئيس،

ترددي في مناسبات معينة على بعض الممثلات
الدبلوماسية الأجنبية ببلادنا، جعلني وأجبرني
على أن أقر وأسجل بامتنان تفاني كل هؤلاء
الدبلوماسيين من عرب وعجم على خدمة مصالح
بلادهم بتفان مثير للانتباه، إن لم أقل مثير
للاستغراب، وبالمقابل دعني أقول لكم سيدي
الرئيس، وبصريح العبارة لقد أفزعني ذلك التقصير
من الذين أوكلت لهم مهمة إعطاء ذلك الوجه الحسن
لببلادنا الحسنة، لكن وللأسف الشديد، أهملوا
المهام المنوطة بهم، إلى الدرجة التي بدوا معها
وكأنهم غير معنيين بالمهمة الدبلوماسية، فهل لنا
أن ننتظر إلزامهم بتقديم نظير المقابل المادي الذي
يتلقونه ولا نقول القيام بالواجب، وما يفرضه عليهم
ضميرهم ومصالح بلادهم، من موقعي أطالبهم
بألا يقدموا سوى المقابل الذي يترتب عن الرواتب
التي يتلقونها فليعتبروا أنفسهم وطنيين وليخدموا
الجزائر بحجم الراتب الذي يتلقونه كل شهر.

سيدي الرئيس،

لقد هالني وأنا أحضر مناسبات وطنية بالعديد من
سفاراتنا بالخارج، ألا أجد أثرا ولا اهتماما بجاليتنا،

يعالجها، والمشاريع التي تحققت والجزائر التي هي
ورشة اليوم تخلق مناصب شغل وتعالج المشاكل
التي تركوها، من هم؟ الذين وصل بهم الأمر إلى
تفتيت مؤسسات الإنجاز. أذكر (DNC) كانت من
أكبر مؤسسات الإنجاز (SONATIBA) كذلك هذه
المؤسسات لم تبق اليوم ونحن ملزمون للجوء إلى
المؤسسات الأجنبية لدعم قوة الإنجاز في بلادنا...
المادة 120 واليوم خلقوا البطالة وكثرت وتراكت
أناس كانوا مسؤولين على كل الأمور التي أوصلتنا
إلى العشرية السوداء والعشرية الحمراء، من هم
الذين كانوا مسؤولين على مستوى القطاعات؟
أرادوا بيع ورهن بترولنا، من هم من كانوا مسؤولين
عن قطاع النقل؟ لم ينجزوا ولا كيلومترا واحدا
للسكك الحديدية، نفس الشيء بالنسبة للطرق؛
وددت أن أتوجه إلى هذا الجانب لأن قضيتنا اليوم
برنامج الأخ رئيس الجمهورية يتحقق والمخطط
الذي قدم إلي يجب أن نتجند له كلنا مع حكومتنا
لكي يتحقق كذلك حتى نزيد من الإنجازات
ونتجاوب مع طموحات المواطنين وانشغالاتهم، أنا
أقبل أن يغضب الشباب اليوم لأنه لم تتوفر لهم
فرص الشغل، لكن الناس الذين أشبعوا بطونهم بغلة
الدولة الجزائرية واليوم يسبون الملة يجب علينا
مواجهة هؤلاء، أما الشبان الغاضبون أو الناس
الذين لم يتحصلوا على سكن وهم غاضبون يجب
علينا أن ننصت إليهم قليلا، إنه من واجبنا الإنصات
إليه وتصبيرهم وتقوية الأمل لديهم ونقوم بعمل
جوارى لنحسبهم ونبعث فيهم الأمل بأن هناك...

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى، الكلمة الآن

للسيد حسين داود.

السيد حسين داود: شكرا سيدي الرئيس.

دولة السيد الوزير الأول،

أصحاب المعالي السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

دبلوماسي من النوع الممتاز وكل ما أريده منكم أن تنتبهوا إلى هذا الجانب فقط، وتضعوه نصب أعينكم، خاصة وأن قائد البلد دبلوماسي محنك، ويعرف جيدا حقيقة وطبيعة الديبلوماسية الجزائرية منذ أكثر من ثلاثين سنة خلت، ومدرك للواقع التعيس الذي آلت إليه دبلوماسيتنا اليوم، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسين داود، الكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم.

سيادة الرئيس، برنامج العمل يتكلم عن نقطتين أساسيتين الأولى هي تحضير الانتخابات الرئاسية القادمة، النقطة الثانية هي الاستمرار في تطبيق البرنامج الرئاسي الذي صوت عليه الشعب في أفريل 2004.

بالنسبة للنقطة الأولى سيادة الرئيس، ذكر البرنامج بأن الحكومة سوف توفر الشروط التنظيمية من نصوص - وهي موجودة والحمد لله - ومن أعوان أمن لكن النقطة التي أردت الإشارة إليها هي ماذا عن تحسيس الناس بضرورة المشاركة في العملية الانتخابية، ماذا عن تحسيس الشباب؟ وكما قلت سيادة الوزير فهم يمثلون أكثر من 60% من سكاننا، هؤلاء يجب أن يقتنعوا بالذهاب إلى صناديق التصويت ليس للتصويت على هذا أو ذاك وإنما الذهاب للتصويت ثم إن الأحزاب هي التي تقوم بعمل الدعاية لهذا المرشح أو هذا البرنامج إذن هذه عملية هامة جدا، يجب أن تقوم بها الحكومة كمرفق عمومي من خلال الإعلام وأيضا الأحزاب والمجتمع المدني هذه نقطة للنجاح في هذه الانتخابات الرئاسية التعددية الرابعة التي تقوم بها الجزائر.

بالنسبة للنقطة الثانية وهي مواصلة برنامج

فمن يربطها ببلدها إذا كان الممثل الرسمي للدولة لا يقيم وزنا لسفرائنا الحقيقيين في الجزائر وهم المواطنون الجزائريون المتواجدون بهاته الدولة الشقيقة أو تلك الصديقة؟
سيدي الرئيس،

زيادة على ما عايشته شخصا، قرأت في العديد من المصادر وسمعت من العديد من الجهات، أن مستثمرين يابانيين قصدوا سفارتنا بطوكيو طالبين وثائق وملفات عن واقع وحجم إمكانيات الاستثمار في الجزائر، فسلمت لهم وثائق مكتوبة باللغة الفرنسية التي لا يستخدمها حتى الفرنسيون في هذا البلد الآسيوي الجد متطور والنتيجة أن رمى المستثمرون اليابانيون الوثائق المسلمة لهم في أول سلة مهملات صادفتهم، وسؤالي المطروح - سيدي - هو هل القائمون على شؤون سفارتنا هناك لا يعرفون ألا وجود للغة الفرنسية في اليابان، المؤكد أنهم يعرفون لكن اللامبالاة وانعدام الإحساس بالمسؤولية ولنقل انعدام الضمير المهني والوطني وراء هذا السلوك غير المسؤول.

مثال آخر - سيدي الرئيس - من مئات الأمثلة التي بإمكانني سردها لو كان الوقت يسمح بذلك، قصدت مواطنة أوروبية قنصليتنا ببلدها هولندا، طالبة تأشيرة دخول الأراضي الجزائرية فقابلتها إحدى الموظفات وهي جزائرية الأب والجد والجنسية والمولد وسألتها في استغراب: ألا تخافين على نفسك من التوجه للجزائر؟ المواطنة الأوروبية استغربت وقالت لأول مرة أجد عاملا في سفارة يُشجع على عدم السفر لبلاده! ثم غادرت مبنى السفارة!!

وفي عاصمة أوروبية أخرى ودعني أصارحك سيدي الرئيس وأقول لك مدينة برلين، قصدت مواطنة ألمانية سفارتنا في ألمانيا، طالبة جرائد ومطبوعات تمكنها من الاطلاع على واقع الجزائر ومؤهلاتها بعد أن تلقت هذه المواطنة دعوة لزيارة الجزائر والنتيجة حسب رواية هذه السيدة أن نظر مستقبليها الجزائريون في سفاراتنا إلى بعضهم البعض وقالوا لها لا نتوفر على أي شيء مما تطلبين!!

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، أعتقد أنك

العدالة، أقول إنه حصلت فعلا ثورة بالنسبة للعدالة، بالنسبة لحياة القضاة... إلخ، لكن تبقى أظن سيدي الرئيس نقطة مهمة هي أننا لم نعط إلى حد الآن الاهتمام الكافي للجانب الآخر المساعد للعدالة: المحامين وأقصد ضرورة إخراج هذا القانون لإنشاء مدرسة تكوين المحامين لأنه من غير الممكن أن نقارن عدالة قاضي متخصص ومتكون ويذهب حتى إلى الخارج لتجديد معلوماته، أمام محام وضعيته ومستواه... لأنه لم يعط له التكوين هنا يصبح خلل في العدالة، أظن أنه لا بد من إخراج هذا القانون لإنشاء المدرسة الوطنية لتكوين المحامين حتى يكون في مستوى القاضي وبالتالي يحقق العدالة.

نقطة أخرى بالنسبة للأنترنت - سيادة الرئيس - ذكر هنا في البرنامج أنه في سنة 2000 كانت نسبة التغطية 1% والآن هي 10% لكن تبقى تحت تونس والمغرب جيراننا من حيث نسبة التغطية، أظن أنه جاء في البرنامج أن حظيرة سيدي عبد الله سوف تفتح... إلخ نريد توضيحات عن هذا، لأن الأنترنت كما تعرفون وسيلة هامة جدا بالنسبة للثقافة والتعليم وغيرها، لكن يبقي ضغطها العالي وكثافتها ناقصة، وأظن أنه لا بد من أن نعطيها الاهتمام الكافي.

نقطة أخرى بخصوص العلاقات مع البرلمان، أشرت سيدي الوزير الأول أمام المجلس الشعبي الوطني بأن الأجوبة ستكون أحسن، ثمة نقطة يودي إثارته، البرلمان تأتيه الكثير من الشكاوى وطلبات التدخل فيحولها - ليست أسئلة شفوية أو كتابية - هذه دستوريا يجب أن يجاب عليها، لكن في بعض الأحيان رسائل تأتي للبرلماني فيحولها إلى الوزير المعني بالأمر، في كثير من الحالات هناك بعض الوزراء يتجاوبون، لكن بعضهم غير متجاوب، نحن نتفهمهم، لأنه لا يوجد إلزام دستوري بأن يجيبوا لهذا أريد أن تؤخذ بعض القرارات، ونخلق التقاليد والعادات بدون أن نعدل النصوص حتى نسمح بها، هذا شيء جيد، لأنه يجب أن نفتح أمام المواطن سبلا، من دولة القانون أن نفتح أمامه سبلا كثيرة للتظلم... إلخ، فأظن أنه يجب إعطاء الاهتمام لهذه النقطة.

أنهي تدخل سيدي الرئيس بالإشادة بالثقافة

التنمية ذكرتم سيادة الرئيس الأرقام وهي قوية وتتكلم عن نفسها وكما قلت في المجلس الشعبي الوطني حتى المؤسسات الخارجية المحايدة تؤكد على ما تحقق، لأنه فعلا الإمكانيات التي وضعت كانت قوية وكانت ربما النتائج تكون أكثر من هذا لو كانت الرقابة وخصوصا الرقابة البرلمانية، لأن البرلمان تعود على إعطاء اعتمادات والموافقة عليها لكن لم تتح له أبدا الفرصة للتأكد من كيفية صرفها، صرحتم الآن أن قانون الميزانية سيأتي والقوانين الضابطة للمالية هذا شيء جيد خصوصا في هذه الفترة، وسوف تحاسبنا الأجيال القادمة سيادة الرئيس، نحن الآن نأخذ من مال البترول وهو ملك حتى للأجيال القادمة التي لم تولد بعد، ويجب أن نوظف لخلق الظروف التي تؤدي إلى خلق الثروة للأجيال القادمة، نعم، الجميع تكلم عن كيفية الخروج من هذه الدائرة الجهنية، هذا هو التحدي الأساسي لاقتصادنا، 97% من صادراتنا، الثلثان من إيرادات الميزانية، أكثر من 40% من الناتج الداخلي الخام هذا تحدي مهم وأساسي يجب العمل للخروج منه وأظن أن القطاعات معروفة التي يجب الاستثمار فيها، لكن الاستثمار الأساسي هو في البشر وفي الموارد البشرية، الحكومة نعم تصرف وتصرف بقوة، لكن يبقي تحدي الجودة والنوعية لأن هذا الذي سيكون ضمان المستقبل، نخلق الإطار المتكونة من أجل التصدي للمشاكل القادمة.

بعدها سيادة الوزير الأول اسمحو لي إثارة نقطة مهمة حول الصناديق السيادية التي ثارت حولها مناقشة قبل الأزمة وكان القرار حكيما بعدم الذهاب إليها لكن النقاش يعود الآن وبشكل جديد بعد أن ظهرت الأزمة الآن فرص في السوق العالمية، لأن الأسهم - لا أتكلم عن السندات - الآن العديد من المتخصصين يقولون إنها وصلت إلى رأسمالها - بالعامية - وبالتالي فهي فرصة أيضا ربما هذا رأيي، نريد معرفة رأي الحكومة للاستثمار أيضا ولو كان أقل من 180 مليار دولار لاستثماره في هذا الميدان لأن هذا سوف - حسب المتخصصين - يأتي بنتائج على الأقل 3 أو 4 مرات أكثر من سندات الخزينة.

النقطة الأخرى سيادة الرئيس هي بالنسبة لمسألة

وبالمجاهدين وبوزارة الدفاع، لمساهماتهم في إخراج هذا الفيلم المهم «بن بولعيد أسد الأوراس» هذا الفيلم من الوسائل وغيره من الأفلام التي نراها حول أبطالنا ووقائعنا هي الأدوية التي نعالج بها «الحرقة» والعنف...

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزهاري بوزيد. أقترح عليكم بعد سماعنا لعدد من المتدخلين أن نوقف الجلسة ونستأنفها على الساعة الثانية والنصف زوالا، شكرا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الدقيقة الأربعين
بعد منتصف النهار**

محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة
المنعقدة يوم الإثنين 24 ذو الحجة 1429
الموافق 22 ديسمبر 2008 (مساء)

مواصلة المسيرة التي انطلقت منذ تولي فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية سنة 99، فهي مواصلة للمسيرة لأربعة أشهر ونتمنى كما يتمنى كل غيور على هذا الوطن العزيز أن تكون القيادة الرشيدة مواصلة للمسيرة مهما كانت الظروف لأن البلاد بحاجة إلى رجال برهنوا وأظهروا نيتهم وإخلاصهم وحكمتهم وحنكهم في تسيير الأزمات التي تواصلت وتعاقت على الجزائر.

ومع هذا يشرفني أن أشير إلى بعض الملاحظات التي أتمنى أن تكون في الصواب:

1 - لا يمكن للمواطن البسيط أن يعيش في أحوال البيروقراطية والمحاباة والمحسوبية التي يتلقاها ويجدها عند بعض أعوان الإدارة المحلية حيث يتخبط في كثير من الأحيان وفي كثير من جهات الوطن في هذه الوضعيات التي تؤرقه وتقلقه وتكون مصدر عرقلة لمسيرة التنمية الشاملة للوطن من الجانب الأخلاقي والروحي، فكيف يمكن لهذا المواطن أن لا يجد الأمل عندما يرى بأمر عينه التسيير الحكيم للبلاد والمنجزات الضخمة التي لا يجدها إلا ناكراً خيراً، تقام هنا وهناك ولكن يتشأم عندما يصطدم بهذه السلوكات والانحرافات التي تجعله يتخبط عندما يريد التقدم لقضاء مصالحه، مثل الاستثمار الفلاحي، الاستثمار الصناعي والتجاري، مثل المشاكل اليومية للمواطن؛ كثير من أعوان الإدارة مع الأسف الشديد مازالوا بعيدين كل البعد عن خدمة المصلحة العامة وخدمة المواطن رغم ما تقوم به الوزارة من التبرّصات والتكوينات ورغم ما تقوم به الحكومة من توجيه التعليمات والتوجيهات في هذا المجال، فإن العقلية مازالت لم تتغير.

2 - أستسمحكم لأتطرق إلى نقطة يمكن أن تكون حساسة شيئاً ما ولكن هي إحساس لبعض المواطنين المخلصين الذين يكونون المحبة والتقدير والإخلاص لله وللوطن وللقيادة.

وهو ما يفاجئنا به بعض النشريات والمؤلفات

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أويحيى، الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية
والدقيقة الخمسين زوالاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. نواصل أشغالنا من خلال تمكين السيدات والسادة الأعضاء المسجلين في قائمة التدخلات الخاصة بمناقشة مخطط عمل الحكومة ومباشرة أحيل الكلمة إلى السيد محمد فخار.

السيد محمد فخار: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم، السيد معالي الوزير الأول المحترم، السيد معالي وزير الدولة الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية المحترم،

السادة معالي الوزراء المحترمون، الأسرة الإعلامية المحترمة، زميلاتي زملائي، أعضاء المجلس الموقر، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن مخطط عمل الحكومة المعروض علينا اليوم، المنبثق من برنامج فخامة الرئيس، حقيقة كانت حصيلته هامة وهامة جداً، مما يؤكد أن القيادة الرشيدة للبلاد في الطريق الصحيح من أجل إقامة دولة القانون وتطوير البلاد والتقدم به نحو الازدهار والاستقرار وهو ما يطمح إليه المواطن.

وما قدمه لنا معالي الوزير الأول اليوم يجسد

هوّلاء السيد عبد القادر بن صالح والسيد عبد العزيز زيارى رئيس المجلس الشعبي الوطني، و من خلالهما كل أعضاء البرلمان بغرفتيه على ما تحلوا به من وعي وبصيرة وسداد الرأي المعبر عنه في جلسة التصويت، آخذين بعين الاعتبار مصلحة الجزائر أولا ثم ثانيا ثم أخير.

أود بعد ذلك أن أخوض في جملة من المسائل المتعلقة بمخطط العمل، وذلك كما يلي:

1 - الأزمة الاقتصادية، إننا نحمد الله ونشكره على أن الأزمة المالية التي يشهدها العالم تمر بسلام على نظامنا المالي والاقتصادي، ولعل الفضل الكبير لذلك يعود أساسا إلى جملة من العوامل أهمها:

– الثروة البترولية الوطنية التي تزخر بها بلادنا والموجودة في الجنوب الجزائري.

– السياسة الاقتصادية الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية ورعايته وعنايته الفائقة واهتمامه بكل كبيرة وصغيرة تتعلق بالمصلحة العليا للوطن.

– العمل المستمر والدؤوب للحكومة ولوزيرها الأول من أجل التنفيذ بإحكام لبرنامج فخامة الرئيس في كل مجالاته.

– إطرارات الدولة الجزائرية ومنتخبها، على كل المستويات وبمختلف المؤسسات الدستورية للجمهورية.

وفي هذا الإطار أيضا، لا يفوتني أن أعترف وأقر بالمساعدات والتوجيهات التي ما فتئ يقدمها السادة رؤساء أحزاب التحالف الرئاسي، المتواجدين دوما في الصف الأول لتنفيذ وتطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية والسهر على تجسيده وحسن تنفيذه، فحنكة هوّلاء القادة وعزيمتهم ووطنيتهم ومواقفهم عند الشدائد والأزمات وفي جميع المحافل والمحطات جعلت جهودنا جميعا تصب في قالب واحد ألا وهو مصلحة الجزائر.

2 - التشغيل، أخص بالذكر في سياق هذا الحديث سكان الجنوب المتواجدين في مختلف الشركات البترولية العاملة هناك بولايات: ورقلة، إليزي، الأغواط وتمنراست.

وإذ لا ننكر الجهود التي تبذلها الدولة لتوفير

الرسمية خاصة وأن تعديل الدستور الأخير قد أشار وبكل وضوح وهو شيء مهم جدا إلى قدسية التاريخ؛ فتاريخ الجزائر هو أساس تواصل الأجيال وحضارات وأمجاد هذه الأمة لا يمكن لأي كان أن يتطرق إلى هذا التاريخ من العصر القديم، إلى الإسلامي، إلى مقاومة الإحتلال، إلى الثورة التحريرية كما يشاء.

حيث كثيرا ما تفاجئنا هذه الصحف أو النشريات أو الكتب المؤلفة كالكتب المدرسية من أن الإباضية خوارج، من أين لهم الحق أن يطرحوا هذا الإشكال الذي يأسف له المواطن...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد فخار، طبعاً أنا أعلم بأنه كان لديك الكثير مما تريد قوله، هذا الكثير يكتب كتابة ويمكن السيد الوزير الأول منه ويتم التكفل به من قبل الجهات المعنية إن شاء الله. الكلمة الآن للسيد محمد لعروسي بن ساسي.

السيد محمد لعروسي بن ساسي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السيدات والسادة أسرة الإعلام الوطني،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أود أن أتقدم بالشكر والعرفان لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، لحنكته وحكمته اللتين تحلى بهما وتجلت في مبادرته الرزينة والشجاعة، لتعديل بعض أحكام دستور 1996، بما يضيفي مزيدا من الحريات، ويرسخ جملة من المبادئ التي تعتبر من مقدسات الأمة وبما يتماشى كذلك مع واقع بلادنا.

كما لا يفوتني كذلك أن أشكر جميع من ساهم في تعديل هذه الوثيقة من بعيد أو من قريب وعلى رأس

ومكانة وحرية وإبعادهم عن التبعية والضغوطات التي قد...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لعروسي بن ساسي والكلمة الآن للسيد حوباد بوحفص.

السيد حوباد بوحفص: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

السادة الحضور،

السلام عليكم.

نحن مدينون لفخامة رئيس الجمهورية الذي قام بمبادرة تعديل الدستور والذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه شهر نوفمبر الماضي، هذا التعديل والذي من نتائجه ومن ثمراته الأولى هو تمكنا اليوم من مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، وفي نفس الوقت مكننا من الاطلاع على حصيلة عهده التي هي على وشك الانتهاء وفي نفس الوقت نحن نستعد لتجديد العهد مع العهدة الثالثة مسلحين بالنتائج التي تحققت في شتى المجالات وفي مقدمتها استرجاع السلم والمصالحة الوطنية وعودة الأمن والاستقرار للبلاد واستعادة هيبة الدولة الجزائرية في المحافل الدولية والإقليمية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

إنني وأنا قادم من ولاية البيض التي تتميز بظروف طبيعية خاصة لا يمكنني أن أنكر مجهودات الدولة بهذه الولاية من خلال المشاريع التي استفادت منها سواء من خلال البرامج العادية أو في إطار برنامج الهضاب العليا وذلك منذ سنة 1999 أنجز منها الكثير وتأخر الكثير وهناك من المشاريع التي لم تنطلق أو توقفت بعد انطلاقها مثل المركب الرياضي ببلدية بوقطب التي يعود تاريخ تسجيله إلى سنة 1999، انطلقت الأشغال به مع بداية الألفية الحالية ثم توقفت ولا زالت الأشغال شبه متوقفة حتى الآن.

مناصب عمل لأبناء الجهة فبالقابل إن سكان الجنوب يطمحون على الأقل للحصول على نسبة 50% من مناصب الشغل العادية المتاحة و 20% من المناصب النوعية وأملنا كبير في سيادة الوزير الأول لتجسيد هذا الطموح.

أما فيما يخص البرنامج التنموي لولاية ورقلة، فإن عامة الجزائريين يرفعون ولاية ورقلة على أنها عاصمة الجنوب الجزائري وولاية الواحات، كيف لا وهي التي انبثقت عنها ولايات: الوادي، بسكرة، إليزي، تمنراست، غرداية والأغواط، وهي بالرغم من ذلك تبقى متخلفة عن ركب تلك الولايات التي انفصلت عنها بالأمس القريب، ولعل السبب في ذلك لا يعود إلى الجانب المالي بالدرجة الأولى، وهنا أضع نقطة استفهام للسيد الوزير الأول.

أما فيما يخص الشبيبة والرياضة، ما سأقوله في هذا الباب، إنما هو نابع من تجربة شخصية، حيث ترأست ناديا رياضيا لمدة 14 سنة، اكتسبت من خلالها خبرة وتجربة تشجعتني على أن أقترح على السيد الوزير الأول بأن نجاح الكرة في بلادنا بصفة عامة وكرة القدم بصفة خاصة لا يمكن أن يحدث بسرعة وبشكل جيد إلا إذا تم استحداث وزارة منتدبة لدى وزير الشباب والرياضة مكلفة بألعاب الكرة وشؤون الفريق الوطني، بالإضافة إلى ضرورة إلزامية التكفل بالتكوين والفئات الصغرى في مجال كرة القدم وإعطائها العناية الكافية.

5- الرقابة البرلمانية، إن الرقابة التي يريد أن يقوم بها أي برلماني على المستوى المحلي، سرعان ما تصبح مواجهة شخصية مع مسؤولين، تليها ضغوطات وحواجز تحول دون ممارسة النائب لحق مكرس دستورا، بل أكثر من ذلك، فهذا النائب عندما يسعى للرقابة من باب إحقاق المصلحة العامة للبلاد، فإنه يفتح على نفسه بابا لا تدخل منه إلا الصراعات ويخلق لنفسه لدى بعض المسؤولين ملفا ليس كل ما هو مكتوب فيه حقيقي.

سادسا وأخيرا، الجانب المحلي، فيما يخص رؤساء البلديات ورؤساء المجالس الشعبية البلدية، نطلب إعطاءهم صلاحيات كاملة وإعطاءهم قيمة

زميلاتي، زملائي،
الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية نشكر السيد الوزير والسادة الوزراء على الجهد المبذول في إعداد مخطط العمل من أجل مواصلة تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية ونثمن عاليا كل الإنجازات التي تحققت في الميدان أو التي هي في طريق الإنجاز تجسيدا للورشات الكبرى التي بادرت بها فخامة رئيس الجمهورية منذ 1999.

ومساهمة منا في إثراء هذا البرنامج، أود التركيز على النقاط التالية:

1- في إطار تعزيز الاستثمار وترشيد الإنفاق العام: نشارك الحكومة حرصها على استكمال وإصلاح المنظومة المالية والقواعد القانونية للاستثمار من منطلق القناعة على بلادنا، تعزيز وتيرة التنمية وحجم الاستثمارات وترقية ظروف التنمية في مختلف الولايات بغية التكفل أكثر بمشكل البطالة وعليه نوصي بما يلي:

مما لاشك فيه، سيادة الوزير الأول بأنكم تشاطروننا الرأي بأن مشكل العقار يكون عائقا كبيرا على الاستثمار فمزال عدد كبير من المشاريع الاستثمارية الاقتصادية يعاني بسبب مشكل التكلفة الباهضة حتى قبل الإنجاز بسبب أسعار التنازل على العقار، ولهذا فإننا نقترح عليكم دراسة إمكانية منح العقار بسعر مقبول قصد إنجاز المشاريع المنتجة للثروة ومناصب العمل الدائمة، وفي نفس الوقت، الضرب بالحديد، كل المستثمر الذي يريد المضاربة أو البنزسة بالعقار.

2 - ضرورة تحديد تدابير ترمي إلى تحسين مراقبة تسيير الأموال العمومية وإلى تأمينها من أية انحرافات محتملة مع إنشاء خلايا للتدقيق على مستوى الهيئات والشركات.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

لقد أعطت الدولة في السنوات الأخيرة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية أهمية كبرى وسخرت لها إمكانيات مالية ضخمة لتحسين حياة سكان الأرياف

الشيء الذي أثر كثيرا على الأنشطة الرياضية التي هي الملاذ الوحيد تقريبا لشباب هذه البلدية وأثر كثيرا على الفريق الوحيد بها.

والشيء نفسه ينطبق على المركز الجامعي الذي استفادت منه الولاية في إطار برنامج الهضاب العليا سنة 2005 ومع ذلك هذا المشروع لم ير النور بعد، والوتيرة التي يسير بها حاليا لا تجعلنا نتفاءل باستلامه في الوقت القريب.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

لا يخفى على أحد قساوة الطبيعة بولاية البيض التي تتميز بالبرودة الشديدة والانخفاض الكبير في درجة الحرارة والتي تبقى دائما تحت الصفر في فصل الشتاء.

وبالرغم من استفادة جميع بلديات الولاية من الغاز الطبيعي وكان من المقرر أن آخر بلدية يصلها الغاز يكون مع بداية 2009 غير أننا نلاحظ أن هذا الأمل لا يمكن تحقيقه في هذا الأجل وتبقى الكثير من البلديات تنتظر ويبقى مواطنوها يعانون من قساوة برد الشتاء كبلدية الرقاصة، بلدية توسمولين، الكاف لحر، سيدي طيفور، الشقيق... إلخ، هذه الأمثلة كثيرة أردت طرحها أمامكم بعد أن تعذر علينا نحن كنواب طرحها في مكان آخر أو على الأقل اطلاعنا على ظروف سير هذه المشاريع على المستوى المحلي أملا تدخل الجهات المعنية من أجل تفعيل وتنشيط هذه المشاريع حتى تنتهي ويستفيد منها أصحابها وهم سكان الولاية بمختلف فئاتهم ووفق الله الجميع وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوحفص، الكلمة الآن للسيد التوهامي بومسالات.

السيد التوهامي بومسالات: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي مجلس الأمة الفاضل،

سيدي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

جديدة إضافية من أجل تعزيز مكافحة حوادث الطرق والتقليل منها.

أما على الصعيد المحلي فإن مواطني ولاية جيجل يعبرون عن ارتياحهم وعرفانهم وتقديرهم لكل المشاريع التنموية التي استفادت منها ولايتهم في جميع القطاعات مما جعلها تتحول إلى ورشة كبيرة - قلت - هذا، وإن السكان ينتظرون بشغف الإنطلاقة الفعلية لمشروع الطريق رقم 77 الرابط بين ميناء جيجل والولايات الداخلية وحتى الدول الإفريقية وبدون شك ستكون له انعكاسات إيجابية جدا في تفعيل التنمية على المستوى المحلي والإقليمي.

كذلك تساءل مواطنو جيجل عن سبب عدم انطلاق أشغال التهيئة الخاصة بالمنطقة الصناعية "بلارة" بعدما تمت الدراسات بها وبعدها رصد لها مبلغ 03,4 مليار دينار جزائري في برنامج الحكومة لسنة 2007.

وقبل اختتام كلمتي هذه، إسمحوا لي سيادة الوزير الأول أن أرفع الانشغال إلى السيد وزير المالية فيما يخص مشروع استثماري يحتوي على ثلاث وحدات إنتاجية أنجز من طرف مستثمر محلي والمنتظر منه تشغيل ما يقارب 200 عامل، فرغم تدشينه من طرف وزير الصناعة وترقية الاستثمارات والانتهاه من إنجازها منذ أكثر من سنة مازال ينتظر تسوية الوضعية العقارية للمشروع من طرف مصالح أملاك الدولة لولاية جيجل لكي ينطلق في الأشغال.

فنرجوا التدخل لتمكين هذا المستثمر من الحصول على العقود وتوفير 200 منصب عمل لشباب المنطقة. شكرا على الإنصات والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد التوهامي، الكلمة الآن للسيد عبد الله برادعي.

السيد عبد الله برادعي: شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

الزملاء، أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

والمداشر وإعادة بعث الاقتصاد الريفي وتطويره كونه يعد من أهم الركائز الأساسية في التنمية الفلاحية.

غير أن الإجراءات المتخذة والمعايير المعتمدة في تنظيمه وتسييره تستدعينا إلى تزويد القطاع الفلاحي بإطار قانوني يحمي الأراضي الفلاحية والطابع الإنتاجي ويؤمن التنمية الفلاحية على المدى الطويل واعتماد تسهيلات أكبر لحصول الفلاحين على القروض والإعانات المقدمة لهم وكذا الاستمرار في تدعيم الأسمدة وخاصة منها البذور والأدوية الفلاحية.

أما فيما يتعلق بالشباب والرياضة؛ فإنني أتفق مع الحكومة في نظرتها للشباب باعتباره القاعدة الأساسية لاستمرار الإصلاحات واستكمال مشروع التقييم الوطني.

كما أنني أتمن مسعاها لإيلاء العناية الكافية له في إطار سياسة شاملة منسجمة ومتجانسة في القطاع المعني.

ورغم إنجاز العديد من المرافق الرياضية، لكنه للأسف الشديد لم نحقق الأهداف المرجوة من ذلك، وبات من الضروري - سيادة الرئيس - إعادة النظر في النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها وخاصة فيما يخص المساعدة العمومية للرياضة التي لم تعد آليتها الحالية تتماشى مع الواقع؛ وكذا تدعيم قدرات تمويل الرياضة من قبل الجماعات المحلية ومعالجة آفة دخيلة على المجتمع الرياضي الجزائري، ألا وهي العنف في الملاعب.

سيدي الوزير الأول،

رغم الجهود الكبيرة والقفزة النوعية التي عرفتها شبكة الطرقات والمنشآت الأساسية للنقل، إلا أن تنامي وارتفاع حوادث المرور أو ما يسمى بإرهاب الطرقات: حوالي 4200 قتيل وعشرات الآلاف من المصابين وما يضاها 600 مليار سنتيم سنويا لتعويض ضحايا حوادث المرور في سنة 2007.

ومن هنا فقد أصبح من الضروري بل من الحتمي الوقوف على واقع هذه الظاهرة وإيلائها كامل الاهتمام والرعاية قصد إيجاد إجراءات وترتيبات

الأغلبية الساحقة منهم جراء كلفة النقل الباهظة خلال العطل، ومسابقات التوظيف التي تجرى خارج الولاية. إن لا يعقل أن يبقى الطالب الذي يزاوّل دراسته الجامعية شمال الوطن قرابة (09) أشهر كاملة بعيدا عن أسرته، علما أن تذكرة السفر تمنح لهم في بداية السنة الجامعية وفي نهايتها وهذا مكسب مشكورون عليه، أما خلال العطلتين:

- نقترح تزويدهم بحافلات نقل مكيفة تتكفل بنقلهم ذهابا وإيابا خلال عطلتي الشتاء والربيع.
- ونقترح أيضا بالنسبة لمسابقات التوظيف أن يتم إجراؤها داخل الولاية، وإضافة مناصب مالية لتغطية العجز الحاصل في الولاية وتخفيض نسبة البطالة وإضافة لكل هذا فوليتنا تشهد قفزة نوعية في وتيرتها التنموية وهي تصبو إلى غد أفضل والدولة واقفة بعزيمة راسخة.

سيدي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

في النهاية، ليست هذه الانشغالات من باب إغفالكم لها ولكن من باب التذكير فقط بأهمية الانشغال الملحّ، مع التمني لكم بالتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد برادعي، الكلمة الآن للسيد بلقاسم بن عميروش.

السيد بلقاسم بن عميروش: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيد المحترم، الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الحضور.

إنه لمن دواعي الفرح والسرور أن أتقدم أمام سيادتكم المحترمة بهذه الورقة البسيطة والتي تحتوي على تصورنا حول بعض المقومات الأساسية لمخطط عمل الحكومة.

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

إن مخطط الحكومة المعروف علينا اليوم ونحن بصدده مناقشته وإثرائه يعدّ تكملة لما جاء به البرنامج الخماسي لفخامة رئيس الجمهورية؛ وعليه فإن تدخلني سوف يكون وجيزا ومختصرا وهادفا وينصبّ بعجالة لربح الوقت وإعطاء الفرصة للزملاء. وأنا متيقنّ وعلى دراية برحابة صدركم وتفانيكم وإخلاصكم لهذا الوطن الحبيب (الجزائر) وإن كان تعبيرني هذا نابعا من أعماقي، إلا أنني في نفس الوقت أسدي لمعاليتكم جميل العرفان وفائق التقدير للمجهودات والحرص والتكفل الذي توليه الدولة لأمّهات القضايا التي تهتمّ شعبنا وأمتنا، وإن كانت سيادتكم ونحن معكم عازمون كل العزم ومتفائلين بالمنجزات التي تحققت والتي خطت خطوات لا يستهان بها في جميع الميادين ولا ينكرها إلا جاحد وهي البرامج الطموحة لفخامة رئيس الجمهورية الذي بفضل الله عز وجل ثم بفضل ما يتمتع به من صبر وحكمة ورشاد أصبحت بلادنا تنعم وتتعمّم بالوئام والمصالحة والسلم بين كل الجزائريين.

وما تحقّق من منجزات عبر سائر القطر لأكبر دليل وشاهد على ما أقول وهذا بإقرار العدو قبل الصديق، علما أن بلدنا محسود على هذه النعمة.

سيدي معالي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

سبق لي وأن تدخلت مرات عديدة، كانت جلّ انشغالاتي تنصبّ حول ميادين عدة، منها:

الماء الشروب، الطرق، الصحة، التشغيل، الدعم الفلاحي والسياحة ومرافق أخرى جلتها شارف على الإنجاز، ومن هذا المنبر أحییّ تحية تقدير وعرفان لفخامة الرئيس على الالتفاتة النوعية الخاصة والخالصة التي يوليها شخصيا لولاية تمنراست ولباقي ولايات الوطن الأخرى، فشكرا موصولا بالعرفان والتقدير.

وبناء على ما ورد ذكره أنقل إلى علمكم واحدا من أهم انشغالات الطلبة الجامعيين والمتخرجين بولايتنا (تمنراست) ألا وهي العوائق المادية التي أثقلت كاهل

والإصلاحي الذي من شأنه أن يخلق الفعل ويؤدي إلى التجديد الوطني الذي قد يسمح هو الآخر بتجاوز الصعوبات والمعوقات والضغوطات ويحقق بدون شك عملية تفعيل الإصلاحات التنموية في مجال التنمية المستدامة، التربية، التعليم العالي، الثقافة، الصحة والدفاع عن مصالح الأمة.

إن الإنجازات التي تحققت في الفترة الأخيرة وعلى كل الأصعدة لدليل قاطع على السياسة الرشيدة والتوجهات السديدة لمخطط واضح المعالم.

فاستتباب الأمن بفضل جهود قوات الأمن وخيارات المصالحة الوطنية وإن نجاح واستمرار تحقيق الإصلاحات الواعدة في قطاعات العدالة والتربية والتعليم العالي قد ساهمت إلى حد بعيد في زرع بذور الأمل والسكينة في قلوب الناس وإن التحولات والتوجهات الاقتصادية والتوظيف السليم للمصادر الإنمائية (المواد الأولية، اليد العاملة، الموارد المالية..) ساعد في تحقيق الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق مما سمح أيضا بتحقيق استثمار كبير ومهم في الميدان الصناعي والعقار والنشاطات المصرفية والخدماتية.

وقد يكمن الرهان هنا في توظيف وتثمين مصادرها الإنمائية وتوجيهها توجيهها سليما يخدم مصالح الشعب ويضمن مستقبل الأجيال القادمة.

كذلك من أهم المقاربات التي نص عليها هذا المخطط هو تكريس وتضافر الجهود من أجل تحقيق الرفاهية والازدهار للمجتمع الجزائري وذلك من خلال خلق علاقة وظيفية تكاملية بين كل الميادين من أجل تلبية الحاجيات الأساسية والملحة للمواطن من شغل وصحة وتكوين وسكن، أي تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

إضافة إلى ذلك فإن مجتمعنا مجتمع مسلم تنص كل قيمه ومبادئه الأخلاقية وعاداته على التعاون والتآزر والتضامن بين أفرادهم وترفض الإقصاء والتهميش والعنف؛ وعليه فإن سياسة التضامن الاجتماعي الوطني جاءت هي الأخرى من أجل تدعيم وترقية قيم التعاون والخير والسلم والتضامن بين كل شرائح المجتمع.

لقد عاشت الجزائر في السنوات السابقة أوضاعا اقتصادية واجتماعية متباينة ومختلفة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي مما كان لها الأثر البارز في تبني سياسات وبرامج تنموية واضحة المعالم والأهداف وفق استراتيجية واقعية ودقيقة وموضوعية جاءت ضمن حركة المفاهيم والمقومات الوطنية قصد استكمال المسار التنموي والتطوري للمجتمع الجزائري، إضافة إلى ذلك فإن الضغوطات الخارجية التي أثرت ومازالت تؤثر على المصادر الإنمائية في المجالات العديدة كان لها هي أيضا الدور البارز في توجيه هذا المشروع أو البرنامج ضمن آلية تأخذ بالمكونات الأساسية للمجتمع الجزائري من تاريخ وثقافة وانتماء حضاري.

إن مجمل التحديات التي عاشها ويعيشها المجتمع الجزائري والتي قد تظهر للكثيرين منا في أشكال عديدة كالبطالة والامية والنمو الديمغرافي والسكن وغيرها، فرضت علينا البحث عن اقتراحات تأخذ بالحسبان الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع من جهة، والمسار العالمي الذي نحن مطالبون بالاندماج فيه من جهة ثانية.

وهذا ما جاء به مشروع مخطط الحكومة الذي خص مستقبل الجزائر وذلك من خلال إحلال الأمن والسلم لكل فئات المجتمع إيماناً منه بأنه لا يمكن تحقيق تنمية شاملة بدون سلم وأمن وقد تجسد ذلك في المبادئ الأساسية والكلية لمشروع وبرنامج المصالحة الوطنية، والذي اقتنع به الشعب عموماً والمواطن بالخصوص من خلال المشاركة في المسار التنموي الشامل حفاظاً على الخيارات الأساسية في تحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة.

إن محور برنامج المخطط العام هو الإنسان ضمن شبكة من العلاقات الإنسانية ذات بعد إنساني وتفاعلي بين الفرد ومحيطه كالأُسرة والمدرسة والمؤسسة والجامعة... إلخ.

إن البناء التكاملي والتوافقي قد تأسس في حقيقته من خلال حوار شفاف وواضح للقضايا المصيرية التي طرحت أو قد تطرح ضمن مفهوم ديمقراطي يعكس في حقيقة الأمر المسعى التقويمي

في عمله ومن الذي لم ينجح.
سيدي الرئيس،
سيداتي سادتي.

رغم المجهودات الجبارة المجسدة في الميدان والأموال الباهظة التي صرفت من أجل ترقية المواطن الجزائري ومحيطه، لكن لا يزال هذا المواطن يعاني من مشاكل عديدة، وهذا راجع لأسباب عميقة:

1 - أسباب مرتبطة بالذهنيات السلبية: الذهنية الأولى: ذهنية البايك؛ نتساءل مالذي عملته المدرسة وقطاع الثقافة والإعلام لغرس الروح الوطنية في أوساط الشباب؟

ماذا عملنا لدعم حب المطالعة عند الشباب؟ شعب لا يقرأ هو شعب مهدم.

أين هو المسرح الشعبي المرئي للشعوب؟
أين العمل الفني المقنع والمؤثر؟

لابد - وهذه ضرورة حتمية - من إقناع الشعب بأن الدولة دولته، ولأول مرة في التاريخ، تنشأ الدولة من رحم الشعب و الشعب يجب أن يعلم بأن الدولة تقوى لقوته وتضعف لضعفه.

ولابد أن نجد كل القطاعات لتكوين الفرد الاجتماعي القادر على الدفاع عن الصالح العام.

الذهنية الثانية: مشكل الرداءة؛ لا توجد في بلادنا - والحمد لله - خلافات جوهرية في الميدان الإيديولوجي أو المذهب الديني ولكن يوجد عدم تفاهم فيما يخص نوعية الخدمات والإنجازات.

أستسمحكم بذكر فيلسوف ألمانيّ أمّنويل كانت قال كلمة - وهو أب النهضة الأوروبية والذين كانوا متأخرين أكثر منا - إذا اقتسمت معي فرحتي أمام شيء جميل فأعرف أنك بشرٌ ومن ثمة لابد أن نتفق. كثير ما نرى متعاملين وإداريين يتباهون بإنجازات في قمة البشاعة وإنجازات تندثر في بضع شهور ويجب إعادتها بالمال العام.

ثالثا: الإدارة؛ يوجد في بلادنا إداريون مخلصون يعملون ليلا نهارا - عملنا معهم ورأيانهم - من أجل خدمة الوطن رغم الصعوبات الكثيرة وعدم تفهم الشعب والصعوبات المتعددة.

و من جهة أخرى يوجد في الإدارة بعض العناصر

إن تاريخ أمتنا الصامدة مفعم بالكثير من التجارب والمحن والمحطات النضالية التي ساهمت في إنارة الدرب وتجاوز الأزمات والفتن.

فتاريخ أمتنا وتضحيات شهدائنا وأمجاد مجاهديننا هي الموروث الحقيقي لنا والعامل الأساسي لبقائنا ومصدر قوتنا وأنفتنا وعزتنا، بفضلها ستبقى الجزائر شامخة وعالية وقوية وموحدة.
المجد والخلود لشهدائنا...

السيد الرئيس: شكرا للسيد بن عميروش، الكلمة الآن للسيد خليل رافع.

السيد خليل رافع: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،
سيداتي سادتي،
السلام عليكم.

أولا، نسجل بارتياح ما قامت به الحكومة ببعض المبادرات الإيجابية التي أشرنا إليها العام الفارط. - إنشاء مدارس عليا، لابد أن هذه السياسة تستمر لتكون نخبة ذات مستوى عال للتكفل في المستقبل بالمشاكل التي ستعرفها البلاد.

- سياسة إنشاء جامعات بدون توفير الإطارات العلمية الكفوة تؤدي لا محالة إلى انخفاض مستوى هذه الجامعات وبالتالي لا تؤدي الدور الذي أنجزت من أجله.

وفي التاريخ نرى دائما في الدول المتقدمة أن العلماء يسبقون الهياكل وليس العكس.

ثانيا؛ رفع الموارد المالية للبلديات شيء إيجابي؛ إن العمل الحكومي لا يظهر على حقيقته في الميدان إلا إذا قمنا بإصلاح جذري لوضع البلديات وتوضيح العلاقة بين المنتخبين والإدارة وتحمل المنتخب مسؤوليته كاملة ودعم البلديات بطاقم تقني كفاء.

ثالثا، الديوان الوطني للإحصائيات: إن التنصيب الأخير للمجلس الوطني للإحصائيات هو شيء إيجابي جدا ولابد من تدعيمه بطاقات مادية وبشرية ليقوم بمهامه على أحسن وجه لتزويدنا بمعلومات قد تساعدنا في عملنا ومن ثمة سنعرف من هو الذي نجح

كفانا من الطوابير على قفة رمضان وعلى منحة التمدرس ويعود الجزائري صاحب الشارب الذي كان يأتي بخبزه من الحجر والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد خليل، الكلمة الآن للسيد محمد حماني.

السيد محمد حماني: الحمد لله على نعمة الإسلام وكفى بالإسلام نعمة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل،

إخواني رجال الإعلام،

زميلاتي، زملائي، أعضاء المجلس،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد استفادت مناطق الجنوب ببرامج تنموية هائلة عبر مختلف البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى اليوم، منها المخططات الخماسية المختلفة خلال السبعينيات والثمانينات وكذا المخططات الخاصة بتنمية أقصى الجنوب ولقد تعززت البرامج التنموية للجنوب كسائر مناطق البلاد وأعدت مخططات طموحة رصدت لها مبالغ مذهلة وهذا مطلع العشرية الحالية أين قام فخامة رئيس الجمهورية بتعزيز دور مختلف القطاعات الحيوية للبلاد لبلورة النهضة التنموية وإنعاش اقتصاد الدولة.

سيدي الرئيس،

إن مناطق الجنوب قد عرفت خلال هذه الفترة ازدهارا تنمويا واضحا انعكس إيجابيا على الحياة اليومية للمواطن بفضل البرامج والمبالغ المالية المرصدة لمختلف القطاعات، إلا أن غياب وسائل الإنجاز الكفأة والدراسات المعمقة والمتابعة التقنية الدقيقة قد أثرت سلبا على بلورة الأهداف وترجمة القرارات السياسية للقيادة السياسية الرشيدة للبلاد وإلا فبماذا نفسر مظاهر الحرمان والعزلة التي لازالت آثارها موجودة بمناطق الجنوب الأقصى.

سيدي الرئيس،

إن المبررات الواهية التي ظلت مستعملة من طرف

أو الأشخاص، نتساءل ماهي الأسباب التي تدفعهم إلى تعطيل مسيرة البلاد بوضع العراقيل على كل المستويات؟

هل لديهم مشكل مع هذا الشعب؟

ولهذا، فلماذا تعطل آلاف الطلبات الخاصة بالشباب لخلق مؤسسات صغيرة، عندما نرى في معظم الولايات، مناطق النشاطات مهملة وتفتقد إلى أدنى شروط التهيئة.

كيف أن 46 سنة بعد الاستقلال -ورغم الإمكانيات- مازالت بعض المدن تفتقد إلى النظافة؟

لماذا بعض الطرق غير سليمة؟ نجد في كل مكان رقما قياسيا في نوعية الممهلات.

فهناك من وضعها بالإسمنت وهناك من وضعها حتى بالخشب وهذه موجودة.

لماذا لا يستقبل المواطن؟ دفعنا مليون ونصف المليون شهيد و200 ألف شهداء الواجب ومازال المواطن يهان أمام المكاتب!

لماذا تنجز مشاريع ولا تعمّر أكثر من سنتين أو ثلاثة؟ هذا النوع من الإداريين لا يقوم بتعطيل الشعب فحسب بل بتعطيل إدارات أخرى.

يوجد حقيقة في بلادنا بعض المقاولين القلائل الذين يعملون بجودة عالية وبمستوى عالمي وللأسف الشديد لا بد أن نعتزف بأن عددا كبيرا من المقاولين الذين ينجزون الآن المشاريع، ليست لديهم لا كفاءة ولا عتاد ولا تأهل.

ذهنية الثالثة: أغلب الناس يرون الدولة كأنها موزع خيرات، ماذا ستقدم لي؟ عضو مجلس الأمة ماذا سيقدم لي؟ الوالي ماذا أعطاني؟ ويوجد حتى مثقفين يطرحون هذا في بعض المرات وبأن الدولة لا بد أن تقوم بالتوزيع العادل للخيرات، وهذا خطأ يا جماعة!

فإذا كانت الجزائر بالأمس خرجت من استعمار قرون أو من الاستعمار الذي تكالب على هذا الوطن العزيز، فكسر نخبته وثقافته وبنيته التحتية، فلا بد من مساعدة الشعب بعد الاستقلال الذي كان قد خرج من ثورة كبيرة ولكن اليوم حان الوقت أن نضع أسسا متينة لدولة منظمة و فقط، تتكفل بالقضايا الاستراتيجية للبلاد، ولا بد أن تزول صورة الدولة الموزعة للرفاهية.

ذلك أن أمراضا غير معروفة بالمنطقة بدأت تظهر وتفتك بالإنسان منها السرطان ولا ندري ما هي النتائج في المستقبل المنظور!

سيدي الرئيس،

من هذا المنطلق نلتمس من السيد معالي الوزير الأول أن يتخذ التدابير والإجراءات اللازمة لحماية المناطق المعنية ومحيطها من التأثيرات البيئية الناتجة عن الظواهر المذكورة.

سيدي الرئيس،

هذا من جهة ومن جهة ثانية؛ أطرح تساؤلا بناء على خطاب فخامة رئيس الجمهورية في سبتمبر 2005 بمدينة ورقلة الذي أقر فيه بأن الجنوب في حاجة إلى تنمية بشرية ومادية؛ أما التنمية المادية فقد رأيناها ولمسناها من خلال المشاريع التنموية والصناديق في حين أن التنمية البشرية تعد حبرا على ورق مع العلم أن منطقة الجنوب تزخر بخريجي المعاهد والجامعات.

شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد حماني، الكلمة الآن للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

السيد معالي وزير الدولة والممثل الشخصي لفخامة رئيس الجمهورية،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

ونحن نتناول دراسة مخطط عمل الحكومة الموقرة لتطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية والسياسة الراشدة لفخامته والرامية إلى ترقية ورفع المعاناة عن المواطن الجزائري وخدمة مصالحه، وتحقيق

أعوان الدولة كبعد المسافات، بعد مصادر التمويل، قساوة العوامل الطبيعية والتي يجب تجاوزها والتغلب عليها بواسطة البرامج التنموية على غرار الحركية الكبيرة للشركات الوطنية والأجنبية التي تنشط في قطاع المحروقات.

سيدي الرئيس،

من هنا نرى أن من الضروري اعتماد حوافز لتشجيع المؤسسات والشركات النشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية ومؤسسات التوزيع وقطاع الخدمات بإعفائها من الضرائب حتى يكون لها دافع وإعطاء الفرصة للنهوض بالتنمية الشاملة كما هو الحال في قطاع المحروقات التي تتسابق عليه الشركات في منطقتنا.

سيدي الرئيس،

أغتتم فرصة عرض معالي الوزير الأول لخطة عمل الإنجاز وما تبقى من برنامج فخامة رئيس الجمهورية لكي أطرح جملة من التساؤلات المطروحة على مستوى الجنوب.

مرحلة مابعد البترول، إن أقصى الجنوب الذي يزخر بثروات هائلة واحتياطات بترولية ضخمة والتي بدت تتناقص من جراء استغلالها في حين يتزامن هذا الاستغلال وموارده المالية مع افتقار المنطقة إلى المنشآت والمشاريع الاستراتيجية التي يمكن استغلالها والاعتماد عليها خلال مرحلة مابعد البترول كالزراعة، الطرقات، السكك الحديدية والسدود، بل العكس إن استغلال بعض الحقول البترولية شكل خطورة بيئية لم نكد نتخلص من النفايات الكيميائية التي تركها المستعمر الفرنسي حتى صرنا نعيش مع النفايات التي شكلت خطرا على حياة المواطنين والحيوانات التي يعتمد عليها في حياته اليومية.

سيدي الرئيس،

من هنا أريد أن أطرح جملة من الانشغالات والتساؤلات: أين تضع الشركات الوطنية والأجنبية المواد السامة والنفايات المستعملة في مختلف عمليات التنقيب مع العلم أن هناك من الإبل من تموت في مناطق حاسي مسعود وعين أمناس وضواحيهما بدون أسباب معروفة منذ مطلع التسعينيات ضف إلى

للكمية الهائلة من المياه التي تجرفها؟
 - إدماج مراكز التكوين المهني المتواجدة في الجنوب في النشاط الفلاحي الصحراوي قصد كسب الخبرة وتشجيع هذا القطاع لما يبذله من جهد لتكوين يد عاملة بدأنا نجني ثمارها في سوق العمل.
 - فيما يخص القرض المسمى "الرفيق" ينبغي أن يتكفل هذا القرض بكل المستلزمات الخاصة بالنشاط الفلاحي وتمديد مدة القرض إلى مدة أطول لإعطاء فرصة للفلاح أو الموال ليمارس نشاطه باطمئنان ودون ضغط الدين القصير المدى.
 - في مجال الصحة: يجب خلق حوافز وميكانزمات لتشجيع الأطباء الأخصائيين والسلك الطبي عامة على الاستقرار في الجنوب الكبير والهضاب العليا.
 - كذلك التكفل الأحسن بمعلمي القرآن الكريم.
 - تشجيع الإذاعات المحلية على مدى نجاعتها في الميدان وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بالمجهود الذي قامت به إذاعة الساورة الجهوية لولاية بشار أثناء الفيضانات التي اجتاحت المنطقة رغم نقص التغطية.
 سيدي الرئيس،
 نغتنم هذه الفرصة لنعبر عن مساندتنا وتضامننا مع الحكومة في جهودها المبذولة لمحاربة ظاهرة الفساد بجميع أنواعه.
 إن الفساد ظلم وتجنّي على حقوق الآخرين ويمثل عقبة كبيرة أمام تطوير أوجه التنمية بجوانبها المختلفة: السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.
 إن العالم اليوم يعيش ظروفًا صعبة وتحديات كبرى في ظل أزمة اقتصادية ومالية عالمية.
 فالنظام الاقتصادي العالمي أصابه خلل كبير وللفساد دور واضح وجلي فيما أصابه وهذا ما أثبتته الوقائع.
 إننا نلاحظ تجدر أشكال الفساد وتوغله في كثير من ثنايا النسيج الاجتماعي وأصبح مؤشرا سلبيًا ومقلقًا ولذا نثمن الجهود المبذولة والمكثفة للدولة الجزائرية والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد من خلال سن قوانين صارمة واعتماد تدابير وإجراءات جريئة من أجل الإصلاح ومحاربة الرشوة

طموحاته إلى السلم والتقدم والازدهار؛ إرتأيت أن أتقدم بهذا التدخل المتواضع.
 سيدي الرئيس،
 إننا نثمن التعديل الجزئي للدستور الذي يرسخ قيم ثورة نوفمبر 1954 ويعمق الحكم الراشد ويعطي المرأة المكانة التي تليق بها وهو مكسب عظيم يكرس الديمقراطية.
 كما نبارك الخطوات الثابتة لفخامة رئيس الجمهورية لاستكمال سياسة السلم والمصالحة الوطنية التي أيدها الشعب الجزائري بتصويته على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية خدمة للمصلحة العليا للبلاد.
 كما نثمن مجهود الدولة في التخلص من المديونية الخارجية لتفادي الضغوط على بلدنا وكذا التسيير المحكم والعقلاني لإيرادات الدولة لحماية البلاد من العاصفة التي تضرب العالم.
 كما نسجل بارتياح الجهود المبذولة للسير قدما في إصلاح العدالة وترسيخ الحكم الراشد بتحسين الخدمات للمواطن وتوفير الأمن.
 سيدي الرئيس،
 لا يسعنا إلا أن نبارك بالإنجازات العظيمة التي حققت وفي كل المجالات من طريق سيار وسكن ومستشفيات ومدارس وجامعات وسدود وغيرها من المشاريع المختلفة.
 إنه لبرنامج طمّح متكامل وشامل أعاد الأمل للمواطن الجزائري وقوى عنده مصداقية الدولة.
 سيدي الرئيس،
 نغتنم هذه الفرصة لنعبر عن بعض الانشغالات:
 - في إطار الأهمية الكبرى التي توليها الدولة إلى المناطق السهبية والصحراوية والحدودية لتنميتها نناشد الحكومة أن تعالج معضلة البطالة بهذه المناطق وذلك بحشد الإمكانيات الاقتصادية وإزالة المعوقات المعرّقة للنمو الاقتصادي لهذه المناطق.
 - في مجال الفلاحة يجب الاستمرار في التكفل بعالم الريف وتقوية الدعم الفلاحي وفك العزلة لتوفير العيش الكريم وتثبيت سكانه.
 - بناء السدود والحواجز في أودية الصحراء نظرا

إن المحاور الكبرى التي جاء بها المخطط من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية قادر على إحداث الهبة الوطنية شريطة أن يطبق ويجسد هذا البرنامج الضخم في الميدان.

السيد الوزير الأول،

لا أظن أن هناك من لا يوافق على مخطط العمل لتنفيذ البرنامج أو البرنامج في حد ذاته ولا من حيث الأهداف، لكن قد يجمع الجميع حول التطبيق العملي في الميدان وهذا ما يترجأه الشعب من الدستور وهو أن ينتقد البرلمان عمل الحكومة والبرلمان هو الهيئة التي ترفع من خلالها فئات الشعب المحرومة من العدالة والسكن والعمل وانعدام الشفافية في المعاملات اليومية التي تمس حياة المواطنين، ومن حق الشعب أن يطرح انشغالاته ولا يرضى وينتقد الخدمات المقدمة له في ظل الإمكانيات الضخمة التي وضعتها الدولة في الميزانية.

إن غلق الأبواب أمام المواطن وفي بعض الأحيان أمام ممثليه، لا يخدم البلد ومن الدستوري أن تعطى للبرلمان والمواطنين المعلومات الصحيحة.

السيد الوزير،

إن الأبواب الخمسة التي جاءت في مخطط العمل، من الناحية النظرية لا جدال فيها، لكن سأتكلم عن التطبيق والميدان.

الفصل الأول الخاص بتعزيز دولة القانون وتحسين الحكم الراشد؛ إن الانشغالات العديدة للمواطن بشأن تعزيز دولة القانون ولاسيما بالنسبة لتحديث الإدارة وأن عدم تكييف الإدارة المحلية وصلاحياتها وأنماط تسييرها، أدت إلى عدم ضمان التكفل بالمشاكل المطروحة بالنسبة للدولة.

وإن عدم التنسيق بين المصالح غير الممركزة والتحكم فيها على النحو الأفضل شكّل عائقا كبيرا أمام صلاحيات المنتخبين المحليين سواء في المجالس البلدية أو المجالس الولائية وأدت إلى عدم إيجاد الحلول السريعة للمشاكل المطروحة في عين المكان وفي الوقت المحدد.

إن مراجعة قانوني البلدية والولاية وإعطاء المهام والصلاحيات للمجالس المنتخبة سيدعم بكيفية

والغش واحتواء بؤر الفساد رغم جحود البعض لهذه المجهودات.

كما نأمل حرص الحكومة على التعاون مع جميع الجهات الجديدة في مكافحة الفساد من برلمانيين ومجتمع مدني ومؤسسات إعلامية إيمانا منا بضرورة إشراك جميع الجهات، وتوحيد الجهود في عملية مكافحة هذا الداء.

وفي ختام كلمتي، أتمنى للوطن العزيز المزيد من التقدم والازدهار تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة حفظه الله ورعاه شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد، الكلمة الآن للسيد محمد الطيب سناني.

السيد محمد الطيب سناني: شكراً.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مخطط العمل للبرنامج الموضوع أمامنا وبعد الاطلاع عليه والسماع إلى تقديم ومداخلة السيد الوزير الأول بينت المحاور التي هي من فعاليات هذا البرنامج.

وكذلك تصور الحكومة في معالجة القضايا الصعبة والهامة التي تنتظرها.

السيد الوزير الأول،

إن مخطط عمل حكومتكم رائع شريطة أن تبعدوا المتطفلين الذين جاءت بهم الحسابات الجهوية والسياسوية والمصلحية وفي بعض الأحيان أقول العشائرية.

وأن تشجعوا الكفاءات الخلاقة القادرة على إحداث التغيير وأعتقد أن ذلك ليس بالصعب لو خلصت النيات وتوافرت الإرادات؟

السيد الوزير الأول،

إن الجزائر وضعت ترسانة من القوانين للقضاء على الفساد ومكافحته ولاسيما عن طريق الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد وهذا مخطط عمل لكن أطرح السؤال وأقول: أين نتأجه؟ لقد تم توسيع الاختصاص الإقليمي للشرطة القضائية وكذلك يولي بعض الجهات القضائية لكن إلى حد الآن لم نصل إلى النجاعة المطلوبة للحد من هذه الآفة.

أختم مداخلتني وأقول: إن سكان الشريط الحدودي خاصة الجهة الشرقية مازالوا - السيد الوزير الأول - يعانون؛ فلننظر على الأقل إليهم بعين الرأفة وإلى تاريخهم ناصع البياض ولننظر إلى ما قدمه هؤلاء إبان الثورة التحريرية. شكر لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكر للسيد محمد الطيب سناني، الكلمة الآن للسيد بلعباس بلعباس.

السيد بلعباس بلعباس: شكر السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه الكريم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي الوزير الأول الفاضل، السادة أعضاء الحكومة الموقرة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة ممثلي الصحافة والإعلام، السلام عليكم.

بدءا، لا بد من التنويه بمخطط عمل الحكومة لما لمسنا فيه من تشخيص صادق لمشاكل الأمة وتحديد الحلول بواقعية لإتمام برنامج السيد الرئيس الذي هو برنامج الشعب الجزائري.

ثانيا، وحتى لا أكون استثناء فإني أريد أن أنقل لكم بعض من انشغالات سكان ولاية الجلفة:

- التسريع في إنجاز الطريق المزدوج الرابط بين مدينة حاسي بحبح إلى الحدود مع ولاية المدية،
- التسريع في إنجاز خط السكك الحديدية،
- تسجيل مركز لمكافحة السرطان بولاية الجلفة.

أحسن ويضمن مشاركة فعالة للإدارة في تسيير الشؤون المحلية.

وإن هذا التعزيز والصلاحيات تبقى غير كافية إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار نقاط أخرى ذات أهمية مثل إصلاح المالية والجباية وتزويد المجالس المنتخبة بالوسائل المادية لأداء مهامها على أحسن وجه.

السيد الوزير الأول،

إن تنفيذ برنامج الحكومة سيوكل إلى الإدارة غير أن تفشي المظاهر السلبية في الإدارة تثير في نفوس الجميع التخوف من تجسيده على أرض الواقع على أحسن وجه وهذا ما سوف يؤدي إلى تقوية مخطط عملكم كحكومة.

إن صورة الدولة تظهر من خلال عمل أعوانها داخل المؤسسات؛ وفي هذا السياق أنبّه إلى مرض مزمن خطير كرس سلوكات زادت من غضب وعزوف المواطن.

إن السلوكات المشينة تقضي على هبة الدولة حيث من غير المعقول والمقبول أن تغلق طريق وتتعلّل فيها مصالح المواطنين وتحرق مؤسسات الدولة بدعوى محاربة الحفرة أو الإقصاء وهذا في حد ذاته هو فشل للسلطات المختصة في إيصال انشغالات المواطنين إلى الجهات المختصة بعيدا عن التطرف.

أما بخصوص مراقبة تسيير المالية العمومية فيجدر التأكيد أن هذه المعضلة كانت محل تقييم من قبل عدة لجان وزارية وكذلك موضوع دراسة من طرف الحكومة التي أعتقد أنها حددت جملة من التدابير التي ترمي إلى وضع إطار لمراقبة تسيير الأموال العمومية من الإنحرافات لكن إلى حد الساعة لم تجد هذه الميكانيزمات طريقها ومازلنا نسمع ونقرأ على صفحات الجرائد وفي أروقة المحاكم الكثير والكثير عن نهب المال العام وهنا أفتح قوسا وأقول: إن الحد من نهب المال العام يبدأ باختيار الرجال ووضع الرجل اللائق في المكان اللائق وليس الرجل المناسب في المكان المناسب.

وإبعاد المتطفلين - كما قلت سابقا - التي جاءت بهم حسابات يعرفها العام والخاص وتشجيع الكفاءات الوطنية القادرة على التماشي مع العصرنة.

سيدي الرئيس،

وباعتباري شاهدا على تنمية ولاية فإن الجلفة قطعت أشواطاً كبيرة في التنمية لا ينكرها إلا من له حسابات سياسية خاصة وإلا كيف نفسر:

- القضاء نهائياً على مشكل الماء الصالح للشرب لمدينة الجلفة والذي عانت منه لمدة تزيد عن ثلاثين سنة،

- الانتهاء من تزويد 28 بلدية من أصل 36 بالغاز الطبيعي في نهاية 2009 وهي عملية تمس حوالي 90% من سكان الولاية،

- متوسطة بكل بلدية وذلك يعني الكثير لولاية عانت من الأمية،

- 10.000 سكن اجتماعي و 23000 سكن ريفي،

- الطريق المزدوج الرابط بين الجلفة وحاسي ببحج على مسافة 50 كلم،

- التهيئة والتحسين الحضاري لأفقر الأحياء،

- ثلاثة مستشفيات في طريق الإنجاز إلى جانب المراكز الصحية وغيرها من المشاريع الكبيرة وجامعة بغلاف مالي يصعب التلفظ به.

سيدي الرئيس، إن مداخلتني تنصب على أمرين:

1 - الديمقراطية المحلية: إن الديمقراطية المحلية المعتمدة في الجزائر، هي ديمقراطية كلاسيكية تمثيلية، هذه الديمقراطية خصائصها أنها تنشط عند تجديد العهدة الانتخابية في كل خمس سنوات مرة واحدة ثم ترجع إلى الجمود والسكون وذلك إهدار لطاقة الأمة،

2 - هناك تباين في تفهم اللامركزية حيث الملاحظ في الخطاب السياسي للدولة هو أن اللامركزية وسيلة لإثبات وجود الدولة، في حين أن خطاب المنتخبين المحليين أثناء الحملات الانتخابية أو أثناء مناقشة الشؤون العامة بأن اللامركزية هي وسيلة لحماية حرية استغلال البلدية من الوصاية الإدارية، ويتناسون بأنهم ممثلو الدولة وأن اللامركزية وسيلة تجعل من تحرك وتدخل الدولة وعن طريقهم أكثر سهولة ومرونة من أجل أداء وتحسين الخدمة العمومية.

والملاحظ كما جاء سابقاً أن دور الهيئة الناخبة

محدد فقط في تعيين من يسير المجالس المنتخبة ويترك هؤلاء لشأنهم حيث يصعب أن تكون الديمقراطية المحلية خارج التمثيلية لوجود إجراءات إدارية طويلة وبيروقراطية تجعل المواطن يعزف عن الديمقراطية التشاركية.

إلى جانب وجود كم هائل من النصوص القانونية والتنظيمية وتضخمها يصعب الولوج لما يجري داخل المجالس المنتخبة وبالتالي يصبح المواطن غير قادر على الوصول إلى حقه (un droit hermétique).

إن العهدة الانتخابية المحلية وإن كانت من الناحية النظرية هي خمس سنوات ولكن نظراً للإجراءات الطويلة والمعقدة للمداولات، من إعداد وتحضير، واجتماع المجالس وتأجيل الاجتماع وإرسال الملفات والمصادقة والرفض وبدء عملية التنفيذ لأعمال المجالس؛ يتطلب الأمر مدة تتراوح من ثلاثة إلى خمسة أشهر وبالتالي تضييع سنتين من العهدة في الإجراءات.

سيدي الرئيس،

المشكل ليس في الديمقراطية التمثيلية بل هو في كيفية تطويرها، وتدعيمها بالديمقراطية التشاركية وذلك بـ:

- تحديد وبسهولة وصول المعلومات للمواطن،

- تحديد طرق وكيفيات الاستشارة والمشاركة وذلك بجعل المواطن مشاركاً بالقول والفعل وأن يخرج من وحدته وأن يتحرك في إطار الجماعة وأن يشعر بأنه المحرك للتنمية في بلديته.

إقحام المجتمع المدني والجمعيات الفاعلة في الحياة السياسية المحلية وكل هذه الإجراءات وإمكانية تحققها هي أولاً في يد الهيئة التنفيذية المحلية أو متوقفة على الإدارة السياسية لرؤساء البلديات والمجالس الشعبية الولائية وذلك بجعل الحق في فهم الممارسة من الناحية العملية للشأن المحلي مسموعاً ومفهوماً من طرف المواطن وذلك بخلق جو سياسي تحاوري لأن المجالس النشطة للديمقراطية هو في وجود نقاش وندوات للنقد.

سيدي الرئيس،

نرى أنه من الضروري فتح وبصورة عميقة لنقاش

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،
السيدات والسادة الوزراء الكرام،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أسجل كبير الارتياح على المبادرة الحسنة التي جاء بها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ألا وهي تعديل الدستور الذي يعود بالفائدة في خدمة البلاد وأن حزبنا التجمع الوطني الديمقراطي يبارك بهذا الإنجاز العظيم.

سيدي الرئيس،

بودي أن أتطرق إلى بعض المواضيع الهامة:

1 - الوضع الأمني:

كلنا نشهد أن الوضع الأمني في بلادنا تحسن بكثير وكثير وأنه في تقدم ملحوظ ومستمر عبر كامل التراب الوطني.

وهذا بفضل الجهود الجبارة والتضحيات الكبرى التي تقدمها قوات الأمن المشتركة وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، الدرك الوطني، الشرطة الحرس البلدي، وكذا مجموعات المقاومين والدفاع الذاتي التي تشارك هي الأخرى باستمرار في مكافحة الإرهاب لتعزيز الأمن والاستقرار.

كما أحيي تحية خالصة أسلاك الأمن المشتركة وكذا الرجال الواقفين.

2 - المصالحة الوطنية:

بالفعل، فإن الجهد المتواصل الذي بذله فخامة رئيس الجمهورية والمناخ الذي وفره لسنوات طويلة تجاه هذه المصالحة الوطنية هو خيار من طرف الشعب الجزائري المطلوب من الجميع تمسك به.

إن هذه المصالحة الوطنية التي ساهمت بقسط كبير لمزيد من تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد قد أعطت ثمارها والاستقرار الذي يعيشه المواطن اليوم خير دليل.

كل هذا بفضل السياسة الرشيدة والعدالة التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية طيلة العشر سنوات الأخيرة ومن هذا المقام أدعو فخامة رئيس الجمهورية

حول بعض من المفاهيم التي تعيق الديمقراطية المحلية وهي المواطنة، الجمعيات، المجتمع المدني وهذا الأخير الذي ينشط في ثلاث مناسبات فقط؛ عند تجديد كل عهدة انتخابية، عند توزيع السكن الاجتماعي وعندما تصل حصة كل ولاية من برامج التنمية ويتحول إلى مجموعات ضاغطة بالمفهوم السلبي وتبدأ معاناة الولاية ورؤساء البلديات.

وعليه فلا بد من إعادة التأسيس للعمل المحلي على مبادئ وقيم جديدة خاصة في المجال السياسي، كما أن إعادة اكتشاف المجتمع المدني الحقيقي أصبحت أكثر من ضرورة لتعزيز الاستقرار المدني.

نلكم سيدي الرئيس النقاش الموجود على المستوى المحلي أردت أن أنقله لكم بأمانة خاصة ونحن مقبلون على تعديلات في القوانين المحلية بما فيها قانون الجباية المحلية خاصة أن التنمية الاقتصادية المستدامة قد وضعت في الطريق الصحيح.

2 - خصوصيات المناطق وأكون مختصرا، إن مراعاة خصوصيات المناطق وإعادة تهيئة ما هو موجود وترقيته أصبح لا محالة أكثر من ضروري في مجال إعادة بعث الاقتصاد الوطني المنتج، التركيز على الأمن الغذائي وجعله أولوية الأولويات والسؤال المطروح في هذا المجال: هل ما تحقق يتناسب والامكانيات المتاحة للقطاع؟

أليس من الضروري إشراك المنتخبين المحليين وجعل برامج المخططات البلدية للتنمية وغيرها من البرامج تصب كلها في ذلك القطاع؟

3 - تدعيم الموال يكون أمرا استراتيجيا وليس ظرفيا خاصا حسب أحوال الطقس لأن منتوجه يمثل 43% من القطاع الفلاحي وهي نسبة كبيرة تجعل من الضروري الاهتمام به، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعباس بلعباس والكلمة الآن للسيد قايد شارف.

السيد قايد شارف: شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الموجه لتنمية مختلف القطاعات على المستوى المحلي.

كل الإمكانيات المتوفرة على المستوى الولائي تجند لمتابعة إنجاز أشغال مختلف المشاريع، وهذا لتقليص مدة الإنجاز حتى نتمكن من استلام المنشآت في مدة زمنية معقولة واستغلالها من طرف المواطنين وهذا طبقا لتوجيهات السلطات العليا للبلاد وبالتالي القضاء تدريجيا على النقائص المسجلة في مجال التنمية على المستوى المحلي.

سيدي الوزير الأول،

هناك ديناميكية جد معتبرة إلى درجة تحول كل من التجمعات الحضرية، القرى والمداشر إلى ورشات.

إن التكفل باحتياجات المواطنين في مجال التنمية المحلية من خلال دراسة، تسجيل وإنجاز مشاريع في مختلف القطاعات من تزويد السكان بالماء الشروب والغاز الطبيعي إلى إنجاز الطرقات وتنفيذ مختلف البرامج السكنية وقطاعات أخرى، فكل هذه العمليات خلقت استقرارا اجتماعيا، أين سجل التقلص من النزوح إلى التجمعات الحضرية الكبرى وخلق مناصب شغل بحجم معتبر، الشيء الذي ساهم في امتصاص البطالة بنسبة كبيرة.

لكن، السيد الوزير الأول أمام الآجال التنظيمية المفروضة طبقا لقانون الصفقات العمومية من أجل منح الأشغال لمقاولات الإنجاز عمومية كانت أو خاصة والتي تعتبر طويلة نسبيا من طرف السلطات المشرفة على تجسيد البرامج التنموية على أرض الواقع، وانطلاقا من هذا الأمر تعليمات شفوية تعطى أحيانا لمسؤولي القطاعات والجماعات المحلية لتجنب النصوص التنظيمية باللجوء إلى بعض الحيل، كتجزئة الغلاف المالي إلى حصص أقل من 08 ملايين دينار جزائري، أو إنطلاق الأشغال قبل إصدار تأشيرة لجان الصفقات العمومية ووضع أعضائها أمام الأمر الواقع. هذه السلوكات غير القانونية تخرج كثيرا مسؤولي القطاعات والجماعات المحلية، مما أدى إلى بعض المتابعات القضائية.

إن حماية الإطارات والموظفين يكمن السيد الوزير الأول في إصدار تعليمات صارمة لإلزام وفرض تطبيق

السيد عبد العزيز بوتفليقة الترشح للعهدة الثالثة لتحقيق مرحلة أخرى في التقدم والازدهار لشعبنا العزيز.

3 - السياحة:

سبق لي وكم من مرة تطرقت إلى السياحة بولايتنا مستغانم ولاية معروفة بشواطئها ومناطقها الخلابة التي تستحق كل العناية والاهتمام من طرف الوزارة المعنية؛ لهذا أقترح هيكلة الواجهة البحرية لإقامة مشاريع سياحية مندمجة من شأنها تحويل الولاية إلى قطب سياحي جذاب وبالتالي مقصد شامل للسواح الذين يقصدونها من كل جهات الوطن في الموسم الاصطيافي إذ يقدر بالملايين.

4 - التنمية المحلية:

تكليف الجماعات المحلية بوضع مخططات تنموية محلية من شأنها أن تشجع كل المبادرات لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج الثروة وتقضي على البطالة مع العلم أن الدول المتقدمة اعتمدت على التجربة التنموية المحلية وتمكنت من تحقيق أكبر حجم من الصادرات.

وفي الأخير أتمنى للوزير الأول السيد أحمد أويحيى وطاقمه التوفيق والنجاح في تنفيذ مخطط عمل الحكومة، نسأل الله عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والازدهار للبلاد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وشكرا للجميع.

السيد الرئيس: شكرا للسيد قايد شارف، الكلمة الآن للسيد مسعود بدوحان.

السيد مسعود بدوحان: شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي،

الحضور الكريم.

بودي تقديم بعض الملاحظات حول تنفيذ أشغال المشاريع المسجلة في إطار البرنامج الخماسي

السيد شخاب لخميسي: شكراً السيد الرئيس.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء،
زملائي، زميلاتي،
السادة الحضور،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد اطلاعي ومن خلال تقديم السيد الوزير الأول
مخطط العمل لتنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية
ورغم الأزمة المالية العالمية التي أصابت العالم في
هذا الظرف نرى أن الحكومة تواصل تنفيذ برنامج
فخامة رئيس الجمهورية وهذا بفضل التسيير العقلاني
للمالية العمومية الذي انتهجته طوال السنوات الأخيرة
أقول البرنامج هو برنامج اجتماعي وهو برنامج
طموح ولا يحتاج إلى مناقشة كبيرة ولكن من خلال
ممثل نائب ولاية خنشلة لدي بعض الأسئلة:

(1) تعزيز دولة القانون وتحسين الحكم الراشد؛
فمن بين أهداف برنامج فخامة رئيس الجمهورية منذ
سنة 1999 وانطلاقاً من إصلاح العدالة وهيكلها
فإنني أسجل وبكل أسف التماطل الفاضح في إنجاز
مقر المجلس القضائي الذي أخص له فخامة رئيس
الجمهورية اعتماداً مالياً معتبراً حيث باشرت الوزارة
المعنية الدراسات التقنية الواجبة لذلك وخصت
السلطات المحلية أرضية تفوق 9000 م² لإنشاء هذا
الهيكل الحيوي إلا أن تجسيد حلم مواطني هذه الولاية
بقي حبيس أدراج الوزارة المعنية.

(2) إن بقاء الوضع على حاله يثقل كاهل المتقاضين
ويجعل من مبدأ تقريب العدالة من المواطن مأرباً
وهمياً وعليه فمن حق المواطن معرفة الأسباب التي
أدت إلى تأخر إنجاز المشروع إن كانت هي موضوعية
أو غير ذلك فعلى الوزير المعني اتخاذ تدابير
استعجالية لتجسيد المشروع وفق توجيهات فخامة
رئيس الجمهورية.

(3) في مجال الصحة، رغم استفادة الولاية من
خمسة مستشفيات معتبرة بحجم 60 سريراً إلا أنه
وإلى غاية اللحظة لم ينجز أي مستشفى وبقية

واحترام القانون من طرف الجميع بدون استثناء.
كما لا يمكن تناول موضوع تنفيذ البرامج التنموية
دون التطرق إلى النقائص المسجلة أثناء عملية تجسيد
كل هذه المشاريع على أرض الواقع والملخصة فيما
يلي:

- أمام نقص وسائل الإنجاز المؤهلة؛ أشغال
مشاريع كثيرة تمنح إلى مؤسسات خاصة صغيرة
بدون خبرة ولا إمكانيات مادية، الشيء الذي يؤثر
سلباً على الإنجاز والحصيلة تكون منتوجاً ذي نوعية
رديئة.

- كل المشاريع مهما كان حجمها أو مساحة تأثيرها
يجب أن تخضع إلى دراسة تقنية دقيقة إنطلاقاً من
نوعية الأرضية إلى مختلف جوانبها حسب
خصوصية كل مشروع، لكن المسجل ميدانياً هو أنه
لا تعطى أهمية كبيرة لهذا الجانب الذي يعتبر القاعدة
الأساسية لإنجاز منتوج نوعي.

السيد الوزير الأول،
إسمحوالي أن أنقل إلى سيادتكم بعض انشغالات
مواطني ولاية جيجل والمتمثلة في:

1 - متى تتم إعادة تشغيل خط السكة الحديدية
الرابط بين جيجل ورمضان جمال بولاية سكيكدة،
هذا المشروع الذي كلف الخزينة العمومية أموالاً
طائلة والمنجز منذ فترة طويلة.

2 - مسجد الأنصار الكبير وسط مدينة جيجل، إن
تاريخ انطلاق الأشغال يعود إلى بداية التسعينيات من
القرن الماضي وإلى يومنا هذا لاتزال الأشغال على
مستوى حفر الأساس.

عدة زيارات تمت من طرف مسؤولي قطاع الشؤون
الدينية في عين المكان أين طرحت إشكالية تمويل هذا
المشروع الهام، سيدي الوزير هل من تكفل بأشغال
هذا المعلم الإسلامي من طرف السلطات العمومية أو
سيدرج ضمن مشاريع المخطط الخماسي المقبل.
شكراً على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد مسعود بدو حان
والكلمة الآن للسيد شخاب لخميسي.

الوضعية على حالها.

(4) الفلاحة والغابات، سيدي الرئيس لقد بلغني أن الفساد في هذا القطاع قد بلغ ذروته في ولاية خنشلة، فالقطاع حيوي والمنطقة فلاحية ويتمثل أساساً خاصة في المشاريع الوهمية وعليه نلتمس من وزير القطاع إيفاد لجنة التحقيق لمعاينة واقع القطاع والوقوف على التجاوزات المسجلة فيه.

(5) الشباب والرياضة، لقد سجلنا بارتياح استفادة ولاية خنشلة من مشروع ضخم يتمثل في إنجاز مركز دولي لتدريب الفرق الوطنية بجبل عين السيلان حمام الصالحين إلا أنه ومنذ 4 سنوات بقي المشروع حبرا على ورق فقد تبخرت أحلام الشباب لذا نرجوا من وزير القطاع توضيح أسباب الركود في هذا القطاع الهام.

(6) التربية والتعليم، نسجل عدم إنجاز 20 مؤسسة تكميلية رغم تسجيلها وإسناد الاعتمادات المخصصة لذلك الأمر الذي أثر سلباً على الدخول المدرسي خاصة مع القوانين الجديدة ودخول كل من السنة الخامسة والسادسة إلى السنة الأولى متوسط.

وفيما يخص التعليم العالي، نلاحظ تأخراً في إنجاز 2000 مقعد بيداغوجي و3000 سرير على مستوى الخدمات الجامعية ونلح على ضرورة إيفاد لجنة تحقيق لتقصي الحقائق حول الصفقات المشبوهة والموقعة باسم هذا القطاع على المستوى البيداغوجي أو على مستوى الخدمات.

(7) بالنسبة للنقل، أوجه سؤالاً إلى السيد وزير النقل وهو: متى يتم إنجاز مشروع (TGV) خاصة بالنسبة للمسافات البعيدة.

وفي الأخير وباسم سكان ولاية خنشلة أوجه دعوة إلى السيد فخامة رئيس الجمهورية لزيارة هذه الولاية، ولاية السلام وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد شخاب خميسي والكلمة الآن للسيد كمال بوناح.

السيد كمال بوناح: شكراً.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

السادة أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

إن تدخلني - ربما - لا يكتفي بالمدة المحددة بـ 7 دقائق لكي ألم بكل القطاعات وبكل القضايا فسأحاول أن أركز على قطاع هام وقد سبق لي وأن تدخلت العام الماضي، وفيما يخص قضية العدالة، بحيث يبدو أنه في إطار تعزيز دولة القانون وتحسين الحكم الراشد فإن الجزائر قد بذلت جهوداً كبيرة ومعتبرة من أجل إصلاح قطاع العدالة وهو منذ سنة 2000 وقد شاهد التشريع تحولات أساسية من خلال المراجعات المتتالية للقوانين من أجل تكييفها مع المعايير الدولية كحقوق الإنسان وحقوق المحبوس والمرأة والطفل... إلخ.

ومن خلال وضع قوانين جديدة لغرض مكافحة كل أشكال الجريمة الحديثة والقديمة وتوسيع تنوع المحاكم وتحديثها بفضل الرفع من تعداد القضاة إلى أكثر من 50% بحيث بلغ عددهم 3600 أو إدخال وسيلة الإعلام الآلي أو إنجاز مقرات جديدة أو تجديد وتحديث المقرات القديمة... إلخ.

هذا سيدي الرئيس؛ يعتبر مجهوداً معتبراً قد بذل من طرف القطاع أو من طرف الدولة الجزائرية أو من طرف الحكومة هذا فيما يخص قطاع العدالة.

أما فيما يتعلق بفضاء الاحتباس فقد شهد كذلك تقدماً ملحوظاً ومحسوساً سواء تعلق الأمر من حيث طاقة الاستقبال أو من حيث مراجعة التشريع أو فيما يتعلق بقضية تكوين وتأطير المحبوسين الذي استفاد منه أكثر من 90 ألف شخص أو محبوس منذ 1999 والدليل هو حصول أكثر من 850 محبوساً على شهادة البكالوريا ويمكن أن أقص نكتة، تحصلت مدرسة خاصة على 15% من نسبة النجاح في ولاية ما وتحصل السجن على 37% وقد أقدم أولياء التلاميذ على القول في العام المقبل سوف يكون تسجيل أبناءنا على مستوى السجون، 37% هي نسبة عالية فهذا يعتبر

تخصيص الجامعات والمعاهد مما هو معمول به في كثير من الدول التي سبقتنا في هذه التجربة. لقد حان الأوان كذلك لتوجه الإعتناء بالبحث العلمي وإعطاء الفرصة للبحث الجزائري والتقليل نوعاً ما من الوصاية والتسيير البيروقراطي. لدي سؤال موجه إلى السيد معالي الوزير الأول لم نفهم قضية (Le Holding) أو ما يسمى بسندات المساهمة يعني الرقابة مفروضة عليها بشكل كبير لا نعرف إن كانت في الصناعة أو في التجارة...

السيد الرئيس: شكراً للسيد كمال بوناح والكلمة الآن للسيد جيلالي سليمان.

السيد جيلالي سليمان: شكراً السيد الرئيس. بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل، سيدي الوزير الأول المحترم، معالي الوزراء وإطارات الدولة الحاضرين معنا، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وعيد أضحى مبارك وكل عام والشعب الجزائري بكل خير. سيدي الرئيس، أود في بداية الأمر أن أهنئ السيد الوزير الأول وأعضاء طاقمه على الثقة المتجددة في تسيير شؤون الدولة من طرف فخامة رئيس الجمهورية.

كما أنه و أثنى بالإنجازات الكبيرة التي تحققت في ظروف قاسية وقياسية في نفس الوقت وهذا للمقارنة بما كنا عليه ويرجع الفضل بالدرجة الأولى إلى السياسة الحكيمة التي أنتهجها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، حفظه الله ورعاه وأطال الله في عمره.

هذه الإنجازات المختلفة وعلى كل الأصعدة أتت بمجهودات جبارة مع السهر الدائم للمسؤولين لدفع الجزائر إلى ما هو أحسن وأفضل في صنع دولة القانون وتكريس الديمقراطية والمساواة بين أفراد الشعب.

كدليل مادي وأمر تفتخر به العدالة والقطاع والوزارة. لكن سيدي الرئيس لدي ملاحظات تتعلق بمجال التنسيق بين مختلف القطاعات هذه الأخيرة لديها علاقة بالأحداث والإجرام، إن وزارة التكوين المهني ووزارة العمل ووزارة التضامن الاجتماعي وكثير من الوزارات تتدخل في تكوينه وتأطيره، لكن بمجرد أن يفرج عنه يعود إلى أسرته وحيه وإلى مستواه السابق وبالتالي فإن مجهودات القطاع لا تجدي أهمية ما دامت المتابعة تنعدم بالنسبة للمحبوس خارج المؤسسات العقابية أو مواصلة تأطير هذا المحبوس في الوسط المفتوح.

إن التوجه إلى هذه الفئة يعني دفعها أو إدماجها في ميدان العمل وفي القطاعات الإستراتيجية الهامة كقضية التشجير والسد الأخضر، السدود والطريق السيار... إلخ هذا فيما يخص قطاع العدالة.

وفيما يخص قطاع التعليم العالي بحيث يبدو أن الدولة الجزائرية قد بذلت جهوداً كبيرة في القطاع فإن عدد الطلبة سنة 2000 هو 466 ألف وقفز إلى 722 ألف طالب سنة 2004 وإلى 1140000 طالب سنة 2007 هذا عدد كبير.

وفيما يخص الجامعات فما بين المراكز والمعاهد والجامعات بلغ 53 في سنة 2000 إلى 56 جامعة سنة 2004 وإلى 62 مؤسسة جامعية سنة 2008 بذل هذا المجهود من طرف الدولة الجزائرية وفيما يخص مراكز البحث فقد بلغ 10 مراكز سنة 2000 وارتفع إلى 19 مركزاً سنة 2008 وهناك 07 مراكز هي في طور الإنجاز.

ارتفع كذلك عدد المخابرين من 301 سنة 2000 إلى 680 سنة 2008 كما ارتفع عدد الأساتذة الباحثين إلى ما يفوق 6300 سنة 2000 إلى أكثر من 15000 سنة 2008. بينما عدد الباحثين الدائمين إلى 451 سنة 2000 إلى 2000 سنة 2008 وكل هذه الأرقام والإحصائيات تعبر فعلاً عن المجهود المبذول في مجال التعليم العالي والبحث العلمي. لكن سيدي الرئيس لا بد من إبداء بعض الملاحظات في هذا المجال تتعلق بعقلنة وعصرنة هذا القطاع من خلال التوجه الآن إلى خلق أقطاب الامتياز وأقطاب التخصص يعني التوجه إلى

(1) إنجاز مصانع ذات سيادة لخلق مناصب شغل دائمة،
 (2) مشاريع هيكلية في ميدان البتروكيميا،
 (3) سياسة واضحة للفلاحة، الضامن الوحيد للاكتفاء والأمن الغذائي للخروج نهائيا من شبح التبعية العالمية،
 (4) مضاعفة تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لامتصاص البطالة،
 (5) تشجيع السياحة بآليات وميكانيزمات جديدة تتناسب مع الرهانات المحلية والعالمية،
 (6) استثمار أكثر جدية في الموارد البشرية والاهتمام الموضوعي بالخبز الجزائري.
 فيما يخص الجانب الثاني، تتمثل مشاركتي سيدي الرئيس في نقاش هذه الوثيقة حول مخطط عمل الحكومة، تنصب على تسجيل بعض الملاحظات الخاصة لبعض القطاعات.
 فيما يخص الفلاحة ونظرا للسياسة المنتهجة من طرف الحكومة والتي أتت ثمارها بفضل الإجراءات الأخيرة لدعم الفلاحة والفلاحين ومربي المواشي. والحديث عن الفلاحة هو الحديث عن ولاية معسكر التاريخية والفلاحة هو الحديث عن البطاطا والبصل والحمضيات والزيتون والكروم.
 فالفلاحون في ولاية معسكر رغم مجهوداتهم وتجاربهم الفلاحية وبدون تكوين تقني أو علمي في إنتاج هذه المحاصيل هجروا أراضيهم الخصبة إلى ولايات أخرى لسبب واحد ووحيد وهو النقص في الموارد المائية على ضوء دراسات ايدروجولوجية وسأخصص الحديث عن هذا الموضوع في مناسبة أخرى، الأمر هو أن معظم الفاضات الفلاحية ذات القدرات الإنتاجية العالية، صنفت كمناطق حمراء من أجل تجنيد الموارد المائية الجوفية، منع إنجاز الآبار للسقي في الفلاحة.
 وعلى هذا ترتب عدم منح رخص إنجاز الآبار لفائدة الفلاحين وبالتالي تدهورت الفلاحة في هذه المناطق الخاصة.
 ولتخفيف الحدة وإنعاش القطاع الفلاحي في الولاية نقترح ما يلي:
 - تكثيف الجهود لتنمية السقي الفلاحي مع

والدليل القاطع هو هذا المخطط، مخطط عمل الحكومة المطروح أمامنا والذي نحن بصدد مناقشته. والدلالة الكبيرة هي أن الجزائر تدرس وتبرمج مشاريع أخرى في صنع أفق واعدة في أمن واستقرار وفي ظل السلم والمصالحة الوطنية وفي نفس السياق يشهد العالم أزمة مالية واقتصادية خانقة لبعض الدول الكبرى والتي تعتبر نفسها تحسن التسيير في ميكانيزماتها المالية.
 فالفضل يرجع أيضا لرجالات الجزائر الذين تصدوا لأول وهلة في ترشيد المال العمومي بصفة عقلانية وبحيطة وحذر.
 وكنا سيدي الرئيس بالأمس القريب نتجادل في هذا المقام ونستفسر لماذا إعداد ميزانية الدولة بسعر مرجعي لا يفوق 19 و37 دولارا والسعر الحقيقي للبتترول فاق 140 دولارا.
 والجواب يبقى - سيدي الرئيس - مطروحا على أجيالنا، بالفعل قد عرفت الجزائر تحولات كبرى من سنة 1999 ولا ينكر هذا إلا جاحد.
 تشهد الولايات ورشات مختلفة لم تعدها من قبل في شتى القطاعات وباتمادات مالية معتبرة، فقد أنجز ما يمكن إنجازها وهناك ما هي في طور الإنجاز والباقي قيد الدراسة بفضل السياسة الموضوعية في تنفيذ الخيارات الاستراتيجية التي تم اعتمادها في المجال المالي وتتمثل في:
 لا داعي لذكر الأرقام سأكتفي بالعناوين:
 - إنشاء صندوق ضبط الإيرادات،
 - المديونية الخارجية،
 - الإحتياطي للصرف،
 - المديونية العمومية والخزينة كونها تتوفر على هامش أمني.
 وعلى ضوء كل هذه النتائج المتحصل عليها وبفضل الخيارات المنتهجة والأحكام السديدة حان الوقت؟ والظروف مواتية؟ والإصلاحات قائمة ومعززة أكثر أن نلتفت جميعا إلى الأمام ولا نعتد أساسا على البترول لنهيه مستقبلا في بناء جزائر قوية في هذه المرحلة الجديدة إلى بناء اقتصاد جديد المعالم بمثابة:

وهذا بفضل سياسة المصالحة الوطنية التي وفرت المناخ الملائم لإنطلاق التنمية الشاملة عبر كل مناطق البلاد وفي كل المجالات وعلى سبيل المثال لا الحصر المشاريع الكبرى ومنها الطريق السيار للشمال وعصرنة وكهربة السكك الحديدية وتشغيل بعض خطوط السكك الحديدية التي كانت متوقفة منذ الاستقلال، الأقطاب الجامعية، السدود، محطات تحلية المياه الصالحة للشرب ومحطات تطهير المياه المستعملة وغير ذلك من المشاريع التي تفتخر بها بلادنا والتي تحققت بفضل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية.

(2) أنوه بالسياسة الحكيمة للسيد فخامة رئيس الجمهورية والتي جسدتها الحكومة في الميدان مما جعل البلاد في منأى عن آثار الأزمة المالية على المديين القصير والمتوسط.

إن هذه النظرة الثاقبة، المستقبلية لرئيس الجمهورية أنقذت البلاد من أزمة تكون عواقبها وخيمة على البلاد.

(3) عرف قطاع الصحة قفزة نوعية في عدد ونوعية الهياكل الصحية ولكن يبقى التأطير شبه الطبي ناقصا لمواجهة متطلبات الخدمات الصحية للمواطنين ولضمان خدمة صحية مقبولة، يجب إعطاء أهمية إلى سلك التأطير شبه الطبي وكذا إلى سلك الأطباء لتحسين وضعهم المادي من أجل تحقيق خدمة نوعية وتكفل مناسب مثل ما عرفته بعض القطاعات لتحسين أجورها.

(4) التشغيل، المجهود المبذول في هذا المجال معتبر والتكفل بالشباب العاطل حقق نوعاً من الاستقرار في الحياة الاجتماعية وفي هذا المجال يطلب التكفل بالمستفيدين من الشبكة الاجتماعية بإعطائهم الأولوية والأفضلية في التوظيف بالمناصب الدائمة.

(5) فيما يخص السكن، عرف القطاع تطوراً كبيراً بحيث تحقق ما كان يعتبر مستحيلاً وفي هذا المجال فإن المجهود المبذول يستحق التنويه.

سيدي الرئيس، تعتبر ولاية سيدي بلعباس مثالا في السكن الإجتماعي التساهمي ولكن ما يلاحظ هو أن حصة السكن الإجتماعي الإجباري قليلة ولا تغطي

الاستعمال العقلاني للموارد المائية من أجل تجنيد الموارد المائية السطحية بخلق حواجز مائية ومنتشرة على كل المناطق الفلاحية عبر النقاط الملائمة ومنجزة بدراسات فنية دقيقة.

- وفي تصور آخر، يستبشر الفلاحون خيرا سيدي الرئيس ويثمنون مجهودات الدولة والقطاع، هو الإسراع في إنجاز السدود الصغرى المتمثلة في سد واد تحت، واد العبد، الصفصاف بغريس وثلاثة أودية بعين فكان.

وبهذا الغرض فقط سيدي الرئيس المناطق الفلاحية لهذه الولاية تعود إلى ما كانت عليه وبالتالي تعود البسمة والفرحة لفلاحي الجهة.

الملاحظة الثانية والتي هل لها سكان الولاية هي الاستلام النهائي لمشروع إنجاز وتحديث المنشآت بمطار غريس ويأملون عودة الرحلات لإنعاش الاستثمار الاقتصادي وإحياء المنطقة كما يأملون كثيرا لربط السكة الحديدية ...

السيد الرئيس: شكراً للسيد جيلالي سليمانى والكلمة الآن للسيد ميلود ميم.

السيد ميلود ميم: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

السادة أعضاء أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، بعد الإطلاع على مخطط العمل وبعد الاستماع إلى العرض المقدم من طرف الوزير الأول فإن تدخلتي يأتي على النحو التالي :

(1) أثنى المنجزات التي تحققت في عهد السيد فخامة رئيس الجمهورية والتي جاءت استجابة لتطلعات المواطنين وملبية لحاجياتهم الضرورية والملحة، وعلى وجه الخصوص ما تحقق في مجال الأمن حيث أصبح بلدنا ينعم بالاستقرار والإطمئنان

إلا نسبة قليلة من الاحتياجات وهنا سيدي الرئيس لا يفوتني إلا أن أشير أن هناك عددا من المواطنين يرغبون ويطمحون في بناء سكن فردي وعليه يجب الاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع وذلك بإنجاز تجزئات أرضية لهذا الغرض.

(6) فيما يخص الأقطاب الجهوية، إن ولاية سيدي بلعباس أي مقر الولاية تذكرها الكثير من الوثائق الرسمية بأن موقعها يؤهلها لتكون قطبا اقتصاديا جهويا ولكن الاهتمام بها انطلاقاً من هذه المكانة غير معبر عنه في سياسة التنمية من حيث المشاريع التي تحقق لها هذه المكانة.

وعليه، فرجاء مواطني ولاية سيدي بلعباس أن تتكفل الدولة بالتدخل لتحويل ولايتنا إلى قطب اقتصادي جهوي.

(7) القانون البلدي والقانون الولائي: إن دور المنتخبين في إدارة شؤون المواطنين والمساهمة في تنشيط التنمية المحلية أصبح محدوداً في الميدان بتأثيرات الوصاية رغم أن القانون يعطي الصلاحيات للمنتخبين وتفادياً للتدخل في الصلاحيات فيجب تدقيق الأمور فيما يخصها عند إعادة النظر في القانونين؛ وفي هذا الشأن يجب معالجة الحالة المادية للمنتخبين عامة وأعضاء هيئة التنفيذ خاصة.

(8) الرياضة المدرسية: إن تدابير تنظيم الدراسة خلال الأسبوع لا تسمح بممارسة النشاط الرياضي الذي عبرتم عنه سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول وهذا على حد تصريحات رجال...

السيد الرئيس: شكراً للسيد ميلود ميم.

لقد تقدم السيد محمد أزرار بتدخل مكتوب سوف يمكن منه السيد الوزير الأول ويرد عليه في حينه. الكلمة الآن للسيد حمّة علي سعدي.

السيد حمّة علي سعدي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الاطلاع على مخطط العمل لتطبيق برنامج رئيس الجمهورية وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه السيد الوزير الأول، نحن مرتاحون للإنجازات الكبرى التي تحققت والتي هي في طور التحقيق ومرتاحون للغلاف المالي الضخم الذي رصد للتطبيق ومرتاحون كذلك للشعور الجدي بضرورة بناء اقتصاد قوي، لا يعتمد كلية على المحروقات.

ركز السيد الوزير الأول هذه الصيحة في تدخله على نسبة النمو خارج المحروقات وقد فرق كثيراً بين الإثنيين (خارج ومع المحروقات) فقد قدر نسبتها خلال السنوات الماضية بـ 6% ونأمل أن تتحسن خلال السنوات القادمة إذن أرى أن الإصبع قد وضع على الجرح إن لا يقتصر المشكل إن أردنا الحصول على اقتصاد قوي خارج قطاع المحروقات أي لا يكمن أبداً المشكل في عملية التصدير خارج هذه المادة وبدلاً أن نعمل ربما دون فائدة على تشجيع الصادرات خارج المحروقات فالأولى أن نشجع الاستثمار المنتج الداخلي لتخفيض فاتورة الاستيراد.

لقد سبق وأن قلت إننا كلما خفضنا مبلغ 1 مليار دولار من فاتورة الاستيراد وكأننا صدرنا ما يعادل هذه القيمة، فكلما أنتجنا قنطاراً واحداً من قمح إضافي أو حتى لتراً واحداً من زيت إضافي نكون بذلك قد حققنا التنمية أو الاقتصاد القوي الذي نسعى إليه.

يتحدث الجميع عن البديل المعروف والذي نتحدث عنه كلنا ألا وهو الفلاحة، الصيد البحري، الاستثمار المنتج، السياحة كبديل للمحروقات؛ قلت كذلك في العام الماضي أثناء تدخلني في برنامج الحكومة، أردت أن أضيف قطاعين أضمهم بدوري لهذه المجموعة بطريقة أو بأخرى بحيث يتداول ذكرهما كثيراً وهما: الماء والتكوين المهني؛ الموارد المائية والتكوين المهني شيئان أراهما ضروريين، أرى أن هاتين الوزارتين من ذهب.

فيما يخص قطاع الفلاحة مثلاً أرى - بالإضافة

كل من وزارة الدفاع الوطني ووزارة التكوين المهني باعتبار أن كل من الوزارتين تضم نوعية خاصة وجيدة من الشباب المتواجد بالتكنات بالرغم من أن كل شباب الجزائر جيد، إلا أن هذه النوعية خاصة فلو يتعاونوا...

السيد الرئيس: شكراً للسيد سعدي والكلمة الآن للسيد حد مسعود عمار.

السيد حد مسعود عمار: شكراً سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

أخي الوزير الأول،

الإخوة الوزراء،

زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، معذرة إذا كان تدخلني هذا خال من المدح لبرنامج الرئيس هذا البرنامج الذي استغله بعض المسؤولين لتهديد كل من يحاول كشف فشلهم واستنزاقهم.

كما استغله المتملقون والمنبذون من طرف المجتمع كوسيلة لإعادة التموغ، وأكثر من هذا يحاول البعض الاستيلاء حتى على الرئيس وتسجيله في سجل الممتلكات مع العلم أن الرئيس ملك لكل الجزائريين وكان دائماً مرشح الشعب وأظن أن الرئيس كان دائماً يطلب من الجميع بذل الجهد لتحقيق البرنامج على أرض الواقع.

سيدي الرئيس، إسمح لي أن أتقدم بهذا الاقتراح وأظن أننا كأعضاء من حقنا أن نقدم كل اقتراح نراه يفيد البلاد والعباد.

سيدي الرئيس، إذا كنا متأكدين من أن ثروة البترول ستزول حتماً ولم يبق في البلاد إلا الأرض الخصبة التي رواها الشهداء بدمائهم الزكية هذه الأرض التي أصبحت اليوم تنن وتشتكي وتستغيث لأن المستفيدين منها أهملوها وطلقوها وفتحوا الطريق للإسمنت المسلح لغزوها وأظن أن السيد بن عيسى، وزير الفلاحة وإبن القطاع يوافقني إذا قلت أن

للمجهود المبذول والذي نجد به الإيجابيات مثل ما نجد به من السلبيات – وضع برنامج خاص للثلاثية وهي القمح والزيتون والتمور وإعتناء خاص نجد أن لكل ولاية برنامجا خاصا بها بالنظر لتواجد السدود بها و01 مليون من أشجار الزيتون والقمح والتمور فكل ولاية حسب مناخها المحلي ويجب أن نركز على هذه النقطة بحيث أي برنامج عاطل أو متوقف يصبح يشتغل ويعمل حسب المجموعة أو الشخص القائم به.

فيما يخص الماء نرتاح عندما نتوقف أمام 39 سدا جديدا منجزا ننتظر إستيلاء ثمانية سدود جديدة وبالمناسبة فإن سكان ولاية تبسة وبعد استفادتهم من برنامج ضخم لإيصال الماء الصالح للشرب وكذلك برنامج البناء الريفي لكن لديهم مشكل نقص في عدد السدود إلا واحد فهو في طريق الإنجاز وهناك شبه دراسة لمشروع سدين آخرين، تكلمنا عنهما كثيراً ونأمل أن يتحقق هذان المطالبان خاصة أثناء هذه الظروف التي نجدها شبه مريحة.

التكوين المهني: السيد الوزير الأول المحترم، نثمن بدورنا تعاون وزارة الدفاع الوطني مع وزارة الشباب والرياضة وقد تكلمنا عن الرياضة داخل الجيش الشعبي الوطني والذي هو السد المنيع لحماية البلاد وأثمن كذلك التعاون الموجود بين وزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي للعمل على تخرج إداراتها ومهندسيها وأطبائها وغيرهم باعتبارهم مهندسي وأطباء البلاد. فكنت أمل أن تتعاون كل من وزارة التكوين المهني ووزارة الدفاع الوطني، لماذا؟ ففي كل تكتة نقيم شبه مركز للتكوين المهني، أنا لا أقصد تحويل وزارة الدفاع الوطني إلى وزارة التكوين المهني، لا فالشباب المتواجد بالوزارة من نوع خاص فهو منضبط وهي بدورها تستفيد إذ بعدما يتخرج الشاب – كما كنا في السابق خلال السبعينات أو حتى الستينات – من الخدمة الوطنية أيام السد الأخضر والقوة الاشتراكية وطريق الوحدة الإفريقية وغيرها، ويتحصل على رخصة السياقة يغمره الفرح إذ يقال "والله لقد تحصل على رخصة السياقة أثناء أدائه للخدمة الوطنية" نفس الشيء فيما يخص تعاون

والبليات هي: جبل عقاب بواد العثمانية بوقرانة بشلغوم العيد، سيدي زروق بلدية الرواشد، وحنوش علي، القرارم، شكراً وبارك الله فيكم .

السيد الرئيس: شكراً للسيد حد مسعود عمار والكلمة الآن للسيد محمد ميساوي.

السيد محمد ميساوي: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي أعضاء المجلس الموقر،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، في الحقيقة نرى أن مخطط عمل الحكومة منبثق من برنامج رئيس الجمهورية فالبعض من الأشخاص يستعملونه كذرع لضرب الدف وهذه العملية لا يمكننا أن نتقدم بها إلى الأمام. بعد وفود السيد رئيس الجمهورية إلى ولاية المسيلة عاصمة الحضنة وجد هؤلاء الأشخاص قلنا له لا يمكنهم الإيقاع بك وتغليطك فهم لا شيء عندما يأت الليل يزول وينتهي الضرب على الدف، إننا معك وأنا واحد من بين الأشخاص الذين قالوا له نحن وأنا شخصياً معك و85% من ولاية المسيلة تؤيدك فنحن معك إلى أن تذهب وتقول يكفيني هذا. لقد جاء في سنة 2004 نفس الشيء، فكيف تأتي الحكومة بمشروعها وهو برنامج رئيس الجمهورية ثم نبدأ في معاتبة الوزراء لعدم تطبيق كذا وكذا إذن لماذا نقول نحن مع رئيس الجمهورية؟! لقد انتخبناه في شهر سبتمبر وقدمنا الوكالة إلى السيد أحمد أويحيى وهي وكالة مفوضة فوق العادة من قبل حزب التجمع الوطني الديمقراطي ولا ننوي التراجع عنها فلو عاد أبي وترشح مع بوتفليقة غداً لا أظنه سوف يحظى بصوتي فالكلام نتفوه به كالرصاص وهذه هي الديمقراطية فمن أراد أن يتقدم للترشح فليتفضل، لم نمنع أحداً من ذلك إن بوتفليقة مجاهد وإن قام بنهب

كل البرامج التي خصصت لهذا القطاع لم ترتق إلى تحقيق النتائج المرجوة رغم أن كل مرحلة عرفت إعادة الهيكلة ومسح الديون وأظن أننا أصبحنا اليوم في رواق يسمح لنا بتحقيق حلم كل الجزائريين وهو الإكتفاء الذاتي من الغذاء وتحرير السيادة الوطنية من التبعية وأظن أن الرئيس يملك من المؤهلات الكافية لتحقيق هذا الحلم الذي تغنى به كل الرؤساء الذين مروا على تسيير البلاد، لكن اليوم الظروف مواتية لتحقيق هذا الحلم فالأرض موجودة والمال موجود والجزائر يحكمها رئيس اسمه بوتفليقة له باع كبير في الجهاد وتسيير البلاد ويملك وزيرا أولاً بين قوسين من النوع المفقود وله دعم ثلاثة أحزاب قوية ودعم جماهيري زكاه رئيساً قبل الأوان وحتى أستغل كل الدقائق الممنوحة لي أخصص قسطاً لولائي ميلة عاصمة الجهاد والشهداء والمجاهدين يكفي ميلة أن تكون الولاية رقم واحد التي ينتمي إليها ثلاثة أسماء من مجموعة 22 التي فجرت الثورة وهم: (Les 3 B) بوصوف، بن طوبال، بيطاط واليوم ميلة أصبحت بدون منازع عاصمة للماء حيث تمتلك سدين وهما سد بني هارون سد قروز وأرجو من أخي سلال الإسراع في تنصيب مؤسسة بني هارون كما أرفع انشغال الفلاحين وكل المسؤولين في ميلة وهو رفع نسبة السقي في الولاية ليشمل سهول شلغوم العيد، فرجيوة وواد النجاء وإذا كان بن عيسى وزير الفلاحة نصب ميلة كولاية نموذجية في التنمية الريفية أطلب منه مواصلة الدعم خاصة فيما يتعلق بالبناء الريفي، كما أبلغ إلى مسامع الوزير الأول طلب البلديات الآتية تموينها بالغاز الطبيعي وهي: بوحاتم، بوصلاح، العياضي، تسدان، زرزه تسالة، أراس بينام، الشقارة وحمالة وبن قشرة.

كما أطلب الأخذ بعين الاعتبار ترقية شلغوم العيد التي أصبحت قطبا صناعيا وتجاريا إلى ولاية منتدبة ونفس الشيء بالنسبة لمدينة فرجيوة، عاصمة كتامة ومهد الدولة الفاطمية ويكفي أن أهل فرجيوة هم الذين أسسوا القاهرة وبنوا الجامع الأزهر.

كما أطلب ترقية التجمعات السكانية الكبرى التي وصل عدد سكانها إلى أكثر من 15 ألف نسمة

ذكرناهم أجد نفسي من بينهم في سنتي 2004 – 2003 واليوم أصبحنا نخجل فكل يوم يُطرق باب ويقال لنا انتخبناكم وأنتم من أتى بنا إلى هنا لكننا لم نجد ما نجيب به فأنا أطلب من الوزير الأول أن ينظر بعين الرحمة لهؤلاء لأن من بينهم مجاهدون شاركوا في ثورتين ثورة التحرير وهذه الثورة الأخيرة. هؤلاء إنه فإن قمنا بحملهم والسير بهم لن يتعبونا؛ مجاهد يتجاوز سنة 80 سنة حمل السلاح فالصغير منهم يبلغ من العمر 75 سنة ومنهم الرمز والتاريخ، هذا هو طلبي الخاص بالفتنيتين التي يمسهما أو يلحق بهما الضرر، تراث حينما تنتهي وتتم الانتخابات لنناقش الموضوع أي المشاريع ونطلب وكذا نبدأ بولايتنا ثم نعود لتلك المجاورة لنا أي البرج، باتنة، سطيف، بسكرة، الجلفة.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد ميساوي والكلمة الآن للسيد محمد فلاح.

السيد محمد فلاح: شكراً سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد؛
سيدي رئيس مجلس الأمة،
سيدي معالي الوزير الأول،
معالي الوزراء،
السادة أعضاء المجلس،
السادة والسيدات الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يختلف إثنان على أن الجزائر في ظل حكم فخامة رئيس الجمهورية وفريقه التكنوقراطي عرفت استقرارا وازدهارا مكنها من العودة إلى المحافل الدولية اللائقة بها، وحققا لها قدرا من الاستقرار والتنمية ما أهلها لتضع رجلها على الطريق الصحيح للنهوض والتنمية

إلا أن الطريق، طريق التنمية ما يزال طويلا وعسيرا مما يدعونا لطرح التساؤلات والملاحظات التالية:

لقد ورد في المخطط المطروح أن الجزائر تملك مؤهلات لا نظير لها، ولكن يجب ألا ننسى أن الجزائر

ممتلكات الجزائر لا نلومه إذ لولاه لما كنا نحن هنا نشغل هذه المناصب فهو الذي حرر البلاد من النار والعار والاستعمار. ف 7 أو 8 سنوات وهو في الجبل وتحت الأرض إذا تعشى ليلة صام 07 ليال واليوم ننتقد بعضنا البعض فالعين جارية وهي تتبع الجزائر رويدا رويدا. لقد زرت فرنسا الدولة المتقدمة التي استعمرت معظم بلدان إفريقيا واستولت على كل خيراتها نجد بها أريافا وقرى تنعدم فيها الكهرباء وطرقها غير معبدة ويقطن بها أشخاص يملكون مزارع وفي المقابل نجد دارا متواجدة وحدها في قمة الجبل بعيدة ب 04 أو 05 كيلومترات لكنها موصولة بأسلاك الكهرباء والطريق المؤدي لها معبد ورغم هذا لا نحمد الله! إذ تحقق هذا خلال 42 سنة منذ استقلالنا فقط، فبعض الدول استقلوا منذ حوالي 1000 قرن ولا يحتاجون مثل الشعب الجزائري الذي يقول بوتفليقة لم يقم بشيء ولا الحكومة أيضا نناق فالثورات مفتوحة على مستوى كل الولايات ولكن لكي نقول حقاً يوجد ذلك فكان من الأولى أن نقول لسنا مكتفين ونطلب ولكن أن ننكر فهذا الفعل لا يقبله لا الرب ولا العبد. توجد الجامعات والثانويات والمتوسطات فبولاية المسيلة تم إنجاز جامعة تنتظر قدوم السيد رئيس الجمهورية بوتفليقة لكي يدشنها – لم أر هذا الشيء في باريس – لم يبق على إتمام إنجازها إلا أشهر حسب ما أظن.

ثانويات موجودة بولاية الجلفة وكذا مديرية التربية لا نجدها بفرنسا التي نعتبرها دولة متقدمة فإنها قد أخذت بعد مغادرتها المنطقة أرنب إفريقيا، حملت معها كل خيارات الجزائر ومع كل هذا لا تصل دولتنا بالرغم من النقائص الموجودة. لدي طلب أقدمه للسيد الوزير الأول توجد فئة نحن من بحث عنها والمتمثلة في فئة الدفاع الذاتي، أقولها بصراحة هضمت حقوقهم بالرغم من مكافحتهم في ثورة دامت 10 سنوات فمنهم من توفي إبنه أو أبوه أو أخوه أو صهره أو عائلته وكذا فلم تمنح لهم حتى بطاقة الضمان الإجتماعي التي تحميهم في حالة علاج أحد أبنائهم.

نحن لا نخجل عندما نطلب أمرا جدياً حبذا لو منحه ما يمكن أن يشتروا به الخبز لأطفالهم ولو

الدولة تكفلت إلى أبعد الحدود بالرياضة (مؤسسات وإعلام) كونها أوجدت المنشآت ومجالات النشاط وغطتهما تغطية لا مثيل لها.

ولكنها لم تتكفل بالبتة بالشباب بدليل أن نسبة الإدمان والهجرة والتسرب والانتحار في تنام مطرد، وأختم بكلمة عن الجالية الجزائرية لأقول:

أما الجالية الجزائرية في الخارج فهي في رأيي بالمقارنة مع الجاليات الأخرى قشة في مهب الريح، تفتقد سياستنا الوطنية في شأنها للبعد الاستراتيجي، يستغل فضلها غيرنا وهي في حاجة إلى سياسة احتواء، تثنمها لتحويلها إلى قوة سياسية ولو بمؤثر تستغله في مفاوضاتها مع الدول المضيفة جلبا للمصلحة وحماية لذوينا من مغبة الغزو الثقافي الحضاري.

أما أن نمارس سياسة الترقيع فإن لا لرعايانا ما يرقعون ولا ما نرقع.

ومن هنا فسؤالي موجه لمعالي الوزير الأول هو: ما هي الميكانيزمات والاستراتيجيات المعتمدة في المرحلة القادمة لاحتواء الجالية الجزائرية وللإستفادة من خيرها؟ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد فلاح والكلمة الآن للسيد محمد سابق .

السيد محمد سابق: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الوزير الأول الموقر،

السادة الوزراء الأفاضل،

أعضاء مجلس الأمة الأماجد،

الأسرة الإعلامية المحترمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وكل عام والشعب الجزائري بخير.

إن برنامج فخامة رئيس الجمهورية خلال العهدين عُرِف بالاستقرار والمصالحة والرقى والازدهار.

ومن خلال تطلعنا وتفحصنا لبرنامج مخطط الحكومة فإنه برنامج ثري وغني وكامل وشامل ولكن

بالمقابل تتعرض لمشاكل جمّة ونهب منظم شرس لا نظير له (تهريب، رشوة، فساد، تبذير إلى غير ذلك من الآفات) قد يعرّض الجزائر للزوال والفاء وهذا الأمر يحتاج منا جميعاً لإستراتيجية إصلاح غير التي نعرفها ونمارسها كونها في الكثير من مظاهرها أنها لم تتناول جذور وأصول الأمراض المختلفة التي نعاني منها.

سيدي الرئيس، إنه لا يكفي أن نعترف بالمرض العضال الذي نعاني منه، بل ما أحوجنا إلى علاج عميق يستأصل الداء والأعراض معاً، علاج يهتم ويأخذ في الحساب عوالم الأشخاص والأفكار لا الأشياء وحدها ولا سياسة الكم التي ننبر بها في الكثير من الأحيان. لقد ورد في المخطط أن الجزائر في حاجة إلى رؤية واضحة من أجل رفع التحديات ومن هنا فإن الموارد المالية التي نملكها وحدها غير قادرة على تحقيق ذلك.

وعليه، فأين هي الإستراتيجية المتكاملة لتحقيق الإزدهار الفعلي، فما زالت الجزائر ليوماً هذا تفتقد الهيآت والمراكز المعنية بالاستشراف والتي قطعت فيها الدول المتقدمة أشواطاً كبيرة.

وما زلنا للأسف متخلفين في هذا المجال نعتد على الأساليب البائدة، هذا بالإضافة إلى قصور نظامنا الإداري والتنظيمي الذي يحول بيننا وبين المبادرات الجادة التي سرعان ما توؤد وتخنق كونها تفتقد الاعتمادات والرخص اللازمة للنشاط.

أما فيما يخص النظام العام ومكافحة الإجرام.

فما زالت الجريمة قائمة خاصة ما تعلق منها بالجريمة المنظمة التي تستغل في الكثير من الأحيان وسائل الدولة ونظمها .

وللعلم فإن محاربة الجريمة عامة والجريمة المنظمة خاصة لن يتم بالقوة والسلاح وحدهما فما أحوجنا إلى عمليتي التربية والتثقيف كون الجريمة فكرة نبتت في العقول، ولا بد إذن من محاربتها في العقول بثقافة التنمية وتنمية الثقافة التي لم ترق مؤسساتنا الثقافية والإعلامية للوصول إليها كونها تروج ثقافة الاستهلاك مضخمة بذلك نزعنا التدميرية التي نصلى ناراها.

أما فيما يخص التكفل بالشبيبة والرياضة فإن

خدمة للمواطنين وللبلاد والحكومة في نفس الوقت وعلى سبيل المثال ثانوية بلدية بني بوسعيد التي انطلقت بها الأشغال منذ 04 سنوات وبلغت نسبة 50% من الإنجاز وتوقفت عند ذلك لأسباب مجهولة، وكذلك الشأن بالنسبة للإكمامية والقاعة المتعددة الخدمات بما فيها قاعة الولادة فمنذ أمد بعيد والمولودين بالمنطقة أي البلدية تدهم أمهاتهم ويسجلون ببلدية مغنية حيث لم يشرع في إنجاز هذه المشاريع التي تعود على السكان بالفائدة. إن استحوذت الإدارة على كل صلاحيات التخطيط والتسيير على حساب المجالس المنتخبة كانت له أسوء النتائج على المواطنين ولذلك فإننا نهيب بالحكومة مرة أخرى أن تلتفت إلى ولايتنا تلمسان التي تطبق فيها قرارات تعسفية.

فإن السيارات المشتراة من المزاد العلني، لم يقبل تسجيلها بالولاية ورخص حمل أسلحة الصيد متوقفة منذ سنوات، لذا نرجوا إيجاد حل لأوضاع ولاية تلمسان في أقرب الأجل، ورحم الله الشهداء الأبرار ووفق الله الجميع لما فيه الخير لهذه الأمة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد سابق والكلمة الآن للسيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين.

السيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين: شكراً سيدي الرئيس، سألخص كلامي وأختصر.

في البداية أهني السيد أحمد أويحيى على تجديد ثقة فخامة الرئيس فيه وكان بودي أن يكون حاضراً بجانبه وهي صورة منذ الصباح جميلة جداً تعكس الثقافة السياسية التي رسخناها في بلدنا فأشكر السيد بلخادم وهو غائب وكنت أود أن تبقى الصورة هكذا وبجانبك السيد أحمد أويحيى أخونا العزيز الفاضل الأستاذ أبو جرة والتاريخ مازال طويلاً نحن نحلم كما تحلمون! فهذه هي البداية ولم أسجلها لأنها تعكس في القلب وهي كلمة صادرة من القلب موجهة إلى عقولكم جميعاً وليس إلى قلوبكم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق لكم،

ينبغي استحداث آليات لمراقبته في الميدان، لأن التنمية الحقيقية في اعتقادنا هي تلك التي تكون في خدمة المواطن وتنعكس على الحياة اليومية للمواطنين، ونحن للأسف الشديد نلاحظ في ولايتنا انشغال السلطات المحلية بالمشاريع الكبرى للتهيئة العمرانية التي تستهلك مبالغ مالية ضخمة على حساب المشاريع التي تعتبر أكثر حيوية في حياة المواطنين سواء في مجال السكن أو الصحة أو التربية والتعليم، وعلى حساب الأشغال والترميمات التي تمس الحياة اليومية للمواطن، فما فائدة تعبيد وإعادة تعبيد، وترصيف وإعادة ترصيف الشوارع الكبرى في عاصمة الولاية على حساب طرق وممرات الأحياء التي تغرق في الحفر وتعيق حركة السكان، وكذلك المبالغة في إنارة الشوارع الكبرى لعاصمة الولاية، بل المبالغة في إنارة الطريق بين عاصمة الولاية والمطار لمسافة 24 كلم بما في ذلك من تبذير للطاقة في الوقت الذي يبقى فيه الكثير من الأحياء السكنية غارقاً في الظلام، وإذا كان هذا حال أحياء عاصمة الولاية، فما بالكم بأحياء الدوائر والبلديات .

ولكم أن تتصوروا حالة القرى والمداشر البعيدة، إن مثل هذه الظواهر هي التي تحدد نظرة المواطن إلى الدولة وإلى سياسات الحكومة وبرامجها ووعودها. ولذلك فإننا نطلب من الحكومة الموقرة توجيه تعليمات صارمة للسادة الولاة لمراعاة المزيد من العدل والتوازن في توزيع الميزانية بين عاصمة الولاية والدوائر والبلديات المحرومة والنائية، بذلك فقد نستطيع أن نسترجع الثقة المفقودة بين المواطن والسلطات المحلية، ومن خلال ذلك بين المواطن والدولة.

كل منا يعرف مشاكل ولايته، التي ينتمي إليها ويمكن أن أقول لكم من خلال معرفتي لولاية تلمسان بأن هناك الكثير من المشاريع التي لا تزال تنتظر الانطلاق أو التجسيد منذ عدة سنوات بسبب الانشغال بمشاريع التزويق والتنميق لتحسين صورة المسؤولين المحليين لدى السلطات العليا للبلاد، وكان أولى بهم أن يُحسّنوا صورتهم لدى المواطنين ويكسبوا ثقتهم لأنهم بذلك كانوا سيقدمون أحسن

المخطط المعروض علينا ونوجز هذه الملاحظات في الآتي:

1. تكريس الكفاءة والفعالية في الأداء وفي التسيير، لا سيما وأن مخطط العمل المعروض علينا، يدعو إلى القضاء على كل مظاهر الإسراف والتبذير في موارد المجتمع كثيرا ما نحقق الأهداف ولكن نهدر المال العام نسرف، نبذر.

2. إعادة الاعتبار للعلاقات الأفقية في أداء الجهاز الحكومي، وأيضا في أداء الجهاز التنفيذي على مستوى الولايات لأننا قد لاحظنا - السيد الوزير الأول - أن هناك ممارسة توجي بأن هناك دويلات متواجدة بداخل حكومتنا فكل وزير يحمل دولة في عقله، نأمل في التطور ولست في موقع إعطاء الدرس للسيد معالي الوزير الأول ولكن هذه وجهة نظر، أرجو مراعاتها لأننا بحاجة اليوم إلى هذا النوع من التنسيق فأنا لا أريد أن تصل المشاكل البسيطة إلى فخامة الرئيس هناك مشاكل تحل على مستوى البلدية عن طريق التنسيق فلماذا تصل إلى الوزير المعني وإلى الوالي... إلخ، إذن هذا مطلب ثان. ولا شك أن تغيب هذا النمط من العلاقات في إدارة الأنظمة، يشكل مصدرا هاما من مصادر الالتباس في العلاقة مع المواطن، وفي تقديم الخدمة العمومية.

3. إعادة ترتيب الأولويات في طبيعة العلاقة بين الدولة والسوق، دون المساس بالإصلاحات الاقتصادية التي قطعت الجزائر فيها شوطا كبيرا.

4. التأسيس لإقتصاد بديل للمحروقات.

5. إعادة الاعتبار لمفهوم العمل كقيمة من قيم مجتمعنا...

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين، شكراً لك مرتين فشكراً لك على التدخل ومرة ثانية لأنك قد أعطيتنا الفرصة للقول حمداً لله لأن الصورة قد اكتملت والمشهد وضح والنصاب توفر بحضور السيد عبد العزيز بلخادم وقد أعطيتنا الفرصة لأنه قد فاتني صبيحة هذا اليوم وأنا أقدم التهنئة للسيد الوزير الأول أن أنوه به وبالجهود التي قدمها لخدمة الجمهورية، فله منا الشكر والتقدير

السيدات والسادة.

من الناحية المنهجية، أتصور أنه من المفيد التعامل مع مخطط العمل لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، المعروض علينا من قبل السيد الوزير الأول، من كونه (أي البرنامج) جزء من كل متكامل متفاعل الأجزاء لأجل بلوغ الغايات والمقاصد الواردة في برنامج السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

إن هذا التصور، يعني بكلام آخر أن الكل هو أكبر من حاصل الأجزاء، إنها نظرة تتجاوز الروح - عند أصدقائنا الفرنسيين - فبرنامج السيد رئيس الجمهورية لا يمكن النظر إليه كحلقات مفككة معزولة عن بعضها البعض، بل النظر إليها كسيرورات تبدو في اعتماد متبادل، متكاملة في بنائها وفي أهدافها.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

ومما لا جدال فيه أن النتائج الميدانية التي تحققت حتى الآن ونأمل أن تتحقق أكثر فأكثر في المستقبل إن شاء الله لا ينكرها إلا المصاب بعمى الألوان، ولحسن الحظ ونحمد الله أن عدد هؤلاء المصابين بهذا المرض عفانا الله وعفاكم محدود في بلدنا.

إن محاور مخطط عمل الحكومة، تدفعنا إلى الشعور بالطمأنينة بخصوص استمرار جهود التنمية، لا سيما في بعدها الاجتماعي، ويزداد تفاؤنا بالغد الأفضل حينما نعلم أن السيد رئيس الجمهورية، يتبنى مبدأ الحيطة والحذر في إدارة المسألة الاقتصادية وفي تسيير الشأن العام وربما أبسط تلخيص لإنجازات الرئيس هو ما جرى بولايتي أي ولاية قسنطينة ولأنني لا أحبذ الحديث عن الولاية والوطن فإن المشاريع التي عرفتها منذ سنة 1999 لا يمكن مقارنتها بما استفادت به منذ سنة 1962 وقبل سنة 1999 والعاير على مدينة قسنطينة يشعر بهذا الإنجاز ولا داع للحديث عنه.

سيدي الرئيس، إن دعمنا المطلق لمخطط عمل الحكومة، لا يمنعا إذا سمحت لي - سيدي الوزير الأول - من إبداء بعض الملاحظات التي نأمل من السيد الوزير الأول مراعاتها، وهي لا تقلل أبدا من

الرئاسية ورد ضمن ما ورد فيه تعديل قانون البلدية والولاية، قانون صرف الميزانية وقانون يخص الجباية، أتمنى من السيد الوزير الأول أن يعطينا بعض التوضيحات إذا كان البعض من هذه القوانين يمر فيما تبقى من عمر هذه الدورة الخريفية للبرلمان وأتمنى كذلك أن يدرج تعديل القانون الأساسي للنائب إذ نرى وأن المجلس الدستوري قد أجمعت في حق نواب البرلمان بحذفه كثيراً من المواد التي كان بإمكانها أن تمكن النائب من لعب دوره في الحياة المحلية لا سيما وأن التنمية موجودة في الولايات وفي البلديات وفي المدن وفي القرى وفي الأرياف وما هو دور النائب إذا لم يستطع أن يلعب دور المراقب على مستوى ولايته انطلاقاً من المعطيات والمعلومات وما يستطيع الاطلاع عليه في ولايته وفي بلديته.

أردت أن أشير إلى مدونة المشاريع التي هي كثيرة جداً وتفوق إمكانيات الإنجاز في البلاد في غياب الرقابة التقنية أو الإمكانيات التقنية اللازمة في كثير من القطاعات.

كنت وجهت سؤالاً شفويًا إلى السيد وزير السكن والعمران فيما يخص هذا الموضوع فربما لم تسمح الظروف إلى حد هذا اليوم للإجابة على هذا السؤال لكن بودي أن أشير إلى أن مديريات التجهيزات العمومية في الولايات لما أنشئت إلى جانب مديريات البناء والتعمير كانت بهدف التكفل بإنجاز كل ما هو تجهيزات عمومية، إلا أن العجز؟ ربما - في الإطارات التقنية بهذه المديريات حال دون تمكنها من متابعة والإشراف على الإنجاز في كثير من القطاعات فيكفي أن أشير هنا بأن قطاع المجاهدين، العمل والضمان الإجتماعي، التكوين المهني، الصحة، الداخلية، الثقافة، الشباب والرياضة وحتى وزارة الشؤون الدينية أصبح كل مدير قطاع من هذه القطاعات (Maître d'ouvrage) على مستوى ولايته وأمام غياب كل الإمكانيات التقنية التي تمكنه من تسيير مختلف المشاريع حتى مدير الشؤون الدينية، الذي يعجز حتى عن توحيد توقيت الأذان على مستوى ولايات الوطن فبالنسبة لنا أي في ولاية أم البواقي نقيم الصلاة على الساعة الواحدة بعد الزوال وفي قالمة على الساعة الواحدة إلا عشرين

بإسمكم جميعاً. ننتقل الآن إلى السيد رشيد عساس.

السيد رشيد عساس: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السيد وزير الدولة الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية،

السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بدوري بداية، أتوجه بالتهنئة للسيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة بمناسبة تجديد الثقة في أعضاء الحكومة ومن جديد في السيد الوزير الأول لقيادة الجهاز التنفيذي وإلى الوافد الجديد في هذه الحكومة السيد عز الدين ميهوبي.

وأوجه التحية الخاصة إلى السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة الأسبق على ما بذله من جهد على رأس الحكومة لمدة سنتين أين عرفت البلاد الكثير من الإنجازات لا سيما على الجبهة الاجتماعية.

في الحقيقة، كنا ننتظر مخطط عمل لمطابقة عمل الحكومة مع التعديل الدستوري الجديد ولكن في الحقيقة قد جيئ بحصيلة ومخطط عمل لما تبقى من عمر الحكومة الحالية. في الحقيقة لا يختلف إثنان بأن الحصيلة إيجابية وبالعودة إلى العشرية الماضية فليس هناك مجال للمقارنة فكل المؤشرات تدل على أن البلاد قد عرفت قفزة نوعية وفي جميع المجالات رغم ما تعيشه بعض الفئات والطبقات الهشة في المجتمع وهي موجودة أو ذات الأجور المحدودة والمحتشمة، فرغم ذلك هناك سجال محموم وتلاسن إعلامي من شأنه التشكيك في مكتسبات الشعب ويعتبر ذلك إهداراً للجهود وصرف الأمة عن انشغالاتها الجوهرية ويقوم بهذا الدور مع الأسف كثير من وسائل الإعلام المكتوبة في بلادنا.

بالنسبة لمخطط العمل فهو استكمال لما هو جار من إنجازات لمدة 4 أربعة أشهر وتنظيم الانتخابات

اقتصادية كانت أم سياسية، وطن تتجسد فيه دولة القانون، وطن لامكان فيه للحقد والظلم والحقرة والتهميش، وطن يسوده الحب والوئام والسلام.

سيدي الوزير، من حقنا أن نحلم بغد أفضل وبأداء أكثر فاعلية بتوظيف قدراتنا الذاتية المادية منها والمعنوية في ظل حياة سياسية حيوية ومتنوعة وفعالة، حياة سياسية تعددية تساهم في البناء ولا تهدم وفي ظل مجتمع مدني أكثر فاعلية همّة تحقيق الرفاه والإزدهار لأبناء الوطن انطلاقاً من الواقع المعيش واستشرافاً للمستقبل من أجل الوصول بالوطن إلى شواطئ أكثر أمناً وجمالاً وسحراً ولنا في وطننا المفدى من الكفاءات والخبرات ما يؤهلنا لتحقيق المسعى.

اسمحوا لي أن أقول وأذكر بأن بلادنا قد قادها غداة الإستقلال شباب في عمر الزهور لم يتجاوز أكثرهم العقد الثالث وها نحن اليوم نتفرج عليهم أي على شبابنا وقد أدركهم العمر وكادوا يشيخون دون أن نمنحهم فرصة المشاركة في بناء وطنهم الذي يحلمون به.

إسمحوا لي أو أقول أنظروا حوالكم وفي أسركم ولدى جيرانكم وستجدون الآلاف ممن أتحدث عنهم أعطوهم فقط فرصة التعبير عن حبه للوطن عوض أن تتركوهم عرضة للفراغ وعرضة للأهواء والرياح التي يمكن أن تخرجهم عن جادة الطريق ولنا في العشرية الحمراء أو السوداء - سموها كما شئتم - أسوة حسنة ولنا في ظاهرة الحرقاة أيضاً عبر ورسائل واضحة وإنذار صارخ لما يمكن أن يكون.

سيدي الوزير الأول، من حق كفاءاتنا علينا أي كفاءاتنا المعطلة التي تزخر بها البلاد أن نمكنها من فرص الابتكار والمساهمة والعمل من أجل ردم الهوة الرقمية والعلمية والتكنولوجية والإقتصادية التي تفصلنا عن الآخر.

هذا دون أن ننسى أيضاً إشراك كفاءاتنا المهاجرة للإستفادة من خبرتها الكبيرة لتحقيق التنمية الشاملة.

ومن حقنا جميعاً أن نطمح في إعادة صياغة النظام الإقتصادي الدولي الجديد بعد فشل النظام الحالي

دقيقة وفي قسنطينة على الساعة الثانية عشرة والنصف وفي خنشلة على الساعة الواحدة وخمسة دقائق ناهيك عن المشاكل الموجودة في المساجد ونحن نسمع وزير القطاع وهو يتحدث عن مشروع المسجد الأعظم بكثير من التفاصيل التقنية. أظن أنها مشكلة حقيقية مطروحة على مستوى كل الولايات رغم أن عملية الإسناد في الولايات من مهام الولاة ولكن أمام عجز مديريات السكن والتجهيزات العمومية على توفير الإطار التقني حال دون ذلك.

ونفس الأمر بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية بحيث ذكر السيد الوزير الأول في جلسة الصباح أن حوالي 60 ألف كيلومتر قد تمت بين الإنجاز بالنسبة للطرق الجديدة وطرق إعادة التأهيل وأقول حتى شبكة الطرق...

السيد الرئيس: شكراً للسيد رشيد عساس والكلمة الآن للسيد محمد الصالح حرز الله.

السيد محمد الصالح حرز الله: سيدي رئيس مجلس الأمة،

سيدي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم جميعاً.

بداية، أشكر دولة الوزير الأول على عرضه القيم لحصيلة نشاط الحكومة في تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية طيلة العهدين السابقتين ومخطط حكومته لإنجاز ما تبقى من البرنامج وفقاً لما ينص عليه الدستور، ولا أعتقد أننا في مقام يسمح لنا بالتقييم وسأكون من الجاحدين إذا أبدت رأيي في كل ما أنجز في هذه العجالة، فلا المقام مقام ولا الوقت المخصص يكفي، لذلك سأكتفي بالإشارة إلى بعض الانشغالات التي أعتبرها من مهام المرحلة القادمة، مرحلة ما بعد الرئاسيات لتجسيد العديد من الانتصارات وتحقيق الكثير من الأحلام التي تنتظر التجسيد وأولها هو بناء وطن قوي بفكره واقتصاده، وطن لا تؤثر فيه الأزمات الظرفية

قبل السلطات المحلية، وبالمناسبة فإن سكان بشار مرتاحون للعناية التي أولاها السيد رئيس الجمهورية لهم بمناسبة الفيضانات الأخيرة.

أعتقد أن الشعب الذي يمتلك ثورة كثورة أول نوفمبر الخالدة، هو شعب لن يموت، شعب لن يتنازل عن مكاسبه وعن مبادئه، عن صرخته في وجه قوى الشر. ثم إنه شعب لن يتنازل عن الديمقراطية التي دفع من أجلها الكثير، ديمقراطية تتجلى يوما بعد يوم، حتى أنها أضحت تخيف الكثيرين.

إن الديمقراطية التي تعيشها الجزائر، إنما جاءت طبيعية وغير مصنعة أصلا لأنها نابعة من طبيعة هذا الجزائري الذي رفض الاستغلال عبر تاريخه الحافل بالأمجاد.

والحديث عن الدستور، وعن التعديل هو حديث عن حركية التغيير، وعن مراعاة متطلبات الحياة الاجتماعية والسياسية، وكذا عن مصالح الأمة والشعب، وهو أمر يحسب للتاريخ الحي النابض، وليس للجمود والعبثية.

إن مراعاة التاريخ وتمجيد الثورة، الإكبار بالشهداء، هو التفاتة أخرى للتواصل بين الجيلين، اعترافا بصوت الشهيد، واعترافا بالمجاهد، تجديد العهد وبناء الدولة التي لا يمكن لها أن تكون صامدة في أعين أبنائها وفي أعين الآخرين إلا بهذا التلاحم بين الماضي والحاضر.

والجزائر تحسد على مجد علا وعلى تاريخ ساطع وعلى علماء أسهموا في تنوير العالم. وبالتالي فإن الديمقراطية في الجزائر، هي مكسب أزلي يجب المحافظة عليه.

إن الالتفاتة أكثر إلى مسألة التاريخ، وتاريخ الثورة تحديدا هو في حد ذاته اعتراف للإنسان الجزائري ذاته بوطنه وبرموز ثورته وبإنجازات هذه الثورة على المستوى الداخلي والخارجي.

ولعل رئيس الجمهورية حين أكد على ذلك، فإنه من منطلق العارف، يدرك وهو المؤرخ والسياسي، بأن التاريخ هو ذاكرة الشعوب، وإن المرجعية هي الأساس في التلاحم والتماسك والوحدة. السيد الرئيس،

باعتراف قاداته وصانعيه، لم لا وقد كنا في السبعينيات من السباقين للمطالبة بنظام دولي جديد، أعتقد أن الفرصة مواتية الآن لتحقيق الهبة الاقتصادية التي تخرجنا من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة وإذا كنا بالأمس - أقصد فترة السبعينات - قد أضعنا تلك الفرصة وقد كنا مهينين لذلك وكنا ضمن الدول المؤهلة للحاق بركب التقدم والازدهار ولكننا ضيعنا الفرصة، إذن فالفرصة أمامنا للإستفادة من التجارب السابقة وأن نتدارك ما فات بتحرير الطاقات وتفعيل الإمكانيات المادية والبشرية الكاملة.

وختاماً أقول أن المعركة القادمة، معركتنا في التنمية هي محاربة المعوقات - معوقات التنمية - وتتمثل خاصة في محاربة الفساد والفقر والأمية وتحرير المبادرات وتثمين الفكر والعلم والبحث العلمي والإبداع وتشجيع الاستثمار المنتج من أجل تحقيق الأمن الغذائي ولتجسيد كل ذلك علينا أن نفكر وأن نقيم جلسات وطنية لمناقشة القضايا الكبرى بإشتراك رجال الاختصاص وشكرا.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد الصالح حرز الله. الكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: شكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

السادة رجال الإعلام.

إن هذا المخطط هو تحصيل حاصل لمسيرة حافلة بالإنجازات على مختلف المستويات حصيلة ميدانية مبنية على أرقام وشواهد، محصلة مؤسسة بالأرقام محصلة لبرنامج تطوري متدرج، منطقي في الطرح، وطموح إلى الاستشراف.

تجلت نتائجها بولايات الوطن خلال العشريتين، ومنها ولاية بشار التي تشهد حركة تنموية متواصلة بفضل برنامج السيد رئيس الجمهورية وتحقيقا من

نظرية مثالية. إنَّ تكوين الإنسان وإشعاره بمسؤوليته، هي المعدن الأساس. وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم والكلمة الآن للسيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم. سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل، سيدي الوزير الأول المحترم، سيدي رئيس الحكومة الأسبق المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، السادة والسيدات أسرة الإعلام، السيدات والسادة الحضور.

تحية من عند الله مباركة طيبة وبعد؛ بداية نثمن مخطط العمل المتكامل الذي حظي بالقبول من طرف أعضاء المجلس الشعبي الوطني من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي أرسى مبادئ الحكم الراشد والساعي إلى تدعيم قواعد الدولة الجزائرية في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء، كما نثمن الرؤية الثاقبة للسيد رئيس الجمهورية التي في ظل الأزمة العالمية ظهرت بارزة لكل متشكك أو متردد.

سيدي الوزير الأول، إن هذا الوطن في شكله الحالي كان حلما، والحلم اليوم يتحول إلى حقيقة ومن حقنا أيضا أن نحلم اليوم لنحقق أكثر ومن بين الأحلام التي رأيناها متجسدة هي منطقة ولاية ورقلة التي هي بحق الولاية التي تتمتع بكل الميزات التي تجعل منها ولاية رائدة في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق المتعة السياسية.

سيدي الوزير الأول، إن في هذا الوطن مناطق متميزة وتمييزها غير عادي ومن بينها منطقة ورقلة التي اشتهرت بمائها وبنخيلها ومؤخرًا بأسمائها وأبدأ بقضية النخيل وأذكر قوله (صلى الله عليه وسلم) بيت لا تمر به جياح أهله وهذا يجرنني إلى أن

السيد الوزير الأول، إنه حان الوقت أكثر للاجتهاد فيما يخص هذه النقطة بالذات، إنشاء خلية ثقافية تاريخية تتكفل بـ: أ - رصد كل نصوص الثورة على المستوى الشعري والنثري والمسرحي، وطبعها في كتب أنيقة، ب - تراجم لشخصيات وطنية وثورية، ج - المواصلة في إنجاز أفلام تاريخية على غرار فيلم مصطفى بن بولعيد،

د - الإعلان عن مسابقات تخص المجال، وتدوين الشهادات الشفوية دون أن ننسى، تقريب التلميذ في المدرسة من تاريخه على غرار السنوات السالفة. وإذا كان التاريخ له علاقة بالثقافة بل يكاد أن يندمجا، فإن الجهود المبذولة في هذا الميدان - خاصة في السنوات الأخيرة - قد جاءت بنتائج مثمرة على مستوى النشر وتشجيع الكتاب.

تبقى مراعاة بعض الهياكل الفعالة التي تصنع المشهد الثقافي وهذا بتشجيعها أكثر وتثمين دورها، وهو ما يقودنا إلى تقييم جهود مدراء الثقافة وإخضاعهم لحركية التغيير بعد انقضاء المدة المخولة لهم بكل ولاية، وهذا حتى تتجدد الحركية الثقافية مع مراعاة جانب الاختصاص والميول.

أما بالنسبة للاتصال والإعلام، فإن أملنا كبير في الأديب الشاعر، كاتب الدولة المكلف بالاتصال عز الدين ميهوبي في السير بهذا القطاع إلى بر الأمان والذي نهنته بهذا المنصب وبالثقة التي وضعها فيه السيد رئيس الجمهورية مع أملنا الكبير في أن يفتح آفاقا واسعة على التراث الشعبي المادي منه والمعنوي لما تزخر به الجزائر شرقها وغربها، شمالها وجنوبها، وهذا من خلال برامج تلفزيونية مختصة.

في مجال التعليم العالي، ننوه بترقية المركز الجامعي بشار إلى مصاف الجامعات من قبل رئيس الجمهورية، كما ننوه بجهود السيد الوزير لما أولاه لجامعة بشار من اهتمام وهي قبل أن تصير جامعة حقيقة، حققت قفزات نوعية على مستوى الهياكل وعلى مستوى التكوين.

في الأخير، السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، يبقى الأساس كله، هو الإنسان فبدونه تبقى المسائل

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة والكلمة الآن للسيد محمد قسطالي.

السيد محمد قسطالي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد الوزير الأول المحترم، السادة الوزراء المحترمون، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة رجال الإعلام والصحافة، ضيوفنا الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم إلى كامل الشعب الجزائري بعيد مبارك وسعيد وكذلك أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على الإنجازات التي حققها وذلك بفضل الوثام المدني والمصالحة الوطنية التي لا يمكن لأحد أن ينكرها وأشكر كذلك السيد أحمد أويحي الوزير الأول الذي أهنته على تجديد الثقة فيه وفي طاقمه الحكومي بدون أن أنسى تشكراتي إلى السيد عبد العزيز بلخادم رئيس الحكومة السابق على الجهود التي بذلها في عهده السابقة، هذا من جهة.

السيد الرئيس، أما بالنسبة لمناقشة مخطط العمل الحكومي الذي يثمن برنامج فخامة رئيس الجمهورية لأربعة أشهر الباقية؛ أريد أن أطلب من الحكومة المسيرة للأزمة المالية الحالية وذلك من خلال التسيير العقلاني وتشديد الرقابة على الأموال العمومية، الحرس على إنشاء مشاريع في وقتها المحدد أما بالنسبة لإنشغالات المواطنين بولاية عين الدفلى:

1) ولاية عين الدفلى ولاية فلاحية إذ تتميز بطابعها الريفي تستحق العناية والدعم من قبل الدولة لما تقدمه من منتج البطاطا الذي يقدر بحوالي 40% من الإنتاج الوطني إضافة إلى الأنواع المختلفة من الأشجار المثمرة وكذلك أطلب من سيادتكم التخفيض من أسعار البذور والأسمدة لإيجاد حل لوضع الفلاحين مع الصندوق الخاص بغير الأجراء (CASNOS) لتسديد اشتراكاتهم المتأخرة، لعدم قدرتهم على التسديد.

أفهم وأقول إن دولة لا تمر فيها جياح أهلها وهذا يشير إلى دور النخيل في تأمين الأمن الغذائي وفعلا قديما حقق التمر لمنطقة الصحراء الأمن الغذائي وأقول إن الإلتفات إلى هذه المنطقة ينبغي أن تكون إلتفاتة خالصة، متميزة لأننا في ظل الأزمة العالمية نحتاج إلى التأميم وإذا كان البديل عن الثورة البترولية كما ذكر الزملاء يتمثل في الفلاحة والصيد البحري والسياحة وأضاف أحد الأعضاء الماء والتكوين المهني فأني أقول إن كل هذه الميزات تتمتع بها ولاية ورقلة بصفة خاصة ومنطقة وادي ريغ بصفة أخص فالنخيل موجود وقد حققنا قفزة نوعية فيما يخص الأسماك ووزير القطاع حضر مؤخرا إلى ولاية ورقلة رأى بأمره عينه بأن هذه المنطقة هي مؤهلة لكي تصدر السمك إلى كل الجنوب الجزائري بل إلى الجزائر كلها بل تستطيع أن تصدر إلى الخارج وأقول إن أكثر من 10 بحيرات ممتدة على خط وادي ريغ هي مؤهلة لأن تكون مزرعة للأسماك، بل إن الأسماك موجودة بها بحق وبعضها مقصد للتداوي وبعضها الآخر مقصد للسياحة والكثير منها مقصد لصيد الأسماك وهي ثروة ينبغي أن نغيرها الانتباه يعني أن نتوجه إليها ونغيرها الأهمية الخاصة بها أيضا أريد أن أشير إلى نقطة أخرى بأن وادي ريغ بهذا الزخم يحتاج إلى بناء معاهد متخصصة بالمنطقة سواء في الفلاحة أو في المحروقات يعني بضمه وبزخمه البشري يحتاج أيضا إلى معاهد لتكوين الأساتذة وغيرها بالنسبة إلى نقطة أخرى أريد أن أثيرها وأتوجه مباشرة إلى السيد وزير التربية وأن أقول له يعني حان الوقت لإعادة النظر في دور المدرء، الدور البيداغوجي للمدرء بعد أن أثقل كاهلهم الدور الإداري، فالمدير في الثانوية وفي المتوسطة وفي الابتدائي ومفتش في التعليم الابتدائي هو بحاجة إلى أن يعاد إليه الدور البيداغوجي وأن يقلل من الأوراق التي تتعب كاهله وتجعله بعيدا جدا عن دوره البيداغوجي والتربوي وأقول أيضا إن في هذا الوطن جهاتا لاتعير أدنى اهتمام لمشاعر الأمة وعواطفها وتمسها أصلا ورأسا في عقيدتها، كل هذا يثير مشاعر أمة ويعرقل المسيرة الراشدة التي نسعى إلى تحقيقها جميعا، أدعوا أيضا إلى تبني استراتيجية خاصة بهذه المناطق.

(2) تسوية الأراضي للمجموعات الفلاحية وذلك بهدف الحصول على قروض بنكية.

والسؤال الذي أريد أن أطرحه في هذه النقطة، هو كيف لولاية منتجة مثل 40% من الإنتاج الوطني للبطاطا، وكميات معتبرة من الخضر والفواكه لا تحتوي على سوق للجملة لمساعدة الفلاحين على تسويق منتجاتهم وتخفيض التكاليف هم في غنى عنها، كما أعلمكم السيد الوزير أن البطاقة الفنية للمشروع موجودة لدى وزارة التجارة منذ سنة.

(3) أطلب من معالي وزير التعليم العالي فتح معهد فلاحي - بيطري بجامعة خميس مليانة.

(4) يوجد مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين خميس مليانة وواد الفضة بولاية شلف تنجزه شركة صينية وهو متوقف منذ شهرين وأعلمكم سيدي الوزير أن هذا المشروع لم يحظ بأية زيارة منذ مرور سنة من انطلاق الأشغال كما أريد تقديم شكري الخالص إلى السيد والي ولاية عين الدفلى على مدى حرصه على إنجاز الطريق السيار شرق - غرب في وقته المحدد وإعطائه الأولوية القصوى بصفة خاصة وجميع الإنجازات بصفة عامة.

وفي الأخير أتمنى التوفيق والنجاح في تنفيذ مخطط العمل الحكومي، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد قسطالي.

أعتقد بأننا قد استنفدنا جزءا هاما من عدد المتدخلين وسوف نواصل النقاش غدا. سنتطلق أشغالنا على الساعة التاسعة والنصف صباحا بتمكين السيدات والسادة الأعضاء من تقديم تدخلاتهم ونستمع زوالا إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية وفي اليوم الموالي سوف يتولى السيد الوزير الأول مهمة الرد على الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة؛ شكرا لكم جميعا، رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة الخمسين مساء**

ملحق

تدخل كتابي

للسيد محمد أزرار

عضو مجلس الأمة

حول مناقشة مخطط عمل الحكومة

تعكس متطلبات المواطن في معيشتة اليومية.
- المطلوب من الحكومة إنجاز المشاريع المتأخرة وجعل آليات جديدة لتشجيع الاستثمار من أجل امتصاص البطالة وتفاذي تأثيرات وتداعيات الأزمة المالية العالمية وانتشار عدوى الاحتجاجات مع إبعاد شبح الأزمة عن الاقتصاد الوطني والسعي إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطن وتوسيع مجال تطبيق العدالة الاجتماعية.

- المطلوب من الحكومة أكثر صرامة في الرقابة وكيفية صرف الأموال الموجهة للمشاريع تفاديا للوقوع ضحية هذه التصرفات وخير مثال على ذلك ما وقع مؤخرا بسبب تساقط الأمطار في عدة ولايات وأخص بالذكر ولاية النعامة وكذا الصرامة طيلة مدة الإنجاز وبعدها مع الاهتمام بدراسة المشاريع قبل إنجازها وهذا من خلال دراسة خصوصية كل منطقة وتفادي طريقة (Le calque).

- بالنسبة للجماعات المحلية تولى الدولة أهمية قصوى لتحسين ظروف التسيير إلا أنه في الواقع لم تعطي الندوات المنظمة لفائدة منتخبي البلديات ثمارها نظرا لعدم التنسيق والاستمرارية والتطبيق الميداني لمبدأ (Le formé formateur).

- الاسراع في مراجعة قانون البلدية والولاية والنص المتعلق بالمالية المحلية.

- في إطار العناية الخاصة للجماعات المحلية أخذ بعين الاعتبار خصوصية بعض البلديات الواقعة على الشريط الحدودي وخاصة في الهضاب العليا مع إعطائها كل الإمكانيات المادية تفاديا لنزوح السكان إلى الشمال ونذكر الاستثمار من خلال وضع تشريع خاص يحتوي على امتيازات عقارية وضريبية وتوسيع ما جاء في المادة 71 من قانون المالية 2008

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي معالي الوزير،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله .

بعد دراسة المخطط الذي تقدمت به الحكومة عازمة على أساسه مواصلة برنامج السيد رئيس الجمهورية وبعد الاستماع إلى رد معالي الوزير الأول أمام نواب المجلس الشعبي الوطني ونظرا للفترة الزمنية المتبقية قبل الانتخابات الرئاسية يتضح أنه حصيلة نشاط لفترة عهدي السيد رئيس الجمهورية .

سيدي الرئيس،

رغم الفترة الزمنية المحدودة إلا أن الإيجابي في تقديم المخطط هو مبدأ احترام الدستور الذي يعد مكسبا عظيما والسعي إلى إنجاح عملية الانتخابات الرئاسية متمنيا مواصلة التنمية مع الاستقرار .

إن ما استعرض في ملحق الوثيقة المقدمة لمخطط العمل لمؤشر إيجابي في كل من الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى إن لم يكن يعكس الواقع اليومي المعاش عند المواطن.

سيدي الرئيس،

لقد تطرق السيد معالي الوزير الأول تقريبا إلى كل الانشغالات ولكن هذا لم يمنعنا أن نشير إلى بعض النقاط بالغة الأهمية وهي :

- نثمن مرة أخرى ما جاء في مخطط الحكومة وبالعكس ما يقال عن التنمية وبفضل البرنامج لدعم النمو عبر الوطن عامة والهضاب العليا والجنوب خاصة قد تحققت فعلا إنجازات ضخمة ولكنها لم

للاستفادة من تخفيض تسعيرة الكهرباء والغاز على الهضاب العليا. وكذا فتح الجامعة للمتعاملين الاقتصاديين وتشجيع البحث العلمي بخصوصية هذه المناطق في ميدان الفلاحة وتربية المواشي وما يتبعها من الصناعة المتوسطة والخفيفة.

– في ميدان الموارد البشرية توسيع إنجاز مصانع تصفية المياه المستعملة وتعميمها على مستوى كل بلدية في الهضاب العليا والجنوب لاستعمالها في ميدان الفلاحة وكذا إعادة النظر في مشروع إنشاء سد حجاج بمنطقة عين الصفراء بولاية النعامة إن ما علمنا أن الوديان التابعة له هي التي تسبب في الفيضانات عند تساقط الأمطار .

– في إطار تقريب الإدارة من المواطن الإسراع في تجسيد مجلس قضاء على مستوى ولاية النعامة نظرا للمسافة البعيدة على مجلس سعيدة.

– إن تعزيز قدرات الصحة سمح بتحسين مؤشرات الصحة بفضل الإصلاحات إلا أنه يجب الاهتمام بالعنصر البشري بما يتطلبه خلق مناخ للعمل من خلال تسوية وضعية كل ممارس مع مراعاة زيادة في عددهم وخاصة التكوين الشبه طبي حسب احتياجات وخصوصية المنطقة وكذا الإسراع في تسوية الوضعية القانونية لسلك المفتشين وإطارات المؤسسات الجوارية (EPSP) المنبثقة ضمن التقسيم والإصلاحات التي عرفها القطاع وخلق مناصب شغل تماشيا مع الإمكانيات المادية التي سخرت (الأشعة – الإنعاش – المخبر – الدم).

– الإسراع في إتمام النصوص تماشيا مع النظام التعاقدية وأخص بالذكر التسعيرة (Tarification).

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

في الأخير وفي إطار مشروع التقسيم الإداري المرتقب أحمل رسالة مواطني دائرة العين الصفراء ولاية النعامة إلى الحكومة طالبين استرجاع حق ضاع منهم في التقسيم الإداري لسنة 1984 وهو ترقية دائرتهم إلى مصاف ولاية.

وأشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم .

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 27 محرم 1430

الموافق 24 جانفي 2009

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587